شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (٥٠) ١٥/١٢/٢٠٠٦



الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ

حين يكون النيل من الحجاز هدفاً

اليمامة: سلطان والأربعون حرامي

صراع الأمراء على مكة

تركي الفيصل وزيراً للخارجية

بعد أن أحرقت وهابيتها العراق:

السعودية تنبعث طائفياً وتكرر خطأها في لبنان

الرياض تشعلها حرباً إقليمية طائفية

غزوة اليمامة!

هنيّة غير مرغوب فيه سعودياً



أزمة وعي بالواقع أم عمى طائفي؟

السعودية والمنظار الطائفي للأزمات الإقليمية

هذا العدد

الدولة الطائفية

حين تفقد الدولة قدرة التأثير في الواقع بوسائل مشروعة، وتتنصل من مسؤوليتها كدولة حافظة للحدود وراعية للحقوق، لا تعدو دولة مؤهّلة للاستقرار ولا أمينة على مملتكات وأرواح من يقطنون داخل حدودها، وخصوصاً حين تجترح دروباً وعرة تودي برعاياها في المهالك وترهنهم لمخاطر عاجلة ومستقبلية.

لقد ذكرنا في أعداد سابقة بأن هذه الدولة قامت على قاعدة تقسيم المجتمع ضماناً لوحدة السلطة وتمركزها، وبالرغم من أن رهانها ذاك كان ناجحاً في تحقيق غرض السلطة وليس الدولة أو الوطن اللذين تكبّدا أفدح الخسائر بحيث أننا وبعد سبعة عقود على إعلان المملكة السعودية لم تتوافر شروط الدولة الوطنية، بل هناك ما يؤكد على نزوع أهل السلطة نحو تعزيز عوامل الانقسام الداخلي.

هذا النزوع التقسيمي لم يكن مقتصراً على السياسة الداخلية بل عكس نفسه وبضراوة في السياسة الخارجية. فهذه الدولة لم تحتضن يوماً مؤتمراً للوحدة الإسلامية، ولا للوحدة العربية بل ناهضت في بعض الفترات مشاريع الوحدة بين مصر وسوريا والعراق ودفعت الأموال لأشخاص مثل عبد الحميد السراج في سوريا من أجل تخريب الوحدة المصرية ـ السورية كما تآمرت في بعض المراحل على اليمن لمنع التحام جزئيه الشمالي والجنوبي، وشاركت في مخططات تخريبية في عدد من البلدان العربية بما فيها دول الجوار الخليجي مثل قطر وعمان والإمارات، وامتدّت ذراعها الى قارات بعيدة في أميركا اللاتينية، فضلاً عن مشاريع طائفية في أفريقيا وشبه القارة الهندية.

لقد تعوّدت العائلة المالكة العيش على تناقضات العالم وتفجيرها من الداخل، إن أمكنها ذلك، من أجل تأمين إستقرار آني، وقد أخذت على عاتقها إشاعة الفرقة بين العرب والمسلمين كيما لا تنعم أي دولة بالاستقرار بما يهدد وجودها، أو هكذا تتوهم. فهي تنظر الى الوحدة من أي نوع وطنية كانت أم عربية أم إسلامية خطراً عليها، ولذلك فهي تبدي مهارة فائقة في إدارة وتغذية الفتن الطائفية والمذهبية.

لن نذهب بعيداً لتسليط الضوء على تاريخ الفتن الطائفية السعودية، فما يجري الآن يقدّم صورة صادقة على النزوع التقسيمي على خلفية طائفية لدى العائلة المالكة. ما نراه اليوم، أن السعودية لم تبق دائرة التجاذب السياسي في العراق ولبنان في حدودها الجغرافية والسياسية، فقد تعمّدت تظهير التجاذبات مذهبياً وطائفياً، وشغلت تارة أخرى الماكينة الاعلامية الضخمة كيما تعيد تطييف الفضاء الثقافي والسياسي والاجتماعي في العالم الاسلامي. كتابات لصحافيين سعوديين في جرائد محلية وعربية وبرامج في قنوات فضائية مملوكة أو مموّلة جزئياً من السعودية ومختارات لمقالات ملغومة منشورة في صحف لبنانية وخليجية يعاد تعميمها في مواقع إعلامية سعودية،

وآخرها تحريك كتائب البيانيين من رجال دين سلفيين متشددين لتدبيج بيانات تحريضية، وزادت على ذلك بأن أعلنت صراحة كما جاء في صحيفة نيويورك تايمز في الثالث عشر من ديسمبر بأنها ستكون طرفاً مباشراً في الحرب الطائفية في العراق في حال انسحاب القوات الاميركية.

من يراقب ما تضخه وسائل الاعلام السعودية هذه الأيام لا يخالجه شك بأن العائلة المالكة تستنفر كتائبها استعداداً لحرب طائفية طائشة، ترتد بنا الى أجواء الحرب العراقية الايرانية الذي كان معول الهدم في بناء الأمة يعمل بجنون. وبرغم النتائج الكارثية التي نجمت عن حرب طائفية لم تحصد منها العائلة المالكة سوى حرباً أخرى كادت أن تقضي عليها وكلّفتها فاتورة مالية باهضة، وشرعت الأبواب أمام الانثيال العسكري الاميركي الكثيف على المنطقة، ولكنها عادت لتتهيأ الآن لاقتراف خطأ تاريخي آخر.

لقد بات واضحاً، أن الطائفية في هذا البلد صنو للغباء السياسي، وهي، أي الطائفية، كفيلة بتحقيق أغبى المشاريع الأميركية في المنطقة، فقد بات معروفاً أن ما لا يتحقق بقوة السلاح ولا بالسياسة يتحقق بدق إسفين الفتن الداخلية التي يراد تحريكها من مكان الى آخر لتأتي على كل الاستقرار في المنطقة برمتها.

ولكن، ومن باب المسؤولية التاريخية والدينية والاخلاقية نذّكر هذه الحكومة كيما تصحو من غفلة قبل أن تدفع أضعاف ما تتوهمه بأنه مكسب لها، فإن ما تقترفه من تجييش طائفي سيرتد عليها في الداخل ويهدد وحدتها وتماسكها خصوصاً حين يتسرّب السيل من تحت الأسوار التي توهّمت يوماً بأنها ستمنع عنها تدفق السيل الطائفي.

من البلاهة أن تفكرّ الحكومة السعودية بأن المخاطرة بالسلاح المذهبي في التجاذبات السياسية في هذا الوقت ستأتي بنتائج إيجابية، فليس هذا السلاح بالذي يمكن البناء على سوابق تاريخية لتفادي تداعياته السياسية والثقافية الاجتماعية أو إدراك مدياته الزمنية، ومن البلاهة أن تحتسب السلاح المذهبي محتكراً بيدها ولن يقع في يد خصمها، ما لم تقرر خوض حرب شاملة ترتد عليها وعلى من تعتبرهم أعداءها.

لقد شقّت الادارة الاميركية إخدوداً في الشرق الاوسط على أساس مذهبي، وتقدّمت بطروحتي المثلث السني (مصر والاردن والسعودية) والهلال الشيعي الممتد من ايران الى لبنان، ثم حضّرت لشعوب هذه المنطقة أجواء الفتنة. لم تكن هفوة عابرة مقولة وزير الخارجية الاميركية الاسبق هنري كيسنجر خلال العدوان الاسرائيلي على لبنان بأن (على الحكومات العربية السنيّة تحمّل مسؤوليتها) في إشارة خطيرة الدلالة الى أن اسرائيل كما عبّر عن ذلك الكاتب اليهودي دانييل بيبس تقوم بـ(حرب قذرة بالنيابة عن الحكومات العربية السنية).

اليوم هناك من يحاول إضفاء صبغة مذهبية على كل مايجري بهدف تحقيق أكبر اصطفاف محلي وخارجي سواء في لبنان أو العراق. لم يعد الأمر سراً، فقد باتت الطائفية دمغة سعودية وكل ما يصدر من بيانات دينية أو مقالات صحافية أو برامج تلفزيونية تنطوي على توجيهات مذهبية علنية كانت أم مكتومة سينظر اليها على أنها موقف رسمي سعودي، وأنها صدرت بوحي ومباركة من العائلة المالكة، وبالتالي فإنها مسؤولة بصورة مباشرة عما يترتب على تلك التوجيهات من آثار سلبية وفي مقدمها سفك الدم أو نشوب الصراعات الاهلية أو وقوع شقاق داخلي وخارجي، بل من حق الحكومات والشعوب المتضررة من جراء تلك التوجيهات رفع دعاوى قضائية عليها بتهمة التحريض على القتل العمد.

سعد الحصين نموذجاً

حين يكون النيل من الحجاز هدفاً

سعد الحصين، شيخ سلفي، نذر قلمه وعلمه للنيل من كل ما هو حجازي وخصوصاً شخصياته الدينية والسياسية والفكرية والقدح فيها، منها الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، عضو هيئة كبار العلماء، والعالم الراحل السيد محمد علوي المالكي، والدكتور عبد القادر الشريف، والشيخ أحمد زكي يماني وغيرهم. فقد أسرف الحصين في استعمال سلاح الشرك ضدهم.

وبرغم أن الحصين يحمل بعض ملامح نزعة نقدية إزاء موضوعات داخلية وخارجية، الا أنه بدا مسكوناً بالتعريض بكل ما هو حجازي مخالفاً المعايير الأدبية في النقد، بل وأعراف المؤسسة الدينية الرسمية التي تحظر من منطلق إجتماعي وسياسي النيل من العلماء وخصوصاً أعضاء هيئة كبار العلماء، دع عنك الشخصيات الاجتماعية والسياسية ذات الشأن.

الحصين خالف ذلك كله، وأسرف في لغة التبديع والتضليل حين أطلق العنان لقلمه ولسانه للنيل من المختلف معه، وبالتأكيد مع السلطة الحاكمة. يطعن في المجتمع الحجازي تراثاً وفكراً وتاريخاً ورموزاً، وهو نهج اعتاده الحصين منذ سنوات، مستعيناً بلغة فارطة في غلوها واقصائيتها.

في رد على مقالة للشيخ الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، عضو هيئة كبار العلماء، منشورة، في جريدة عكاظ في ١٩/٩/١٤٢٥هـ، كتب الحصين مقالة تحت عنوان (مناصرة المبتدع للمبتدع ـ رد على عبد الوهاب أبو سليمان). وقد بدأ الحصين بمقدمة إنكارية تستهدف الحط من شأن الفقيه أبو سليمان، برغم من شهرته الواسعة في مجال التأليف والتشريع الفقهي وله من الكتب المحكمة فقهياً وعلمياً منها (فقه الضرورة وتطبيقاته المعاصرة) الصادر عام ١٩٩٣ و(عقد الإجارة ـ مصدر من مصادر التمويل الاسلامية) الصادر عام ١٩٩٢، الى جانب عدد كبير من البحوث الفقهية والفكرية التي تمثل إضافة نوعية للمكتبة العربية والاسلامية.

الحصين الذي ينتمي الى المدرسة السلفية المتشددة، لا تعنيه النتاجات الفكرية للدكتور أبو سليمان، بقدر ما يعنيه الموقف السلفي من الآخر المختلف، وكيفية مواجهته وإن تطلب ذلك الخروج عن حدود اللياقة والتوسّل بأدوات لا تنتمي الى الحقل المعرفي للقضية المراد مناقشتها أو حتى نقدها. يقع الحصين فيما وقع فيه كثير من المتساجلين حين يضفون طابعاً شخصانياً على ردودهم، وقد يصل أحياناً الى حد القدح في الصفات التكوينية لمن يختلفون معه.

حين يعرّف الحصين الدكتور الشيخ أبو سليمان يبدأ بالتشكيك في إسمه، ويضعه في خانة التجهيل فهو يبدي وكأنه يرد على شخص لا يعرفه ويقول (وقد عرفت واحداً بهذا الاسم في مكة المباركة وعرفه زملائي في كلية الشريعة من قبل ومن بعد عرفه أهل التوحيد والسنة بمحافظته على إرثه القديم من النسك الأعجمي المبتدع في القارة الهندية رغم نشأته ودراسته في بلاد ودولة مباركة ميزها الله من أول يوم بتأسيسها على الدعوة إلى منهاج النبوة ومحاربة الابتداع في الدين من الشرك وآثاره ومقاماته ومزاراته فما دون ذلك). ثم ينحدر الحصين في كتابة الهوية الشخصية للدكتور ابو سليمان بأنه سمع بوجوده متميزاً بعناده (وإصراره على الباطل الذي يخالف منهاج كلية الشريعة وكل مؤسسة علمية في السعودية بفضل الله ومنه وكرمه، وتميز على غيره من المعاندين الرافضين للحق بعدما تبين بنبزه المدافعين عن التوحيد والسنة بلقب (الوهابية) اقتداءً بأمثاله من المناهضين للدعوة التي قامت عليها السعودية في القرون الثلاثة الأخيرة رغم حقد الحاقدين وحسد الحاسدين). لينتقل في إسفافه بالخروج عن الحد الأخلاقي كما يكشف عنه هذا النص: (وبعد حصوله على حرف (د) الذي تبدأ به كلمة (دكتور) الأعجمية وكلمة (دجال) الشرعية الفصحى خَدَع أحد علماء السنة فرشحه لسد الفراغ في هيئة علمية صار مقامه منها سبة لها ونشازاً فيها منذ تدنست بانضمامه إليها (عجل الله تطهرها منه أو هدايته للدين الحنيف).

ويكاد يصبغ الحصين ردوده جميعاً، وكذلك كتاباته المتعلقة بالشخصيات الدينية والثقافية والسياسية الحجازية بنفس اللغة الهابطة، التي يحيلها سيفاً يضرب به يمنة وشملة دون تمييز. فشهر سلاح التبديع ضد عالم الحجاز الراحل السيد محمد بن علوي المالكي، وعاب الحصين على الدكتور أبو سليمان وصفه السيد المالكي بالمجاهد، وراح يرصد الأدلة المشفوعة بالإجتزاء والتفسيرات الخاصة والمنحازة لنصوص منتزعة من مؤلفات السيد المالكي رحمه الله ليثبت حكماً سابقاً بالتكفير والتبديع إعتاد على اصداره من سبقه ومن عاصره، وتاليا نفي صفة الجهاد عن السيد المالكي.

حكم الحصين بتكفير السيد المالكي رحمه الله يسحبه ليشمل من نهل من علمه أو أثنى عليه في مجال العلم والتعلم والدرس والتحصيل، ما يعني أن الحكم بالتكفير قد شمل الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، وأن كونه عضواً في هيئة كبار العلماء لا يحول دون صدور حكم بحقه، بل ويملي على الملك وأعضاء الهيئة الآخرين عزله والخلاص منه!!

يتمسك الحصين بموقف المفتي السابق الشيخ إبن باز الذي أصدر حكماً مماثلاً وأوعز الى الدولة بفصله من الجامعة وإيقاف دروسه في المسجد الحرام وإذاعة نداء الإسلام، وهو ما يرغب في تكرار التدابير نفسها ضد الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان، كونه رفض تبني ردود علماء سلفيين سابقين وحاليين من السيد الراحل المالكي، لاعتقاده بأن تلك الردود غير ملزمة له فهي ملزمة لأصحابها، فيما يرى هو في السيد المالكي شخصية علمية ودينية جليلة تستحق كل التقدير والتبجيل.

وصف الحصين الدكتور أبو سليمان بأنه (ممن يناصرون الفكر الضال (عن منهاج النبوة في الدين والدعوة) بالفكر والمال) وشفع وصفه بتحذير من الوقوع في الجاهلية..هكذا ببساطة، فقط لأن الدكتور أبو سليمان لا يعتنق آراء يرى فيه رأياً مختلفاً لا تتوافق مع موقف العلماء السلفيين.

ألحق الحصين حكمه الصارم ضد الدكتور عبد الغفار الشريف الذي دافع عن الذخائر النبوية والآثار الاسلامية والشعائر الدينية في الحجاز التي أحدث الحصين لها مفردات خاصة من قاموسه حين أدرجها تحت عنوان (عبادة الأوثان) بهدف تبرير إصدار حكم بالشرك بالله! فيما يعلم كل ذي لب أن رأي الدكتور الشريف يندرج في سياق الحفاظ على التراث الاسلامي لما يضخه

من زخم روحي للمسلمين القادمين الى المدينتين المقدَستين شوقاً الى رؤية عبق الرسالة وعطر الوحي الذي نشر في فضاء مكة فغمر الآفاق.

حين يتحدث الحصين عن العمارة الاسلامية، ينزع عنها الصفة الاسلامية وينحلها صفات أخرى: كنيسية نصرانية بيزنطية، ويعدَ القبّة والأقواس وهرمية المئذنة واستدارة المحراب بل والمحراب كله وتيجان الأعمدة والزجاج الملوّن والزخرفة عامة بأنها غير إسلامية، وأن وجودها مدعاة للفتنة والشرك بالله، على حد الحصين، دون أن يقدّم دليلاً على دعواه من التاريخ الاسلامي القديم والحديث ومتى كانت العمارة الاسلامية مثار فتنة أو مصدر ضلال!!

ولا ينسى الحصين تسليط الضوء على القضية الخلافية التي شغلت الدوائر الدينية السلفية لعقود طويلة وخصوصاً الاحتفال بالمولد النبوي، ليشكّل مدخلاً لرد شامل على كل ما كتبه الدكتور عبد الغفار الشريف، والغاية معروفة، فطالما أنه يقع في خانة المختلف فكل شيء يبدو مبرراً من وجهة النظر السلفية المتشددة. وقد هال الحصين رأي للدكتور الشريف حول فتاوى سد الذريعة التي اعتبرها منتج مجتمع منغلق، فتوسّع في نقده ثأراً لذاته، فراح يعقد المقارنات المتقابلة بين فضائل المجتمع المغلق وشرور المجتمع المتحضر، حيث اعتبر المجتمع المغلق والبدوي حاضناً لكل خير فيما كانت المجتمعات المتحضرة وثنية.

يلتقي رد الحصين على الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان مع رد آخر كتبه سلفي متشدد آخر تحت عنوان (الرد على عبد الوهاب أبو سليمان) لـ فهد بن سعد، على مقالات كتبها الدكتور أبو سليمان حول العناية بالأماكن التاريخية المأثورة في مكة والتي نشرتها جريدة عكاظ في ٣/٣/١٤٢٧هـ، و٤/٣/١٤٢٧هـ و١٠/٣/١٤٢٧هـ و١١/٣/١٤٢٧هـ، حيث دعا فيها الى إحياء الآثار الاسلامية باعتبارها إرثاً تاريخياً مهماً وأن ثمة أماكن تاريخية شهدت أحداثاً حاسمة هي من مكتسبات الأمة، وأن المحافظة عليها يزوّد الأمة بتيار روحي. وفيما دعا اليه الدكتور ابو سليمان في هذه المقالات بناء المكان الذي ولد فيه المصطفى صلى الله عليه وسلم بما يتلاءم مع العصر. ومن أجل إسقاط المبرر الذي تعتصم به الحكومة والمؤسسة الدينية في تدمير ومحو الآثار الاسلامية دعا الدكتور ابو سليمان الى إرسال المرشدين إليها مع المحافظة على الآثار التي تشمل بيوت الأنبياء والصحابة والمواقع التي ضمّتهم والأماكن التي قاتلوا فيها مثل معركة بدر، والخندق، ودار الأرقم وبيت خديجة.

لم يرق للسلفيين المتشددين مثل هذه الآراء التي يصنّفونها في سياق مخالفة منهج السلف، والسلف هنا ليس شيئاً آخر غير العلماء الحنابلة وبصورة محددة من ينتمي الى المدرسة الوهابية. وقد شهد النادي الأدبي في المدينة المنورة هجوماً من المتعصّبين على المشاركين في ندوة عن الآثار الاسلامية التي انعقدت في الثامن من نوفمبر الماضي ونعتوهم بالفسق والكفر والشرك، وقالوا بوجوب هدم جميع الآثار الاسلامية بناء على فتوى الشيخ ابن باز، وقد أدى ذلك الى انسحاب الدكتور أبو سليمان احتجاجاً على تصرفات المتعصّبين، وانفضت الندوة بالفشل.

وتكر سبحة الحصين في النيل من شخصيات الحجاز، فقد كتب مقالة بعنوان (أحمد زكي يماني والإسلام والفاتيكان) وجاءت على سنخ ما كتبه بعض الأقلام بجنسيات متعددة محلية وعربية قبل أكثر من عام، وزاد الحصين على ذلك بأنه لم يكن معنياً بالوقوف طويلاً عند ما كتب، فهو يصبو الى اللغة السجالية التي تهدف الى النيل من المختلف، وتلبية لعاطفة سلفية مشحونة بالخصومة إزاء الآخر وإرضاءً لنزعة مريضة لدى الأمراء تبيح إختراق المحرمات في التعاطي مع شخصيات الحجاز.

فالبرغم من اعتراف الحصين بأن الله أكرمه منذ ثلاثين عاماً بمقاطعة الجرائد والمجلات العربية لأنها مبنية على الظن في أحسن الأحوال، ولكن المنشغلين بالسجالات الفكرية والعقدية ذات الأبعاد السياسية قد وفّروا عليه جهداً ذهنياً وعضلياً حين وضعوا بين يديه مقالات تروي زيارة الشيخ زكي يماني الى البابا ومادار فيها ما هو معروف وقد فصّلنا ذلك في حينه. ما يلفت في رد الحصين بخصوص هذه القضية أنه عمد الى إثارة أسئلة ذات طبيعة تشكيكية، فقد افترض ابتداءً فيما رواه الشيخ اليماني حول زيارته للبابا (أن الخيال فيها يطغى على الحقيقة) ليعقبها على الفور بعبارة (إن وجدت الحقيقة) دون أن يزوّدنا بدليل يكشف لنا جانب الخيال وجانب الحقيقة، دع عنك التشكيك في أصل الرواية. أثار الحصين أسئلة لا تحمل أهمية بالغة، ما لم تكن ثمة إجابات مختلفة تضفي عليها أهمية، أسئلة من قبيل (لماذا الاهتمام بعدد الدقائق؟) وهو سؤال قد يرتد على الحصين نفسه الذي لا يدرك معنى الوقت لدى الكبار إن لم يعر هو إهتماماً لعامل الوقت. وهناك سؤال لم نجد ما يبرره من قبيل: لماذا لم يذكر اليماني حصول هذا الشرف له قبل موت البابا؟، وكأن الشيخ يماني طلب شرفاً في لقاء مع البابا، فذاك لم يكن هدفاً لزيارته، ما لم يكن وراء السؤال غرض آخر، أي النيل من شخصية الشيخ يماني واعتبار اللقاء شرفاً له من البابا المسيحي!!

ينصّب الحصين نفسه ديّاناً فيثبت وينفي ما يشاء بحسب تفسيره للنص والتراث والتاريخ، ولم ينسَ وهو يتعرّض لقضية موافقة أكل التمر أو الحلوى في الأعياد بأن يغمز في قناة الشيخ يماني عبر تبديع المتصوفة واعتبارهم صنواً للمتصوفة في الدين المسيحي، لينبشق هذا التعالق المزعوم بينهما في وعي الحصين عن مشتركات تلتقي عند حد البدعة من قبيل عيد المولد بالمسيح عليه السلام بالاحتفال بالمولد النبوي!! ولم يبخل في توزيع حكم التبديع ليشمل به علماء كبار مثل ابن سينا والخوارزمي والراوندي وإبن حيان الذين اعتبرهم (أقرب إلى الزندقة منهم إلى علوم الوحي والفقه في الدين، ومثلهم كثير). ولكنه حين يأتي على الأمراء فهو يضعهم في خانة العرب والمسلمين الذين كانت لهم مساهمة في ريادة الفضاء في إشارة الى الأمير سلطان بن سلمان.

وبطبيعة الحال، فإن الحصين الذي يصدر في مناوشاته الفكروية عن مناوئة المختلف، لا يجد مساحة للالتقاء مع الشيخ يماني، وإنما هو يرى في مبدأ تهديم المروي عنه خياراً وحيداً، فهو الذي يرفض تصديق خبر اللقاء بين الشيخ يماني وبابا الفاتيكان سيرفض بالتأكيد التفاصيل الواردة فيه من قبيل رؤية قطع جلدية تشتمل على آيات قرآنية ومخطوطات تاريخية تعود الى أكثر من ألف ومائتي سنة. ودليل ذلك ما أسفّ فيه من وصف الشيخ يماني حين نعته بـ (الحكواتي) و(المهرج) و(الصحفي)!. وبالتأكيد، فمن هذه إفاضاته سيرفض ما يقابلها من نعوت مضادة، كالتي ذكرها الصحافي عبد العزيز القاسم في صحيفة المدينة حين وضع الشيخ يماني في مكانته التي تليق به، منذ أن أدار وزارة البترول، ويكفي أن في عهده صدر القرار الأول والأخير لحظر النفط خلال حرب ١٩٧٣ وكان ذلك عاملاً جوهرياً وحاسماً في الحرب بين العرب والدولة العبرية. كما قال عنه القاسم بأنه (سليل أسرة علم وفضل)، ذاكراً طرفاً من بعض خدماته الجليلة للإسلام عبر مؤسسة الفرقان، التي تضم ثلّة من العلماء الأجلاء الذين يعملون على حفظ التراث الإسلامي، إضافة الى مخزونه الثقافي والفكري الذي عكسته مؤلفاته في موضوعات فقه المقاصد والمرأة والقانون الاسلامي.

كل ذلك يسقط عمداً في قراءة الحصين، مادام الطرف المعني حجازياً الذي يكنّ له مشاعر ضدية في كل الاحوال، وكأنه يستر قصداً غير نبيل وربما يتمترس خلف نزعة مناطقية بنكهة شوفينية ظاهرة، وهذا ما يظهر من تصويره المتمايز بين الشخصية النجدية والشخصية الحجازية وهذا ما يطبع كل مقارناته بين الاشخاص والمسؤولين والعلماء من نجد والحجاز، فحين يتحدث عن شخصية نجدية سياسية كانت أم دينية يكيل لها المديح والإطراء المبالغ، وحين يأتي على ذكر شخصية حجازية فيختار من الكلمات أقذعها والالفاظ أحطها، والنعوت أقبحها، ولا يرى في غير المنقصة حكماً.

لم تستفد بعد من الدرس الماضي

السعودية تكرر خطأها في لبنان

نفس الوجوه التي وقفت في الحرب الإسرائيلية على لبنان وحاولت ان تجعلها حرباً طائفية، تكرر نفسها اليوم في معركة داخلية وبذات الحجة ولذات الهدف.

(حلف المعتدلين) الذي نسّق مواقفه مع اسرائيل وفرنسا وأميركا، في لقاءات معروفة بين بندر وأولمرت في عمّان.. هو ذاته يعيد تكرار نفسه مستخدماً لغة موحّدة وتحليلات موحدة ولتحقيق هدف موحد.

السعودية ومصر والأردن بالتعاضد مع واشنطن وباريس، ومن ورائهم اسرائيل، كلهم في كفة.. والقوى اللبنانية المعارضة في كفة أخرى، مجللين بتهمة التحالف مع سوريا وايران.

في الحرب الإسرائيلية السادسة، لعب حلف المعتدلين العرب دوره: فأرادوها حرباً طائفية ضد النفوذ الإيراني، واتهموا حزب الله بالمغامر، ودفعوا ـ خاصة السعوديين ـ الإسرائيليين الى عدم ايقاف الحرب قبل تدمير حزب الله، الأمر الذي أشعل توتراً في علاقة الأخير مع الرياض. كانت الحرب بالنسبة لحلف اسرائيل واشنطن والمعتدلين العرب وسيلة لتقوية الحكومة اللبنانية وبسط سيادتها، على ما أسمته (ميليشيات) غير منضبطة.

وانتهت الحرب بالشكل الذي عرفناه، وحاول المعتدلون العرب التشكيك في ذلك النصر، مصرين على أن ما حصل هو هزيمة لحزب الله، ولقواعده، ولمن يدعمه في الداخل والخارج، كل ذلك لغاية تفريغ النصر من معانيه وسحب مفاعيل انعكاساته الخطيرة على الوضع اللبناني والعربي عامة.

واليوم، تغيرت المعادلة، فالصراع داخلي ـ داخلي، أي لبناني ـ لبناني، وهنا خرج المعتدلون العرب ليسوقوا ذات المقولات السابقة: الحلف الايراني السوري، والإتكاء على الخطاب الطائفي الأسهل في الإستخدام ليحتمي به الحكام العرب ـ وحتى اسرائيل ـ أنفسهم، فضلاً عن بعض أطياف فريق السلطة اللبنانية.

ملك الأردن الذي أكد موضوع الهلال الشيعي عاد وأكد هذه المرة أن لبنان مرشح لحرب أهلية، لأن التحرك الشعبي المليوني يشعل حرباً أهلية بنظره. حسني مبارك زادها جرعة، وحذر بأن دولاً عربية ستتدخل ضد تدخل ايراني (ويقصد السعودية على الأرجح!) واعتبر ما يجري خلاف الديمقراطية!، اما الملك السعودي فاتصل بالسنيورة شخصياً، وبالوزراء الذين معه واحداً واحداً، مؤكداً بأن المظاهرات والإعتصامات هي مجرد (اخلال بالأمن).


بندر: لقاءات قادمة مع أولمرت

ما يفهم من هذا التحرك هو أن الدول العربية المعتدلة، خاصة السعودية، قد تخلّت مرة ثانية عن حيادها، وانحازت لفريق ضد الآخر، الأمر الذي يفقدها القدرة على لعب دور الوسيط بين المتخاصمين الداخليين. لقد كانت مبررات وقوفهم في الحرب الإسرائيلية ضد حزب الله، انه اختطف قرار الدولة في الحرب، وأن الحزب اياه لم يستشرهم فيما يفعل، في حين طلب حزب الله أن يقفوا على الحياد فهو لا يطلب من تلك الدول عونها، ولكنه لا يقبل أن تنحاز مع اسرائيل المعتدية ضد لبنان. اليوم ما هي الحجة التي تجعل السعودية تترك الحياد مرة أخرى وهي لما تصلح علاقتها بحزب الله بعد، تلك العلاقة المتوترة التي نجح السفير السعودي عبد العزيز خوجة في تطويقها في لقاء مطول مع نصر الله؟ لماذا عادت السعودية الى نفس السياسة، بالرغم من أن الموضوع داخلي بحت، على تفسير الدستور، وعلى حصص المتنازعين؟ ثم ألا تخشى السعودية ومن ورائها مصر والأردن أن تخسر المعركة مثلما خسرتها من قبل أثناء الحرب الإسرائيلية؟ اي ماذا ستفعل السعودية اذا سقطت حكومة السنيورة؟ وهو سقوط أقرب الى الحدوث من خسارة الفريق المعارض؟ وما هو مصير النفوذ السعودي في لبنان بسبب هذه السياسة؟

الوجوه التي وقفت في الحرب الإسرائيلية على لبنان وحاولت ان تجعلها حرباً طائفية، تكرر نفسها اليوم في معركة داخلية بذات الحجة ولذات الهدف

ما يحدث في لبنان اليوم من صراع داخلي هو نتيجة طبيعية للبركان الذي أحدثته حرب اسرائيل في الصيف الماضي. هناك خاسرون وهناك منتصرون يرون أنهم طعنوا في الظهر في تلك المعركة، وهي برأيهم معركة تبرر الوسائل القانونية التي اتخذها فريق المعارضة لإسقاط حكومة السنيورة.

الحكومة اللبنانية لم تحصل على المشورة الصحيحة من السعودية ولا من حلفائها الغربيين. كان يمكن تعويض خسارة الحكومة اللبنانية وانتصار حزب الله عبر المساهمة الفاعلة في ورشة الإعمار. لكن فريق الحكم رأى أن يثبت للجمهور بأن حزب الله سيفشل في (الإعمار) اي اعمار ما هدمته الحرب، وعلى الدولة أن لا تساهم في أي عمل يساعد على تعمير ما تدمر، وهو في معظمه قد وقع في مناطق توالي حزب الله سياسياً. بل أن الحكومة رأت أن تعوق الدعم الخارجي المباشر لإصلاح الجسور وغيرها بغية تمديد الضغط الشعبي على حزب الله، واحتجت بأنها قد تعاقدت على بنائها، في حين أنها لم تبدأ إلا بشكل طفيف عملية إصلاحها. وفي نفس الإتجاه ألحت الحكومة اللبنانية على الدول المساهمة في الإعمار أن تعطي الدعم الى الحكومة لكي تقوم

هي بنفسها بالتعويض والإعمار، لكن بعض الدول تنبهت الى ان الغرض هو الاستيلاء على الدعم وإيقافه عن الأماكن المتضررة، فأصرت على أن توزع مساعداتها مباشرة كما فعلت قطر وبعض دول الخليج.

السعودية كان يجب أن تتخذ سياسة مختلفة وأخلاقية في ما بعد حرب تموز الاسرائيلية. ولكنها انساقت الى رأي فريق الحكومة ورأي الإدارة الأميركية في توسعة معاناة المواطنين الذين يشكلون الخلفية الاجتماعية لحزب الله (وهذا يشمل الطائفة الشيعية) الأمر الذي أعطى المواجهة صبغتها الطائفية، أو بالأصح أدام تلك الصبغة وأكدها. لقد كان هدف التدمير الإسرائيلي الأعمى واضحاً وهو تأجيج الشارع ضد حزب الله، وقد اكتشفوا عكس ذلك، وفريق الحكومة اللبنانية أراد الإستمرار في العقاب، فأخرج الشارع الشيعي بقضه وقضيضه الى الشارع بزخم لم يشهده لبنان في تاريخه، خاصة وأن أحداً من أطياف الحكومة - وهذا من المستغرب - لم يتكفل عناء زيارة الجنوب والقرى المدمرة أو يطلّ مجرد اطلالة على الحدود. بل كان السنيورة يرفض حتى النزول الى ضاحية بيروت الجنوبية لولا نبيه بري الذي أخذه في جولة كان مكرهاً عليها.

هنا تضيع معاني الاستقلال والسيادة خاصة بالنسبة لأناس لم يروا ابسط مظاهر الحكومة منذ نحو ٣٥ عاماً. وما نراه اليوم هو في أحد تجلياته انعكاس لآثار الحرب. إذ يبدو ان حزب الله كان مستعداً لغض النظر عن إهمال الحكومة للجنوب والبقاع منذ عقود، وكان مستعداً لاعطاء أصواته لفريق السلطة في الإنتخابات وهو ما فعله في الإنتخابات النيابية الأخيرة الأمر الذي جعل ذلك الفريق يشكل أكثرية، كل ذلك لغرض واحد هو البقاء في الجنوب مدافعاً عن قراه ومواطنيه، طالما ان الدولة غير قادرة (كانت هكذا وستبقى لمدة غير قصيرة في المستقبل). لكن الحرب، وما سماه قادة الحزب بالطعنة في الظهر، قصم ظهر البعير، ووجد الحزب انه لا فائدة من التنازل مادامت المقاومة ضد اسرائيل محرّمة، فرأى أن يعيد تصحيح وربما (إعادة إنتاج الدولة اللبنانية). وقد سبق ذلك انقلاب فريق السلطة على ما سمي البيان الوزاري، وحديث جنبلاط عن (سلاح الغدر) وتسقيط للرموز الدينية والسياسية عبر خطاب لم يرع كل المحرمات. هنا وجد حزب الله من المتحالفين معه ما يجعلهم (أكثرية) عددية في الشارع كما هو واضح ومؤكد اليوم، وجيّشهم باتجاه اسقاط الحكومة والإتيان بأخرى، ضمن ما يتيحه القانون والدستور.

هذا هو السياق الطبيعي لفهم الأوضاع السياسية الحالية في لبنان.

لكن السعودية لا ترى الأشياء إلا بعين طائفية، وهذا ما يؤكده فريق المعتدلين (الأردن ومصر).. بل ان اسرائيل تتحدث هي الأخرى عن مواجهة (الخطر الشيعي) وتحويل المعركة في الشرق الأوسط باتجاه ايران بدل ان تكون ضدها. ولأن الأنظمة المعتدلة هذه، والفاشلة في التنمية وفي توفير الحرية والكرامة، لا أفق لديها، فإن الورقة الطائفية هي ما تستخدمه وتختفي وراءه، وهي الورقة التي قال نصر الله ذات مرة أنها توجعه، وان الفريق الآخر يعلم انها توجعه!

السعودية وهي الأقوى بين الدول المعتدلة تأثيراً في الوضع اللبناني تغامر برصيدها بدل ان تحافظ على ذلك الرصيد، وهي تعتقد بأنها - كما اسرائيل وكما أميركا وفرنسا وكما فريق السلطة - مضطرة لخوض معركة (حياة أو موت) وبالتالي لا خيار لها إلا الوقوف مع فريق الحكم، واستخدام كافة الأسلحة السياسية والطائفية في المعركة. وبالرغم من أن السفير السعودي عبدالعزيز خوجة يعتبر سفيراً نموذجياً للقيام بالوساطة بين المتخاصمين اللبنانيين، وأنه قادر على حفظ القدر الأوفر من النفوذ السعودي لدى كل الأطياف، إلا ان موقف الحكومة

نجاح الشارع في إسقاط حكومة عربية يقدم درساً آخر للشعوب العربية في كيفية مواجهة أنظمة الإستبداد، وهذا ما يجعل حلف المعتدلين في خوف

السعودية المتناغم مع الموقف الأميركي لم يوفر له المساحة الكافية للنجاح.

هناك أمرٌ آخر بالغ الأهمية، وهو أن ارتدادات نتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان، وانتصار حزب الله فيها، كان من المتوقع ان تسمع أولاً في محيطها الطبيعي (اي في لبنان أولاً) ومن المتوقع ان تظهر ارتداداتها في العواصم العربية أيضاً خاصة عمّان والرياض والقاهرة. ولذا فإن محاصرة الإرتداد في مهده (بيروت) مهم لأنه يمثل الخندق الأول في المواجهة. فإذا أضفنا الى ذلك أن طريقة اسقاط حكومة السنيورة تتخذ بعداً جماهيرياً وعبر قوة الشارع، فإن هذه الطريقة ذاتها هي أكثر ما



خوجة: سفير جيد لحكومة سيئة

يخيف أنظمة الإعتدال التي تعتقد بأن نجاح الشارع في اسقاط حكومة عربية يمثل ظاهرة جديدة، لا تقارن مع سقوط حكومات سابقة في بيروت نفسها، وبالتالي فإنها تقدم درساً آخر للشعوب العربية في كيفية مواجهة أنظمة الإستبداد، مثلما قدمت درساً مدهشاً في مواجهة العدوان الإسرائيلي في الصيف الماضي.

إذن هناك دوافع كثيرة لأن يعيد حلف الإعتدال انتاج خطابه، فهو في واقع الأمر يدافع عن نفسه ونفوذه ويتكئ على خطاب طائفي يحاول ان يحمي نفسه من الإنهيار والتلاشي. اسرائيل، ولأول مرة في تاريخها تقبل على مضض امضاء صفقة ايقاف الصواريخ مقابل ايقاف التوغل في غزة. والسعودية تشعر أن حصونها السياسية في الشرق الأوسط تسقط تباعاً مثلها في ذلك مثل حصون واشنطن. ومصر التي دشنت خطاباً طائفياً غير مألوفاً في تاريخ مصر على مدى قرون، تحاول بشتى الصور دفع الحرج عن مكانتها ومكانة نظامها في الداخل، نظام متداعي فاسد ديكتاتوري.

لا يوجد طريقة لتبرير الفشل عند كل الأطياف الغربية والإسرائيلية والعربية وحتى الحكومية اللبنانية إلا العزف على الوتر الطائفي والتدخل الإيراني السوري. هم لا يرون الشارع، ولا يراجعون سياساتهم السابقة وأخطائهم التي يكررونها. ولهذا فإن هزيمتهم ستكون ماحقة، مهما بلغ تشبّثهم بالحكومة، ومهما استدعى الأمر ممارسة وسائل التفافية. يبقى الأمر بيد اللبنانيين في الشارع ومن مختلف الطوائف. ولن تستطيع القاهرة او الرياض او عمّان او باريس او تل ابيب أو واشنطن، انقاذ حكومة لا تستطيع انقاذ نفسها داخلياً وشعبياً.

هذه هي الحقيقة. وعلى الحكام السعوديين التعوّد عليها.

السعودية لا تحمي نفسها فكيف تحمي (سنّة) العراق؟

محاولة بعث الدور السعودي على قاعدة الصراع الطائفي

كشفت مقالة نواف عبيد، الموظف في جهاز الإستخبارات السعودية كمستشار أمني، والمنشورة في الواشنطن بوست في ٢٠٠٦/١١/٢٩، والمعنونة بـ (السعودية ستحمي سنّة العراق).. كشفت رأس خيط السياسة السعودية الشرق أوسطية القادمة.

لقد تنبّأ كثير من الأكاديميين، بأن (الطائفية) ستكون (مادّة الصراع والحرب في الشرق الأوسط) خلال السنوات القادمة. وأشاروا بالتحديد الى ان المملكة هي صاحبة اليد الطولى في الصراع، لاعتبارات دينية تتعلق بوجود الأماكن المقدسة واعتبار السعودية لذاتها زعيمة العالم الإسلامي، وكذلك لاعتبارات موضوعية تتعلق بالأيديولوجيا الوهابية، التي تمثّل النقيض الصارخ للشيعة، وفي حال نجح السعوديون في جرّ العالم السنّي، فستكون حرباً سنيّة ـ شيعيّة شاملة، وليس وهابية ـ شيعية فحسب، تدور على أكثر من أرض وفي أكثر من دولة عربية وإسلامية. واعتبرت هذه الحروب (المقترحة

عبيد: قادة مصر والأردن ودول عربية وآخرون طلبوا من القيادة السعودية تزويد السُّنة العرب بالأسلحة والدعم المالي

أميركياً) البديل الموضوعي لما تعارف على تسميته (الصراع العربي ـ الإسرائيلي).. والبديل عن بروز خطر (أصولي) من أنظمة أو جماعات تهدد المصالح الغربية، كما أنها البديل عن (زرع الديمقراطية الغربية) بالقوة العسكرية أو بالضغط والإكراه، فضلاً عن كونها البديل للتدخل العسكري، فعبر الحروب الطائفية يمكن إنهاك كل المنطقة ومعظم الخصوم.

لقد كشف مارتن أنديك علناً قبل مدّة عن سياسة فرق تسد على أسس طائفية في حال فشلت السياسة الأميركية في العراق. وذات النغمة تكررت بعبارات مختلفة من قادة صهاينة أثناء وبعد الحرب الإسرائيلية السادسة على لبنان، حين صرح أولمرت وبيريز وليفني حول (الخطر الشيعي) وضرورة تحالف الدول العربية المعتدلة مع الدولة العبرية لمواجهة ما سماه أولئك الخطر المشترك (الإيراني ـ الشيعي).

النغمة تلك سبقتها بالطبع تصريحات ملك الأردن عن (الهلال الشيعي) وتصريحات الرئيس المصري حول عدم ولاء الشيعة العرب لأوطانهم وإنما لإيران، ولقاءات بندر بن سلطان في عمّان مع أولمرت ورئيس الموساد، والتي نشرت تفاصيلها في الصحافة العربية والأجنبية، وأعدنا تحليلها وتسليط الضوء عليها في هذه المجلة في الأعداد الماضية.

مشكلة السعودية

بعيداً عن أسباب الضعف في السياسة الخارجية السعودية، فإن جذر القضية هو أن السعودية بشكل خاص تعتمد في نفوذها السياسي في المنطقة على (المؤشر الأميركي). فهي ملحق للسياسة الأميركية، وتابع منفذ لها بشكل عام، سواء تلك المتعلقة بفلسطين أو أفغانستان أو العراق أو السودان أو غيرها. حتى لو كان للسعودية وجهة نظر أخرى، فإنها ترضخ في النهاية للرؤية الأميركية. معنى هذا، أن السعودية ربطت مصير نفوذها بمصير النفوذ الأميركي. ولم يكن النفوذ الأميركي موضع تحدٍّ وضعف في آن مثلما هو عليه الحال اليوم، حيث الخسائر الفادحة تمتد من أفغانستان ولا تتوقف إلا عند فلسطين مروراً بإيران والعراق ولبنان وسوريا.

بسهولة بالغة يمكن القول، إذا ضعف النفوذ الأميركي في المنطقة أو تضعضعت استراتيجية واشنطن، فإن الرياض بلا شك يصيبها العطب مثلما يصيب واشنطن. خسائر أميركا في العراق هي خسارة للسعودية، وخسارة أميركا واسرائيل والغرب في لبنان وفلسطين هي خسارة للسعودية أيضاً كما هو واضح الآن. فالإنحياز السعودي لخط السياسة الأميركية الفاضح يجعل السياسة والنفوذ السعوديين عرضة لغضب الشارع العربي والإسلامي، وعرضة للقوى المناهضة للمشروع الأميركي، وعرضة أيضاً لغضب القوى المتضررة من السياسة الأميركية ـ الأوروبية.

هذا باختصار جذر مشكلة السعودية. وقد كانت السعودية في الثمانينيات الميلادية الماضية تمتلك هامشاً واسعاً من الحرية (يميّزها) عن الموقف الأميركي وإن لم (يتعارض) معه بالضرورة، ولكنها منذ حرب تحرير الكويت، وزاد الأمر بالخصوص بعد أحداث ٩/١١، لم يعد بإمكان السعودية القيام بأي عمل مستقل يحمل أدنى تميّزاً أو تعارضاً مع التوجّه الأميركي، حتى في الموضوع الفلسطيني، حيث قامت السعودية بمحاصرة حكومة حماس والشعب الفلسطيني مالياً وسياسياً، ودخلت في معركة كسر عظم للإطاحة بالنظام السوري، كما ودخلت في معركة ضد حزب الله وهو يخوض معركته دفاعاً عن جنوب لبنان.

هزيمة المشروع الأميركي في العراق واضحة ولا تحتاج الى توضيح. والسعودية لا بدّ وأنها فرحت بتلك الهزيمة وشجعت عليها بصورة من الصور (دفع المال والمقاتلين السلفيين الى العراق) حيث أمن نظام الحكم في المملكة أن أميركا لن تكون قادرة على تغيير نظام الحكم السعودي لو أرادت. لكن خطأ السعودية، وربما بسبب عجزها، أنها لم تلعب دوراً فاعلاً (ومستقلاً) في عراق ما بعد صدام حسين، واكتفت بالتفرّج، فلما تضخم الدور الإيراني أبدت غضبها وانزعاجها، في حين خسرت هي أوراقها القديمة وعلاقاتها المديدة مع بعض أطياف الحكم في العراق (سنة وشيعة) وبالتالي خسرت معظم

عبيد: الحقيقة إن التدخل السعودي في العراق ينطوي على مخاطر كثيرة، فقد يؤدي إلى إشعال حرب إقليمية. فلتكن: لأن نتائج الوقوف جانباً أسوأ بكثير

أوراقها، ومن الجهل بمكان الإعتقاد بأن السعودية تمتلك أوراقاً قويّة في العراق. وهنا تكمن الخسارة، فقد أمنت هزيمة أميركا إبقاء النظام السعودي كما هو بدون تغيير وبدون ضغوط أميركية من أجل (دمقرطته) ولكن الهزيمة أوقظت الحكومة السعودية على حقيقة أن نفوذها ضئيل بشكل لا يتناسب مع نفوذ منافسها الإيراني، بعد أن كانت تعتقد بأن الوجود الأميركي المباشر والمكثف في العراق لن يسمح بتمدد النفوذ السياسي الإيراني، وفي هذا كان السعوديون على جهل وخطأ كبيرين.

الهزيمة الأميركية الإسرائيلية في لبنان أضعفت السعودية أيضاً، ويكفي ان نعرف ما حلّ بالفريق الحاكم الموالي للسعودية (فريق ١٤ آذار) فهو في حالة دفاع عن النفس، ويحتمل أن يسقط قريباً من كرسي الحكم. ذات الأمر يمكن قوله بالنسبة

لفلسطين، فتجويع الشعب الفلسطيني وضرب حماس ومحاصرتها، أديا الى إضعاف الدور السعودي ومصداقيته، الأمر الذي يجعلنا نتستنج حقيقة واضحة للعيان أن الهزيمة الأميركية في المنطقة لن تشمل اسرائيل ودول الإتحاد الأوروبي فحسب، بل ستشمل كل القائمة (وفي رأسها) دول الإعتدال (مصر والسعودية والأردن).

ماذا ستفعل السعودية؟

بديهي أن التراجع الأميركي سيكون على حساب حلفائها، بل ان الحرب الإسرائيلية على لبنان ما كانت لتتوقف لولا ضغط الأوروبيين على واشنطن بأن مصير حلفاء الغرب في المنطقة يتآكل بصورة كبيرة بسبب مواقفها في تلك الحرب. وها نحن نشهد أول انعكاسات نتائج تلك الحرب على الحكومة اللبنانية نفسها، حيث خرجت ضعيفة بهزيمة اسرائيل وحلفائها.

السعودية ـ حسب مقال نواف عبيد في الواشنطن بوست ـ تريد من الولايات المتحدة الصمود في العراق وعدم الإنسحاب، لأنه يعني إعلان للهزيمة وانتصار للقوى المعارضة لأميركا والسعودية. وتحاول السعودية أن تقنع واشنطن هذه المرة بأن تأخذ برأيها في التريّث وعدم التراجع، لا أن تخالف

افتعال السعودية حرباً مذهبية في الخارج ترص الصفوف السلفية في الداخل خلف الحكومة وإن كانت هناك مشاكل متوقعة الحدوث في غير نجد

رأيها مثلما فعلت ودخلت الحرب وأسقطت صدام، خلافاً لرغبة السعودية نفسها.

ولكن من الواضح أن قرارات أميركا لا تصنعها السعودية. ومن الواضح أكثر ان ما تطلبه السعودية أكبر من أن تتقبله واشنطن في ظل ظروف الهزيمة متعددة الوجوه، خاصة بعد هزيمة الجمهوريين في الإنتخابات، وتصاعد الضغوط في الساحة الأميركية على بوش للتعجيل بالإنسحاب. ان ما تريده السعودية سيكون صوتاً ضعيفاً قد لا يسمع بالمرّة أمام وقع الخسائر المستمرة في الحرب الأميركية.

وماذا اذا لم تسمع واشنطن وجهة نظر السعودية في هذا الشأن وقررت الإنسحاب؟

إنها تهدد بلعب دور منفرد عن واشنطن!

ولكن السعودية الضعيفة بدعم واشنطن، هل ستكون قوية بدون ذلك الدعم؟!

وهل تستطيع السعودية الفكاك من أسر الهزيمة الأميركية وهي التي ربطت مصير نفوذها بالنفوذ الأميركي، وربما الإسرائيلي أيضاً، فقد أعلن قبل أيام عن لقاء مزمع بين مسؤولين سعوديين وأيهود أولمرت؟

ولنفترض جدلاً ان السعودية ستقوم بدور منفصل، فما هي ملامح ذلك الدور؟

هنا يجب أن ننتبه الى حقيقة ان السعودية ستبدأ عملها أو حملتها أو سياساتها من منطقة قريبة من الصفر من حيث تكتيل الأصدقاء وصناعة أدوات الفعل السياسي.. فقد فرطت السعودية على مدار السنوات الماضية بكل علاقاتها مع الأطراف الفاعلة في اللعبة السياسية العراقية سواء كانوا شيعة أو سنّة أو أكراداً، وهي على كل حال علاقات لم ترقَ يوماً لمستوى التحالف الاستراتيجي. وهنا لا يبدو أن لديها أحداً مستعداً للتحالف معها إلا القاعدة ونظرائها (ولكن على قاعدة طائفية) وهذا يتطلب من السعودية خوض حملتها السياسية في العراق على قاعدة الصراع الطائفي الشيعي السنّي الذي جربته السعودية وعملت من أجله ونجحت أطرافها السلفية في إشعال فتيله الى أن أصبح اليوم ما يشبه قيام حرب طائفية مفتوحة.

تلخص مقالة نواف عبيد الخطوط العامّة للسياسة السعودية، بعد انسحاب القوات الأميركية على النحو التالي:

ـ (تزويد القادة العسكريين السُّنّة ـ وهم بشكل رئيسي أعضاء سابقون في الجيش العراقي البعثي السابق، الذي يشكل القاعدة الأساسية للتمرد ـ بأنواع الأسلحة والدعم اللوجيستي).

– (تشكيل ألوية سُنّية جديدة لمحاربة الميليشيات المدعومة من إيران).

ـ (أن يقرر العاهل السعودي، الملك عبدالله، أن يحاصر الدعم الإيراني للميليشيات الشيعية من خلال سياسة نفطية، فإذا عمدت السعودية إلى رفع الإنتاج وتخفيض سعر النفط إلى النصف، فإن المملكة تبقى قادرة على تغطية مصروفاتها، بينما إيران التي تعاني صعوبات اقتصادية حتى في ظل ارتفاع أسعار النفط، ستجعلها تلك السياسة النفطية غير قادرة على دعم الميليشيات بمئات الملايين من الدولارات سنوياً).

ما بين الأقواس هو نصوص من المقالة التي أشرنا اليها، ومثل ذلك النصوص التالية التي تتعلق بتبرير اتخاذ مثل هذه السياسة حسب الكاتب السعودي:

ـ داخلياً: (أن هناك ضغطاً داخلياً قوياً للتدخل. طالبت جوقة أصوات من السعودية بحماية السُّنّة في العراق) (كما وتطالب العشائر السعودية الرئيسية، التي ترتبط بعلاقات تاريخية واجتماعية وطيدة مع نظيراتها في العراق، باتخاذ إجراء. وتحظى هذه العشائر بدعم جيل جديد من أعضاء العائلة المالكة السعودية، الذين يحتلون مناصب حكومية استراتيجية ويتوقون لرؤية المملكة تلعب دوراً أكثر قوة في المنطقة). والمقصود بالسنّة هنا هم السنّة العرب، ولا يشمل السنّة الأكراد.

ـ عراقياً وعربياً: (طلبت شخصيات عراقية عشائرية ودينية بارزة، إلى جانب قادة مصر والأردن ودول عربية وإسلامية أخرى، من القيادة السعودية تزويد العراقيين السُّنّة بالأسلحة والدعم المالي).

ـ إسلامياً: حيث تقع على السعودية مسؤولية خاصة باعتبارها زعيمة العالم السنّي، وحسب نواف عبيد: (بما أن السعودية هي موقع القوة الاقتصادية في الشرق الأوسط، ومهد الإسلام، والقائد الفعلي للعالم المسلم السُّنّي ـ الذي يضم ٨٥٪ من مسلمي العالم ـ فإن لديها الوسائل والمسؤولية للتدخل).

ـ على صعيد النظام، فإن تدخل السعودية مهم لتعزيز شرعية النظام السياسي السعودي، كما هو مهم على الصعيد الإستراتيجي: (إن البقاء في وضع المتفرج لن يكون مقبولاً للسعودية، وسيعني غض الطرف عن مذابح العراقيين السُّنّة التخلي عن المبادئ التي قامت عليها المملكة، وسيؤدي ذلك إلى تقويض مصداقية السعودية في العالم السُّنّي، وسيمثل استسلاماً لأعمال العسكرة الإيرانية في المنطقة).

السعودية: فلتكن حرباً إقليمية، ولكن ضد إيران

يعترف الموظف الأمني السعودي نواف عبيد، بأن هذه الإستراتيجية السعودية التي رسمها شارحاً

السعودية ذات البيت الزجاجي، تريد تحقيق إنجاز كبير بعضلات واهية وبمشاغبات بعيدة عن التفكير والتخطيط الإستراتيجيين

مبرراتها، تعني قيام حرب إقليمة، وأنها محبّذة: (وللحقيقة فإن التدخل السعودي في المنطقة ينطوي على مخاطر كثيرة، فقد يؤدي إلى إشعال حرب إقليمية. فلتكن: لأن نتائج الوقوف جانباً أسوأ بكثير).

من الواضح أن كل المقالة التي لم تُنشر بالقطع إلا بعد أخذ الإذن من (تركي الفيصل) السفير السعودي في واشنطن، تدور حول موضوع (الحرب الطائفية) التي لا مانع لدى السعودية من توسعتها، اذا ما فشل الجهد الأميركي في العراق من ايقافها واعادة خارطة العراق السياسية الى ما قبل الغزو الأميركي، وهو أمرٌ مستحيل التفكير فيه، فضلاً عن إمكانية تطبيقه، ولو جزئياً.

المعركة من منظار السعودية طائفية، وهي تتواصل من ايران الى غزة. من المشروع النووي الإيراني، مروراً بالتوترات في العراق، ومحاولات اسقاط

حكومة السنيورة، الى ضرب حماس في الأرض المحتلة. وفي كل المعارك فإن السعودية خاسرة، وتعتبر ايران رأس الحربة مثلما هي سوريا التي فتحت السعودية لها باباً واسعاً يستهدف تغيير النظام في دمشق، وهنا ايضاً اختارت السعودية الطريق الخطأ والزمان الخطأ. فلا هي ولا حلفاءها الأميركيين قادرون على شنّ هجوم جديد او افتعال حرب جديدة، وما لم تستطع اميركا فعله مع النظامين السوري والإيراني فضلاً عن حزب الله وحماس، لا تستطيع السعودية بمفردها القيام به.

ومن المضحك حقاً، أن تهدد السعودية بإشعال حرب إقليمية، ضد إيران، فالسعودية التي لم تستطع الوقوف امام قوات (اليمن الجنوبي) سابقاً، وخسرت معارك حدودية في الثمانينيات الميلادية الماضية، هل يمكنها ـ عقلاً ـ أن تواجه ايران؟!

بالطبع لا.. من الناحية العسكرية والسياسية.

ولكن نعم تستطيع السعودية صناعة (شرق أوسط جديد) إذا ما أشعلتها فتنة مذهبية. ولكن هذا لا يعني أنها ستكون الرابحة، بل قد تكون الضحية أيضاً.

السعودية ما انفكت في اشعال الفتنة الطائفية في

التقطت السعودية البعد المذهبي فأيدت انضمام اليمن (ذي الأغلبية الزيدية الشيعية) ليوازن المحور الإيراني السوري من الشمال وحتى لا تطوق مذهبياً من الجنوب

العراق. هذا ما قامت به القاعدة. والقاعدة وان اختلفت سياسياً مع آل سعود فإنها لم تختلف معها في الشأن العراقي بالتحديد. القاعدة نتاج فكر سعودي ـ وهابي كما هو واضح. والوهابيون ذهبوا للقتال في العراق وكانوا عماد الإنتحاريين في الأسواق والتجمعات الدينية. والأموال السعودية لمن هو مطلع على الشأن العراقي لم تتوقف أيضاً، ولكن بصورة التفافية. يبرر نواف عبيد عدم دعم السعودية العلني للحرب الطائفية في العراق على النحو التالي: أولاً: لأن الملك عبد الله (وعد الرئيس بوش بعدم التدخل في العراق) وثانياً: (لأنه سيكون من المستحيل التأكد من أن ميليشيات تمولها السعودية لن تهاجم القوات الأميركية). ولهذا لم تستجب السعودية للإنخراط في الحرب، فرفضت طلبات التدخل (ولكن ـ يضيف عبيد ـ ستتم الاستجابة لها إذا بدأت القوات الأميركية انسحابها التدريجي من العراق)!

فهل هو تهديد لأميركا، أم لإيران، أم للشيعة، أم لسوريا. أم لهم كلهم؟!

ما تريد السعودية إشعاله طائفياً يمثل لعباً بالنار. فهي تريد تكرار تجربة الحربة العراقية ـ الإيرانية. وتريد تدمير الإقتصاد الإيراني واقتصاد دول الأوبك بالعمل على تخفيض أسعار النفط عبر اغراق السوق بالنفط من أجل كبح جماح النفوذ الإيراني، تماماً مثلما فعلت من قبل في منتصف الثمانينيات الماضي لإجبار إيران على الإستسلام في الحرب، وهو ما حدث في النهاية.

لكن في هذه المرة، على السعودية أن تعيد حساباتها، فقد تأتيها الصواريخ الإيرانية كرد فعل إن انتهجت تلك السياسة، فتدمر منشآتها النفطية على الخليج، وتعيد الى الذاكرة سياسة (حرب الناقلات) الأمر الذي سيتبعه ارتفاع اسعار النفط بدل انخفاضه. هذا اذا سلمنا جدلاً بأن لا تداعيات خطيرة ستنعكس على الإقتصاد السعودي في حال أُطيح بسعر برميل النفط، وهو امر جد مشكوك فيه، خاصة وأن فورة سعر النفط الحالية انقلبت وبالاً على المواطنين الذين خسروا معظم مدخراتهم في انهيار (سوق الأسهم السعودي).

لماذا تريد السعودية إشعال المنطقة بحرب طائفية

يمكن تعداد الأسباب على النحو التالي:

أولاً ـ السعودية تتمترس وراء الولايات المتحدة الأميركية، فإذا ما فشلت الأخيرة في مشاريعها في المنطقة، وعجزت عن مواجهة (الهلال الشيعي) الممتد من طهران الى غزة كما يقولون، وانسحبت أميركا بقواتها، فإن السعودية ستبقى مكشوفة لوحدها ولا بدّ أن تقوم بعمل (دفاعي ما) عن نفوذها. ولأن قدرتها التسليحية لا تستطيع مواجهة ايران بالطبع، فإن الحلول الأخرى تقوم على منازلة النفوذ المعارض في الساحات الأخرى: العراق، لبنان وسوريا وفلسطين، بوسائل التآمر والفتنة.

ثانياً ـ إن الموضوع الطائفي سلاح (مصنّع) بمعنى أنه متوفر، والنفوس في المنطقة متهيأة له، ولا يحتاج إلا الى الشرارة فقط ليتوسع ويشمل المنطقة كلها، أو على الأقل المنطقة التي يتواجد فيها الطرفان. والسعودية تستطيع أن تعيد لذاتها الإعتبار من خلال حشد الشارع السنّي وراءها في تلك المعركة، رغم أنها خُذلت في حرب لبنان الأخيرة وفشلت فيه. ولكنها قد تستطيع فعله في العراق، حيث الوضع السياسي مختلف تماماً.

ثالثاً ـ ليس لدى السعودية أوراقاً كثيرة تلعبها، فهي ليست الوحيدة التي تمسك بالمال، وليست الوحيدة التي تعرف استخدامه. ولا بدّ أن تفعّل الجزء الأيديولوجي في المعركة كما كانت تفعل دائماً.

رابعاً ـ إن انغماس السعودية في العراق يبقي الداخل السعودي (السلفي/ الأقلوي) ملتصقاً بالعائلة المالكة ويصرف عموم المواطنين السعوديين عن مشاكلهم الإقتصادية الداخلية، وكذلك مشاكلهم السياسية مع نظام الحكم الديكتاتوري نفسه. اي ان



تركي الفيصل

افتعال حرب مذهبية في الخارج ترص الصفوف السلفية في الداخل خلف الحكومة وإن كانت هناك

ما لم تستطع اميركا فعله مع النظامين السوري والإيراني فضلاً عن حزب الله وحماس، لا تستطيع السعودية بمفردها القيام به

مشاكل متوقعة الحدوث سواء في المناطق الشيعية في الشرق والجنوب وحتى في المنطقة الغربية (الحجاز).

خامساً ـ ان اشعال الحرب الطائفية يجعل العراق وربما لبنان مكاناً لتصفية معارك المتخاصمين، بعيداً عن ديارهم. أي ان السعودية تريد نقل المشاكل الى الخارج وتصديرها بدل معالجتها محليّاً.

سادساً ـ ينبغي التأكيد أن السعودية ومن ورائها كل الدول العربية الممثلين في الجامعة العربية فشلوا في موازنة الجهد الدبلوماسي الإيراني على الساحة العربية، فضلاً عن غيرها من الساحات. الغيرة من ايران ومن نفوذها، والعجز عن تقديم أداء سياسي رصين، أو انجاز علمي مهم، يحفظ للحكام السعوديين مكانتهم في أعين شعبهم، سيؤدي بهم ـ حتماً ـ الى تشويه الآخر طائفياً، وافتعال الحروب معه، ونقل المعركة من اسرائيل الى إيران والشيعة عموماً، على مساحة كامل المنطقة العربية والإسلامية.

حتى الآن لا توجد مبررات حقيقية لأن تشعل

السعودية المنطقة طائفياً وبشكل علني، وهي تفعل ذلك دائماً بصورة من الصور عبر مذهبها المتشدد. فمعركة ايران ليست مع السعودية بقدر ما هي مع واشنطن واسرائيل وعلى أساس موضوع المشروع النووي. وهذا المشروع كان نتيجة للتهديد المباشر الذي يتعرض له النظام الإيراني الخائف على وجوده على الأقل قبل ان يتبين أن أميركا قد خسرت ورقتها في العراق. ومعركة حزب الله ليست مع السعودية وكذلك حماس بل مع اسرائيل. ومعركة الحكومة العراقية بغض النظر عن شكلها وسياستها ليست مع السعودية بالرغم من ان الأخيرة توفر المبررات لمهاجمتها: (ارسال المقاتلين وتمويل المسلحين). حتى سوريا فلا يعتقد أن لديها معركة مع السعودية، بقدر ما لديها قضية تبحث لها عن حل بثمن سهل تستطيع أن تسترد به الجولان (ربما بدون قتال!). لكن السعودية تشعر أن معركتها مع كل هؤلاء، وهي بهذا تضع لنفسها أهدافاً أكبر من حجمها، وأكبر من طاقتها عسكرياً وسياسياً وحتى مالياً. فالمال لوحده لا يصنع المعجزات في أوضاع الشرق الأوسط. ومن البديهي ان مجابهة حلف (مفترض) كهذا،

السعودية تبنت فكر القاعدة (بنسخته الزرقاوية) الناجحة في اشعال فتنة طائفية، من أجل حماية نظامها السياسي وتوجيه فائض الطاقة الى الخارج!

يتطلب قيام حلف آخر يؤمن بـ(تطبيف) المعركة في الشرق الأوسط، بدلاً من (تديينها) في مواجهة اسرائيل. وهنا يأتي الإندهاش من مقالة الواشنطن بوست، ومن سياسة السعودية التي أخذت بالفعل منحى (المغامرة) التي لم تكن تفعلها فيما مضى، والذي قد يودي بها على الصعيد المحلي والدولي. المستغربون من السياسة (الطائشة) السعودية كثيرون، وبينهم - يا للعجب - دبلوماسيون سعوديون. ولو كان هذا الطيش مما تتحمله الدول لهان الأمر. في حين نجد أن طيش وصلف وغرور واشنطن أوقعها في المأزق، شأنها في ذلك شأن إسرائيل نفسها. ولكن السعودية وبعد انكشاف كل هذا، وهي ذات البيت الزجاجي، تريد تحقيق إنجاز كبير بعضلات واهية وبمشاغبات بعيدة عن التفكير والتخطيط الإستراتيجيين.

الحرب دفاعاً عن السنة

المؤكد والمحسوم ان جولة السعودية القادمة هو إعلان الحرب المذهبية الطائفية بين الشيعة والسنّة. ما فتئت أن كانت هذه السياسة السعودية مستقرة في وجدان صانع القرار السياسي السعودي، ولكنه يخففه حيناً ويزيد جرعاته حيناً آخر، حسب الحاجة. وما فتئت السعودية تسلط نيرانها الطائفية على من يخالفها حتى في محيطها السنّي، أي ضد خصومها كما عبدالناصر والقذافي وصدام حسين وحتى عمر البشير!

السعودية لا يهمها أمر السنّة في العراق ولا غير العراق.

لو كان الأمر كذلك، لما وقفت مع حصار الشعب العراقي طيلة عقد راح ضحيته مئات الآلاف من المواطنين، ولما سكتت عن مذابح الأكراد بالأسلحة الكيمياوية، ولما شجعت الحرب على أفغانستان وعلى العراق مرتين متتاليتين. ما تقوم به السعودية هو دفاع عن مصالحها فحسب. وقد تتلبس المصلحة بالمذهب، وهو أمرٌ شائع في السياسة السعودية.

يتحدث نواف عبيد ومن ورائه رؤساؤه مخططو السياسة السعودية (ان كان هناك من يخطط فعلاً) عن مراجعة (جوهرية) لسياستها في العراق، تزعم أنها تستهدف الدفاع عن السنّة، وليس كل السنّة، وإنما السنّة العرب، وهذا يعطي الدليل القاطع على أن الموضوع ليس طائفياً، وهو وإن بدا وكأنه عنصري فالسني الكردي غير السنّي العربي، إلا أنه ليس عنصرياً أيضاً، بل هو مسألة مصالح لا أقل ولا أكثر. بالرغم من أن نواف عبيد يشير الى قضيتين أساسيتين في موضوع (حماية السنّة) المزعوم. الأول: أن عبيد يقول التالي: (إن كلاً من التمرد السُّنّي وفرق الموت الشيعية يشتركان في التسبب في حمّام الدم في العراق حالياً، إلا أن خطر الحرب الأهلية، في حال اندلاعها، على سُنّة العراق أكثر من خطرها على الشيعة، وذلك في ضوء أن الشيعة يشكلون ٦٥٪ من سكان العراق، بينما تتراوح نسبة السُّنّة ما بين ١٥٪ إلى ٢٠٪ فقط، وبذلك فإنهم سيعانون تطهيراً عرقياً في حال اندلاع حرب أهلية). وهنا تبدو المسألة

المنتديات السلفية السعودية كثيراً ما دعت الى تحالف بين القاعدة ونظام الحكم السعودي على قاعدة مواجهة من أسموهم بالعلمانيين والشيعة

صحيحة وهي أن الحرب الأهلية تحتاج الى طرفين لتقوم. والثاني: ما يقوله عبيد بأن الحكومة العراقية لا تستطيع حماية السنّة.

في هذه الحالة تعرض السعودية حلّها لحماية السنّة. كيف؟

- انه ليس المساعدة على القبول بالخطوط العامة لتقاسم السلطة والمصالح.
- إنه ليس التخفيف من الدعاوى الطائفية.
- إنه ليس التخفيف من فتاوى الطائفية التي تأتي من السعودية، ولا إيقاف سيل المقاتلين الإنتحاريين الوهابيين الذين لا يستهدفون الأميركيين بقدر ما يستهدفون المدنيين المخالفين لهم في المذهب.
- إنه ليس إقامة جسر من العلاقة الراقية مع كل الأطراف لتستطيع السعودية بتدخلها إنجاز الحوار والهدوء.

لا ليس كل هذا.. الحل أن تزيد النار التهاباً عبر الخيارات التي عرضها العبيد، من تزويد المقاتلين السنّة بالأسلحة وتشكيل ألوية تقاتل الميليشيات الشيعية، وكأن السنّة لا يمتلكون المنظمات والألوية التي تقاتل. وزيادة على ذلك لا تريد السعودية حصر

الحرب فوق جثة العراق

تحت عنوان: (السعودية وإيران تستعدان لخوض معركة فوق جثة العراق)، كتب فيليب شرويل في صحيفة صنداي تلغراف يقول إن القوتين العسكريتين الرئيسيتين في الخليج: إيران الشيعية والسعودية السنية، تدعمان الطائفتان المواليتان لهما في العراق. وأشار إلى أن هذا ينذر باحتمال تفجر صراع مفتوح بينهما على أنقاض هذا البلد، في ظل توقع كلتا الدولتين لانسحاب وشيك للقوات الأميركية. وأضاف أن السعوديين ربما بدأوا بالتفكير الجدي في توفير الدعم المالي واللوجستي وحتى العسكري للقادة العسكريين السنة. وقال بأن الإستراتيجية السعودية التي كشف عنها نواف عبيد، تنذر بنشوب حرب بالوكالة بين الدولتين مما يعد تطورا في شكل الصراع الطائفي الوحشي بين العراقيين. وتابع بأن هذا سيعني أن السعودية التي تعتبر أهم حلفاء واشنطن تفكر في دعم التمرد المناهض لأميركا في العراق.

وأضاف الكاتب أن السعودية أخبرت تشيني في زيارته الأخيرة للرياض بأن إيران تحاول جعل نفسها القوة المهيمنة في المنطقة، عن طريق تعزيز نفوذها في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية.وقال شرويل إن المخاوف السعودية تفاقمت بعدما تبين أن مسؤولين كبار في الاستخبارات الأميركية حثوا إدارة بوش على التخلي عن المحاولات اليائسة للوصول إلى حل وسط مع المقاتلين السنة، وأن تطبق بدلا من ذلك سياسة (الحل بنسبة ٨٠٪) أي إقصاء السنّة الذي يمثلون ٢٠٪ من سكان العراق البالغ عددهم ٢٦ مليونا. ونسب لمؤيدي هذه الفكرة قولهم إن المحاولات الأميركية الطموحة لجذب المقاتلين السنة فشلت كلها، بل أصبح هناك خطر بأن تضر بعلاقات واشنطن مع زعماء الشيعة، مما يتركها بدون حليف سياسي قوي في العراق.

المعركة في العراق، بل تريد تدمير الإقتصاد الإيراني، ومعه العراقي وحتى السعودي والخليجي عبر تخفيض اسعار النفط والإطاحة بها الى الحضيض كما فعلت من قبل في الثمانينيات. إنها تريد فتح معركة مع إيران أيضاً وبشكل مباشر، متناسين أن صدام حسين ومن خلال مبررات احتلال الكويت فإنه استند على تخفيض أسعار النفط.

هذه هي الوصفة السعودية لحماية السنّة!

إنها فعلاً سياسة زجّهم (في المحرقة) كخط دفاعي أول عن آل سعود، وليس للدفاع عن أنفسهم.

ما هكذا تحلّ المشاكل، ولا عهدنا السعوديين يمارسون هكذا نوع مفتوح من المعارك.. لا في أفغانستان ولا لبنان (سابقاً) ولكنها الآن تريد حرباً طائفية مفتوحة، وفي ظننا فإن الجمهور السلفي ـ الوهابي مهيّأ لها تماماً.

ماذا تعني هذه السياسة؟

يمكن استشفاف المنحى السياسي السعودي القادم على النحو التالي:

ابتداءاً، سنشهد لغة طائفية شديدة الحدّة تنبعث من المملكة العربية السعودية. ولعلّ أية مطالعة للصحافة السعودية المحليّة أو الخارجية: خاصة إيلاف والشرق الأوسط، تجعل القارئ يدرك حجم الشحن الطائفي السعودي وما يعوّل عليه في تحقيق منجزات سياسية محلية وخارجية للسلطات السعودية. ويمكن أيضاً متابعة التصريحات السعودية الرسمية، التي تنشرها وكالة الأنباء السعودية الرسمية، خاصة تلك التي تعقب جلسات مجلس الوزراء السعودي الأسبوعية، حيث سيرى المرء اللغة الطائفية المشبعة ـ وأحيانا المتوارية ـ التي أخذت السعودية تحرق المراحل باتجاه تصعيدها الى الذروة. أيضاً يمكن متابعة التصريحات السعودية الخارجية، خاصة تلك التي تنطلق من الولايات المتحدة الأميركية، وعلى لسان السفير السعودي تركي الفيصل والتي ينشرها على الملأ في الجامعات ومراكز الأبحاث والمؤتمرات، فضلاً عما يقوله الفريق المرافق له والذي يشمل فيمن يشمل (نواف عبيد) الذي قدّم مؤخراً ورقة في مؤتمر بإيطاليا حول الشيعة وآفاق الصراع السعودي ـ الإيراني نشرتها النهار اللبنانية في ٢٠٠٦/١٢/٥ تحت عنوان : (هلال شيعي وانبعاث الشيعة: الأساطير والحقائق).

لا يمكن لآل سعود إشعال فتنة طائفية في الخارج دون أن يتوقعوا امتداد المعركة الى الداخل غير الوهابي والذي يمثل أكثرية في السعودية

وبالقطع فنحن في (أول الغيث) الطائفي السعودي.

لكن ما علاقة ذلك بالسياسة الخارجية السعودية؟

ما ينبئ عنه السلوك السعودي الآني هو أن السعودية بصدد التالي:

١ ـ إعادة تأكيد التحالف مع الجناح الوهابي المتطرف وبالخصوص مع تيار القاعدة. وهذا يتمّ على قاعدة (العدو المذهبي المشترك) الذي ـ حسب المعتقدات الوهابية المدوّنة ـ أكثر خطراً من المستعمر نفسه. هذا الأمر يعني فيما يعنيه أن الحكومة السعودية تبنّت فكر القاعدة (بنسخته الزرقاوية) وليس العكس. فاستراتيجية الزرقاوي في اشعال فتنة طائفية، وقد نجح في ذلك عبر المكفراتية السلفيين السعوديين، هي ما تتبناه الحكومة السعودية، على الأقل حسب نواف عبيد، بغض النظر عن الشواهد التي تؤيد ذلك من خلال مواقف السعودية ومسؤوليها أنفسهم.

هنا يمكن القول بأن القاعدة في الداخل السعودي لديها الإستعداد الكامل والأيديولوجية المناسبة لإيقاف حملة العنف ضد نظام الحكم السعودي، في حال استعيض عن ذلك بفتح معركة طائفية على المستوى الداخلي أو الخارجي (العراق ولبنان بالتحديد). والحقيقة فإن المنتديات السلفية السعودية (خاصة الساحات) كثيراً ما دعت الى تحالف بين القاعدة ونظام الحكم السعودي على قاعدة مواجهة محاولات تغيير نظام الحكم من قبل أميركا والعلمانيين والشيعة كما يقولون، وعلى قاعدة مواجهة ما يسمى بالإنبعاث الشيعي وتعزيز دور المملكة في مناطق التوتر العربية خاصة العراق، والإسلامية وخاصة أفغانستان، مقابل النفوذ الإيراني.

لهذا، فإن من المتوقع من مكاسب لنظام الحكم في المملكة، في حال لعب الورقة الطائفية وبشكل مكشوف، أن ينخفض حجم التوتر بين التيار السلفي (الجهادي) وبين الحكومة السعودية، وبالتالي فإن قاعدة جديدة للإلتقاء على قاعدة الخصومة الطائفية ستكون الأساس في التعاطي مع الأحداث المستقبلية محلياً وإقليمياً.

٢ ـ إعادة التوتر الداخلي على قاعدة طائفية، وهذا لن يشمل الشيعة في المنطقة الشرقية فحسب، ولا الإسماعيليين في نجران والذين يمثلون حسب الإحصاءات الرسمية بين ٥ـ٦٪ من السكان، ولكن ليشمل أيضاً الحجاز بتياراته الدينية المختلفة. فإعادة انتاج التحالف الوهابي ـ السعودي على قاعدة طائفية صارخة سيعزز دور السلطات السلفية في المملكة ويرفد التيار السلفي بقوة الدولة من جديد كيما تمارس حروبها الطائفية. ومن البديهي أن أحداً لا يمكنه إشعال فتنة طائفية في الخارج دون أن يتوقع امتداد المعركة في الداخل، مثلما حدث في الثمانينيات الميلادية أثناء الحرب العراقية الإيرانية.


نواف عبيد: بالون اختبار

نواف عبيد في مقالته عن الهلال الشيعي قال: (صحيح أنّ الشيعة واجهوا تمييزاً في المنطقة بأسرها، لكن حقوقهم تتعزّز أكثر من خلال الإصلاح السلمي). حتى الآن ليس هناك إصلاح سلمي يمكنه نزع فتيل التطرف الوهابي الطائفي داخلياً تجاه كل الأطياف الفكرية والمذهبية، ولا يتوقع أن يكون هناك مشروع اصلاح سلمي في المملكة بسبب العامل الوهابي المتطرف، ولا يمكن إيجاد حلول سلمية لمشكلة السلطة داخلياً في حال تعززت قدرات السلفيين وهم أقلية أكثر وأكثر في جهاز الدولة.

السعودية تشعر أن لديها معركة مع جهات متعددة، وهي بهذا تضع لنفسها أهدافاً أكبر من حجمها وطاقتها عسكرياً وسياسياً وحتى مالياً

كما حدث بعد جهيمان، وسقوط الشاه، واحتلال افغانستان، زادت قوة السلفيين بقرار سياسي لمواجهة تحديات خارجية بالأساس، والآن نحن على أعتاب تكرار التجربة مرّة أخرى، ووجهتها ليس محاربة الشيوعية ولا اسرائيل ولا أميركا المحتلة بل محاربة إيران والشيعة فحسب. الأمر الذي يترك المملكة ساحة مفتوحة لكل التوقعات الخطيرة. ومن المرجح أن الحروب الطائفية ستنتقل بالذات الى المنطقة الشرقية السعودية ذات الأغلبية الشيعية، وبالتالي فإن وقع المحظور فستنمو اللغة الإنفصالية وتتعزّز القناعة بخيارات راديكالية قد تستدعي تدخلاً أجنبياً أميركياً أو إيرانياً أو الإثنين معاً.

٣ ـ انبعاث الدور الإقليمي على قاعدة طائفية، فالسعودية التي لا ترى الأمور السياسية إلا بمنظار طائفي لا تستطيع الإستجابة للتحديات السياسية إلا

من خلال تلك الرؤية، أي ان استجابتها والحلول التي تعرضها والذخائر التي بحوزتها كلها تقع في خانة الحلول الطائفية. الرؤية الطائفية تتطلب استجابة طائفية. فإذا أضفنا الى مكانة السعودية الدينية باعتبارها حاضناً للأماكن المقدسة فإن السعودية لن تجد منافساً في قيادة الصراع السياسي على قاعدة طائفية من الدول العربية الأخرى، وخاصة من حلفائها مصر والسعودية.

إذا ما قبلت مصر والأردن العمل مع السعودية كحلف مذهبي إقليمي، فإن السعودية ستكون القائدة (لمكانتها الطائفية ووجود المقدسات فيها) و (لخبرتها وتمرسها في هذا النهج) و (لوجود الذخيرة الأيديولوجية المجرّبة في السعودية وفي أراض بعيدة عن الديار) وأيضاً (لوجود دعم لوجيستي مالي قوي وتفرعات دينية قريبة من السعودية ستشكل أدوات الحرب القادمة).

هل تقبل مصر (دعك من الأردن فهي تقبل) خوض صراع طائفي مكشوف وعلى مستوى عالٍ من القبح، تكون فيه تابعاً ملحقاً للنهج السعودي، وغير مطابق بالضرورة مع رؤيتها؟ ربما إذا لم تجد مصر هي الأخرى مخرجاً لمشاكلها الداخلية، وحلاً لعقد توسّع نفوذها في دول الخليج على الأقل. ولكن حتى مع

بعد أحداث ٩/١١، لم يعد بإمكان السعودية القيام بأي عمل مستقل يحمل أدنى تميّز أو تعارض مع التوجّه الأميركي

خضوع مصر والأردن لمنطق حروب المحاور الطائفية، فإن هذا لن يصنع من السعودية (قطباً أوحداً) في السياسة الإقليمية، ولن يعيد زمان (الحقبة السعودية)، فقد ولّت تلك الحقبة الى غير رجعة، على الأقل في المستقبل المنظور.

٤ ـ تأهيل اليمن كعضو في مجلس التعاون، فحتى وقت قريب كانت السعودية الرافض العنيد لدخول اليمن في مجلس التعاون الخليجي، وكانت الحجّة أن اليمن بحاجة الى تأهيل لدخول المجلس، بالخصوص في الميدان الإقتصادي، لأن اليمن متطور سياسياً على دول الخليج كافة تقريباً. اليمن بثقله السكاني نُظر اليه سعودياً على أنه يمثل البديل للنفوذ السعودي بين دول الخليج، أي أن دخول اليمن للمجلس سيجعل أكثريته تقترب اليه خاصة الإمارات وعمان وقطر فيكون هو الرقم الصعب في صناعة سياسة المجلس، في مجالها الأمني والعسكري والى حدّ ما السياسي. وبسبب التعنت السعودي، سُمح لليمن أن تتأهّل (رياضياً!!) بحيث تشارك في مباريات مجلس التعاون!

لكن مع تطور الأوضاع في العراق ولبنان، شعر الغرب بالحاجة الى دور يمني يساعد في مواجه النفوذ الإيراني القادم من الشمال، خاصة مع احتمالات خروج اميركا من العراق. بناء على ذلك، عقد في لندن الشهر الماضي مؤتمراً دولياً لدعم اليمن اقتصاديا ومالياً. وحسب أوساط مطلعة، فإن دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أصرت على أن تدخل اليمن مجلس التعاون بأي ثمن، وتعهدت هذه الدول بأن تعمل على تهيئة البنية التحتية اليمنية اقتصادياً بمليارات الدولارات لتكون جاهزة في عضويتها للمجلس بحلول عام ٢٠١٠م.

ما أدهش المشاركين في المؤتمر هو أن السعودية كانت في مقدمة الدول المتشددة في دعم اليمن هذه المرة والأكثر حماسة لدخولها مجلس التعاون الخليجي. فما عدا مما بدا؟!

السعودية ليس لها استراتيجية واضحة وبعيدة المدى، وكل ما تمتلكه ردود أفعال، ولذا تكون المفاجآت واضحة والتغييرات سريعة وحادّة. السعودية التقطت البعد المذهبي في الصراع القادم، ورأت أن اليمن (ذي الأغلبية الزيدية الشيعية) قد يكون مرشحاً لتطويقها من الجنوب أيضاً، كيف يكون ذلك واليمن كان على الدوام الحديقة الخلفية للسعودية؟

بان ذلك القلق مبكراً منذ اندلاع أزمة الحوثي والتي لاتزال لها قليل أو كثير من التداعيات. ومع تطور الأوضاع في ايران والعراق وسوريا ولبنان (الهلال الشيعي بتعبير ملك الأردن) رأت السعودية ممارسة سياسة الهجوم هذه المرّة، ولكن بجحفل طائفي، عبر دعم جهات وجامعات دينية معروفة. وخلال الأسابيع الماضية ولأول مرة في تاريخ اليمن، دعت صحيفة موالية للحكومة وبعلنية بأن تلتحق الحكومة اليمنية بترتيبات أمنية مع السعودية للتعاطي مع (الزيود الشيعة) في شمال اليمن، وهذا يعني بالضرورة وجود مشاورات مسبقة بين البلدين، ولربما نرى خلال الشهور القادمة الكثير من الدم يراق هناك. تجدر الإشارة الى أن الحوثيين اتهموا السعودية مراراً بأنها تموّل الحرب الحكومية ضدّهم. وعلى الصعيد نفسه، تشير الأنباء الواردة من اليمن، أن السعودية زادت من تمويلها لجماعاتها الموالية لها مذهبياً هناك، وان احتكاكات ومصادرة أراض لعوائل زيدية معروفة قد وقعت.

كلام صريح عن مصر والسعودية

سياسة (المعتدلين العرب) حيال لبنان موسمية. مرّ موسم كانت فيه وسطيّة ذات بعد انتقادي للأكثرية النيابية والحكومية. ثم حل موسم الحياد الذي لم يثمر. وها نحن في موسم الانحياز الراغب في تطويق آثار النجاح في صدّ العدوان الإسرائيلي. تترجم المرحلة الأخيرة نفسها بإقحام الحكومة الحالية في (حلف المعتدلين) وبإدراج الأزمة في المعركة الإقليمية كما تصوغها الولايات المتحدة: الاعتدال ضد التطرّف. تتجاهل هذه السياسة موازين القوى اللبنانية وتسقط عليها قراءة (عراقية) تشطب البعد المسيحي فيها. وهي، إذ تفعل ذلك، فإنها تهدّد بدفع لبنان نحو مصير عراقي في انتظار البكاء على هذا المصير لاحقاً.

جوزيف سماحة

الأخبار اللبنانية، ٢٠٠٦/١٢/٥

نواف عبيد: بالون تضحية

نواف عبيد وبغض النظر عمّا يقوله، هو في واقع الأمر يعمل مع الحكومة السعودية، وبالتحديد مع الأمير تركي الفيصل. وهو شاب يبحث عن دور، يحلم أن يكون وزيراً، أو حتى موظفاً مرموقاً في جهاز الأمن أو المباحث (الأمن الداخلي).. حاول فيما مضى ولفترة قصيرة جداً أن يثير الإنتباه حوله من خلال بعض الكتابات الناقدة، ولكنه فجأة صار يعرّف نفسه بعدّة أوصاف. فهو (مدير مشروع تقييم

السعودية لا ترى الأمور السياسية إلا بمنظار طائفي، وبالتالي لا تستطيع الإستجابة للتحديات السياسية إلا من خلال تلك الرؤية

الأمن القومي السعودي) وهو مشروع وهمي لا يعدو الطاولة والكرسي الذي يجلس عليه الرجل. ويعرف نفسه أحياناً كـ (مستشار أمني للحكومة السعودية) أو (المستشار الأمني السعودي) أو (محلل أمني سعودي) وأحياناً يختزل الأمر الى (مستشار الحكومة السعودية) أو (مستشار حكومي) أو (المحلل السعودي). لكن مواهب الشاب هذا كثيرة فهو يعرف نفسه حسب الموضوع الذي يتطرق اليه، كأن يكون مثلاً (المستشار النفطي السعودي) مبتعداً عن الأمن. وبرغم هذه الأوصاف فإن الرجل محدود الإمكانيات والقدرات، ولكنه يلعب ضمن الجوقة التابعة لتركي الفيصل. وبالقطع فإن الرجل لا يمكنه أن ينشر شيئاً بدون إذن واطلاع مسبق، ولهذا لا يمكن نسبة الكلام الذي نشره في الواشنطن بوست لنفسه، بقدر ما يعبر عن توجهات سيّده في السفارة السعودية بواشنطن. ولكن مشكلة الرجل الحقيقية هي أنه يعتبر نفسه (مستشاراً في كل شيء) ولا يستطيع أن يقف عند تعريف واحد لنفسه، فهو مدافع عن كل سياسات حكومته وفي أي مجال كانت.

أغلب ما ذكره في الواشنطن بوست يمثل أفكار تركي الفيصل، بل أن الأخير قال عبارة واضحة في نفس اليوم الذي بعث فيه نواف بمقالته للصحيفة (أي قبل يوم من نشرها وهو يوم ١١/٢٨) وردت نصاً في مقالته، والتي تفيد بالتالي: (مادامت الولايات المتحدة دخلت العراق بدون دعوة، فإنها لا يجب أن تغادر العراق بدون دعوة). هذه العبارة وردت في مؤتمر تركي الفيصل الصحافي قبل القاء كلمة له في جامعة سكرانتن. ومعظم اشارات عبيد حول السياسة السعودية وتوجهاتها في العراق، هي ليست من بنات أفكاره، فلا أحد يجرؤ أن يقول مثلها، وإن كانت صحيحة، ونحسب أن تركي الفيصل نفسه لا يستطيع الجهر بها علناً. ولكن تركي يستطيع التنصل منها، مثلما تنصلت الحكومة نفسها إذا ما جُبهت بردة فعل قوية. المهم أن تصل الرسالة الى واشنطن أولاً والتي تفيد بأن أميركا أخطأت حينما لم تأخذ برأي السعودية في موضوع غزو العراق، وتخطئ مرة أخرى بدون استشارتها إذا ما انسحبت منه.. لأنها تترك حلفاءها في المنطقة متحملين آثار ما فعلته واشنطن لهم. الرسالة الأخرى هي لإيران وتفيد بأنها ستواجهها وتوسع الحرب ضدها لتشمل حقولاً

السعودية تعتمد في نفوذها السياسي في المنطقة على (المؤشر الأميركي). فهي ملحق للسياسة الأميركية، وقد ربطت مصير نفوذها بمصير النفوذ الأميركي

أخرى غير الأرض العراقية. والرسالة الثالثة موجهة للرأي العام العربي من أجل تجييشه طائفياً وللدفاع عن موقف الحكومة السعودية المتخاذل في القضية العراقية منذ أكثر من ١٦ سنة، وهي تبشرهم أنها اقتربت من ممارسة دورها (الطائفي). والرسالة الأخيرة هي للحكومة العراقية لتخبرها بأنها لا تعترف بها ولا بالعملية السياسية القائمة إذا ما تمّ تجاهل مصالح السعودية ورؤاها (العقدية والسياسية).

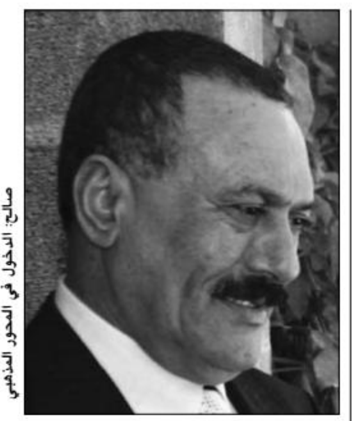
المالكي، رئيس الوزراء العراقي، كما سياسيون عراقيون آخرون، أبدوا استغرابهم مما نشر في الواشنطن بوست، ولكنهم لم يشأوا فتح معركة مع السعودية التي تضخم ملفها (العنفي) في العراق، وكل ما قاله المالكي هو أنه مدرك بأن المقال لا يعبر عن السياسات السعودية، مضيفاً أنه على اتصال بالحكومة السعودية وهي تدرك ضرورة حماية العملية الديمقراطية.

لكن كثيراً من الكتاب العراقيين انفجروا من الموقف السعودي، فهو يعني جعل العراق مسرح حرب بالوكالة، حتى القيادات السنيّة وبينها القيادات التي حملت السلاح، تحفظت على الموقف السعودي، نظراً لحدّته، كما اندهشوا من بساطة الرؤية السعودية لمعالجة الموقف الداخلي والعنف الذي وصل الى حرب أهلية مفتوحة. واستقطبت مقالة نواف عبيد تعليقات ساخرة من كتاب وصحافيين، واعتبروها مجرد (كلام فاضي) فالسعودية حسب رأيهم لا تمتلك الإمكانية لتزعم صراع عسكري مفتوح سواء مع الحكومة العراقية أو مع إيران، وأن المقالة لا تعدو حسب رأي بعضهم مجرد الفات نظر واشنطن الى ضرورة الإعتناء بالرأي السعودي تجاه القضية، وأنها وسيلة استباقية لما يمكن أن تتخذه واشنطن قبل صدور تقرير بيكر بشأن الاستراتيجية الأميركية القادمة في العراق.

ردود الفعل السياسية الممتعضة بسبب اللحن الطائفي الصارخ، دفعت الحكومة السعودية لتعلن ومن خلال وكالة الأنباء السعودية يوم ٣٠ نوفمبر الماضي وعلى لسان (مصدر مسؤول) التالي: (ما نشرته جريدة واشنطن بوست الأمريكية في عددها الصادر يوم الأربعاء ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦ م منسوبا للكاتب نواف عبيد ليس له أساس من الصحة، كما أن الكاتب لا يمثل أي جهة رسمية في المملكة العربية السعودية ، وأن ما نشره لا يمثل سوى وجهة نظره الشخصية، ولا يعبر بأي حال من الأحوال عن سياسة ومواقف المملكة التي تؤكد دائما على دعم أمن ووحدة واستقرار العراق بجميع طوائفه ومذاهبه).

جاء هذا النفي فيما كان نواف عبيد نفسه يحضر مؤتمراً في إيطاليا، والى جانبه أنتوني كوردسمان، يديران ندوة دافع فيها عن السعودية المتحفّزة لمواجهة إيران والهلال الشيعي. القائم بأعمال السفارة العراقية في الرياض محمد رضا عبيد جاسم أبدى ترحيبه بالتوضيح السعودي وقال: (ان رفض السعودية رسميا الأفكار التي طرحها الكاتب السعودي نواف عبيد في مقالته يؤكد موقف السعودية المعروف والحريص على أمن واستقرار ووحدة العراق بمختلف طوائفه وتياراته السياسية والمذهبية والعرقية). ووصف مقالة نواف عبيد بأنها (تشويش إعلامي للموقف السعودي الرسمي الحقيقي من العراق). فيما قال دبلوماسي غربي في الرياض بأن المقالة في معظمها ربما كانت (تحذيراً).

لكن التوضيح السعودي ربما لم يرق الى المستوى المتوقع، وهنا جاءت التضحية بنواف عبيد بالرغم من القول بأنه لا يمثل (الموقف الرسمي) السعودي. فقد أبلغ تركي الفيصل وولف بليتزر (من الـ CNN) بأن عقد استشارات نواف عبيد للسفارة السعودية في واشنطن قد أنهي وأنه تمّ الإستغناء عن خدماته، بسبب مقالته في الواشنطن البوست. وأكد كرستوفر بلانشارد بأن تركي الفيصل قال بأن نواف عبيد يعمل مستشاراً في السفارة السعودية بواشنطن الى حين كتابته مقالته في الواشنطن بوست. وقال كريستوفر أنه (بالرغم من أن عبيد يزعم بأنه إنما


صالح: الدخول في المحور المذهبي

كان يعبر عن آرائه الشخصية، إلا أن المراقبين يعتقدون بأنه أخذ موافقة الحكومة السعودية لتسريب المعلومات كتحذير لما تقوم به الميليشيات الشيعية من هجمات ضد السنّة، وكذلك كتحذير

خيارات السعودية: تزويد القادة العسكريين السُنّة بأنواع الأسلحة والدعم اللوجيستي، وتشكيل ألوية سُنية جديدة، وتخفيض سعر النفط الى النصف

للحكومة الايرانية التي تدعم تلك الميليشيات).

ما قاله تركي الفيصل في تلك المقابلة التلفزيونية بالتحديد هو التالي: (السيد عبيد قام ببعض العمل الإستشاري لصالح السفارة. ولكي نوضح، كما ذكر هو في مقالته، بأنه كان يعبر عن آرائه الشخصية، ولكي لا يساء فهم مواقف السعودية والسفارة السعودية فيما يتعلق بتلك القضية ـ العراقية ـ قررنا انهاء الأعمال الإستشارية معه).

الضحية نواف لا يعلم قراره حتى الآن. لكن المقربين من السفارة السعودية في واشنطن يعتقدون بأنه استخدم كبالون اختبار (trial balloon) وأن من عادة تركي الفيصل هي (الفصل) ومن ثم (إعادة التوظيف) من جديد. وهو ما يتوقع أن يحدث بالنسبة لنواف. لكن هذا الأخير قد استهلك وبسرعة فائقة سمعته بين الطبقة الإعلامية والأكاديمية الأميركية، والأفضل أن يوظفه تركي في ساحة أخرى، ويفضل أن تكون غير ناطقة بالإنجليزية!

سوق الأسهم ينهب أموال الناس، وسلطان ينهب أموال الدولة

رشاوى اليمامة: سلطان والأربعون حرامي

عادت قضية الفساد في صفقة اليمامة بين السعودية وبريطانيا التي تم التوقيع عليها العام ١٩٨٥ الى الواجهة الإعلامية مجدداً بعد أن قرر مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير في لندن متابعة القضية وملاحقة ذيولها في الخارج. الصحافة البريطانية كشفت العام ١٩٩٢ عن بعض أسرار العمولات التي حصل عليها الأمير سلطان وأبناؤه وعملاء يعملون لحسابه مثل وفيق سعيد. وكانت القناة التلفزيونية الرابعة في بريطانيا عرضت في الخامس والعشرين من نوفمبر ١٩٩٢ تقريراً حول مارك ثاتشر ابن رئيسة وزراء بريطانيا السابقة، ودوره في صفقة اليمامة وعلاقاته بوفيق سعيد، الرجل المقرّب من ولي العهد ووزير الدفاع السعودي الأمير سلطان وإبنيه خالد وبندر، وقد سلّط التقرير آنذاك الضوء على حجم العمولات التي دفعتها شركات أميركية وبريطانية الى أمراء سعوديين للفوز بعقود عسكرية في السعودية.

من جهة ثانية، كان جنرال أميركي يدعى ثوماس دولي قد تقدّم بدعوى قضائية لمحكمة كولومبيا الاميركية في منتصف ١٩٩٢ بشأن الأضرار المالية التي لحقت به إثر كشفه عن أسرار صفقات عسكرية بين شركات أميركية وبريطانية وبين السعودية، وتدور هذه الأسرار تحديداً حول العمولات والرشاوى التي حصل عليها أمراء من العائلة المالكة في السعودية وخصوصاً أبناء الأمير سلطان. وبتخطيط وتنفيذ من قبل مسؤولين عسكريين وتجاريين سعوديين وأجانب، تم فصل الجنرال الأميركي دولي من وظيفته وحرمانه من المستحقات المالية المترتبة على الشركة طيلة سنوات الخدمة، وقد دفعه ذلك الى تقديم شكوى قضائية ضد المتورطين في الأضرار المالية التي لحقت به.

في العام ١٩٩٢ وجد المرتشون أنفسهم أمام (فضيحة) مالية وأخلاقية بفعل التقارير المتواصلة التي نشرتها وسائل الإعلام البريطانية، الأمر الذي فتح باب القدر أمام باريس وواشنطن للدخول على الخط وتقديم عروض مغرية للرياض من أجل كسب صفقات عسكرية. وفيما كان عشرات الآلاف من الوظائف في بريطانيا عرضة للزوال فيما قال مصدر في الصناعات العسكرية الجوية في شركة بريتيش أيروسبيس وقتها بأن السعوديين ينظرون الى بريطانيا بأنها على حافة إنهيار اقتصادي وسياسي.

وفي ٢٩ نوفمبر ١٩٩٢ كتبت صحيفة الأوبزرفر مقالاً حول ملف العمولات مطالبة قاضي العدل البريطاني بالنظر في تورطات مارك ثاتشر. وتحدثت الصحيفة عن جوناثان إيتكن وزير الدفاع الأسبق بأنه أحد المتورطين في قضية العمولات وكان على علاقة وثيقة بأعضاء في العائلة المالكة السعودية، وذكرت الصحيفة (لقد صنع ـ إيتكن ـ ثروة كبيرة عبر علاقاته الوثيقة مع أعضاء في العائلة المالكة حتى استقالته ليصبح وزيراً. وإيتكن هو نائب رئيس إيتكن هيوم والتي تعود في جزء منها الى ملكية وفيق سعيد أحد رجال الأعمال الأثرياء في العالم، وهو أحد مفاتيح السمسرة في صفقة اليمامة).

ونقلت الصحيفة بأن أحد الشهود في جلسة الإستماع الابتدائية في المحكمة السيد جيرالد جيمس الرئيس السابق في شركة الأسلحة أسترا القابضة، أخبر المحكمة واصفاً صفقة اليمامة: بأنها صفقة غير اعتيادية على الاطلاق. واتهم جيرالد جيمس شركة بريتيش إيروسبيس بأنها كانت تقاضي السعوديين سعراً مقداره ٤٠ مليون جنيهاً إسترلينياً لكل طائرة تورنيدو، رغم أن السعر المدفوع لطائرات ذات مواصفات مطابقة تماماً بيعت لسلاح الجو الملكي البريطاني كان ٢٠ ـ ٢٣ مليون جنيه استرليني). ويخلص جيمس للقول (أن فارق السعر أُحتسب كعمولات).

في نفس الفترة، وقّع سلطان صفقة عسكرية مع شركة الدفاع الأميركية بقيمة ٩ مليارات دولار، كان منها ٤ مليارات دولار عمولات اقتطعها الأمير سلطان وأبناؤه لحسابهم الخاص، الأمر الذي يؤكد ما ورد في الوثائق المفرج عنها مؤخراً بشأن صفقة اليمامة، بأن للأمير سلطان (مصالح فاسدة في كل العقود).

العائلة المالكة السعودية تعتمد على التدفق الاستخباري لجهاز إم آي ٦ من بريطانيا حول ايران في مقابل تزويد السعودية معلومات عن القاعدة


سلطان

يعيد التاريخ نفسه هذه المرة، والفضائح المالية مازالت مستمرة. وفيما يواصل مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير في لندن ملاحقة قضية العمولات (الرشاوى) في صفقة اليمامة، بدأ المرتشون (سلطان وأبناؤه وغيرهم) بممارسة الضغط على الحكومة البريطانية من أجل وقف التحقيقات، وهددوا بوقف الترتيبات الخاصة بصفقة عسكرية جديدة بقيمة عشر مليارات جنيه إسترليني، في مرحلة أولى قابلة لأن تصل الى ما يقرب من ٧٠ مليار جنيه إسترليني. ونواصل هنا متابعة تداعيات قضية العمولات والتفاصيل الجديدة التي كشف عنها مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير.

فقد كتبت صحيفة الجارديان في العشرين من نوفمبر الماضي بأن المكتب على وشك الحصول على معلومات من بنوك سويسرية والتي قد تؤكد علاقة العائلة المالكة السعودية برشاوى سرية في صفقات الأسلحة والتي تصل الى أكثر من ١٠٠ مليون جنيه إسترليني، كما أكدت ذلك مصادر مقرّبة من مكتب الإدعاء العام. وكان مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير قد بدأ التحقيق خلال السنوات الثلاث الماضية، في دعاوى بخصوص فساد منظّم في صفقات دولية تم ترتيبها من قبل أكبر شركة للسلاح في بريطانيا، بي أيه إي سيستمز.

في هذا الخريف أصبح السعوديون الى جانب مدراء بي أيه إي ومسؤولين في إدارة بيع الأسلحة

التابعة لوزارة الدفاع، دي إي إس أو، يدركون مدى التقدّم الذي أحرزه مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير. مصادر مقرّبة من السويسريين يقولون بأن السلطات هناك قامت بالتحقق من حسابات بنكية لوسيطين.

أحدهم يُعتقد بأنه سياسي لبناني بارز (محمد الصفدي، وزير النقل والاشغال العامة في حكومة فؤاد السنيورة) والأخر ثري سوري (وفيق سعيد)، تقدّما بطلب إستئناف في جنيف. وقالت مصادر قضائية بأن السويسريين يمنحون عادة حق الاستئناف الابتدائي في قضايا جنائية كهذه بحق الحسابات البنكية المراد تفتيشها. وهذا سيمكن مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير متابعة أي عمولات لحسابات خاصة بالأمراء السعوديين.

ومنذ كشف السويسريون عن أصحاب تلك الحسابات البنكية، فإن المحقق العام في لندن واجه ضغطاً سياسياً من قبل شركة بي أيه إي لبيع الأسلحة من أجل وقف تمدد تحقيق المكتب.

وقد استأجرت الشركة مؤسسة ألين وأوفري، من أجل حماية موقع الشركة لدى مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير. وقد نفت بي أيه إي أن تكون إرتكبت أعمالاً خاطئة وقالت بأنها تتعاون مع التحقيق. ونقل عن المحقق العام اللورد جولدسميث رفضه التدخل، وأن النواب البرلمانيين قالوا بأن أي خطوة من قبله في هذا الصدد ستثير زوبعة في ويستمنستر. ينفي السعوديون أيضاً أية أعمال خاطئة.

مسؤولون سعوديون التقوا رئيس طاقم رئيس الوزراء توني بلير، جوناثان بول، لمناقشة مصير (اليمامة ٣)، وهي القسط الأخير بعدة ملايين من الجنيهات لقاء بيع طائرات حربية من بي أيه إي الى السعوديين، وسط مخاوف إزاء الصفقة فيما لو لم يتم وقف التحقيق السويسري.

لدى عائلة بول معرفة دقيقة حول تاريخ الصفقات. وكان إسم شقيق باول، شارلز ـ لورد باول، على قائمة الرواتب التي تدفعها بي أيه إي بصفته مستشاراً، وأن إبنه، هيج، يرأس إدارة السياسة الأمنية في وزارة الخارجية، وهي على علاقة بشركة بي أيه إي. ولكن ليس هناك سبب للإعتقاد بتهديدات ستقع خارج سياق رد فعل صحيح بالكامل في شارع داوننج، حيث الحكومة.

تهديدات مؤكدة من قبل السعوديين لقطع الروابط الدبلوماسية ووقف التعاون الاستخباراتي حول شبكة القاعدة قد تم التقليل من شأنه في ويستمنستر.

وبناء على وثائق مكتب الحكومة الداخلي والتي إطّلعت عليها صحيفة الجارديان، فإن العائلة المالكة السعودية تعتمد على التدفق الاستخباري لجهاز إم آي ٦ من بريطانيا حول النظام الاسلامي الشيعي الجار في ايران. الأمراء، السنة، هم أيضاً هدف للقاعدة، ويتّهمون بالإستبداد والفساد. وفي حال قطعوا الروابط الاستخبارية مع بريطانيا فإن ذلك سيؤدي الى إضعاف موقعهم.

التحقيق، وهو واحد من أكبر وأعقد التحقيقات التي يقوم بها مكتب التحقيق في الغش التجاري، بدأ حين حصلت ونشرت الجارديان دعاوى قبل ثلاث سنوات بأن بي أيه إي تدير مؤسسة مالية مشبوهة للسعوديين، وكانت تستعمل، بصورة مستقلة، كوسيلة خارج بريطانيا، الجوهرة الحمراء من أجل القيام بعمولات سرية عبر العالم.

مصادر بنكية تقول بأن الحقيقة هي أن مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير أوصل للبنوك السويسرية معلومات حول حسابات محدّدة، وتفيد بأن تم إستعمالها بنجاح بموجب سلطاتهم الواسعة من أجل طلب الإغلاق من قبل بنوك بريطانية وكذلك بي أيه إي نفسها.

في العام الماضي، توسّع تحقيق مكتب الغش التجاري الخطير بصورة دراماتيكية، محدداً عملاء مزعومين لشركة بي أيه إي في تشيلي، رومانيا، جمهورية التشيك، جنوب أفريقيا، ومؤخراً في تنزانيا. وفي القضية الأخيرة، دفع توني بلير في سنة ٢٠٠١ الى حكومته صفقة رادارات بقيمة ٢٨ مليون جنيه إسترليني الى واحدة من أفقر البلدان الأفريقية ضد المعارضة الحامية من قبل وزير التنمية الدولية كلير شورت. ولكن رئيس الوزراء وبي أيه إي طمأنوا النقاد في ذلك الوقت بأن صفقة البيع كانت غير مدرجة على الطاولة.

وكانت صحيفة الجارديان قد كشفت في أكتوبر الماضي وثائق تم الافراج عنها بطريق الصدفة وتكشف عن سعر طائرات تورنادو في عقد اليمامة الأصلي مع السعودية والذي تضخّم بنسبة ٣٢ بالمئة. ونقلت وثيقة أخرى في الأرشيف برقية من السفير البريطاني يقول فيها بأن ولي العهد الأمير سلطان (لديه مصالح فاسدة في كل العقود).

وكتبت صحيفة (صنداي تايمز) في الحادي والعشرين من نوفمبر الماضي مقالة بعنوان (السعودية تهدد بقطع علاقتها مع بريطانيا بسبب تحقيقها في فضيحة عمولات اسلحة) وذكرت بأن الحكومة السعودية هددت بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا في حالة مواصلة التحقيقات في تجاوزات مالية ورشاوي دفعتها شركة بريطانية متخصصه بأنظمة الدفاع، ولها علاقة بصفقة اليمامة التي تعتبر من أكبر العقود العسكرية بين البلدين. ويتركز الاتهام حول ٦٠ مليون جنيه إسترليني خصّصتها شركة بي أيه إي سيستمز كرشاوى لأفراد من العائلة المالكة في السعودية لتأمين توقيع العقد.

وقالت الصحيفة أن دبلوماسيا سعوديا بارزاً قام بتسليم مكتب الحكومة إنذاراً نهائياً حذّر فيه من مواصلة التحقيق وإنه إذا لم يتوقف فان الحكومة السعودية ستقوم بقطع علاقتها مع بريطانيا وتوقّف كل أشكال التعاون في مجال مكافحة الارهاب.



خالد بن سلطان

وقالت الصحيفة أن السعوديين كرروا تهديداتهم بإيقاف كل الاموال التي لها علاقة بصفقات الدفاع والتي تصل الى ٤٠ مليار جنيه إسترليني، مما سيهدد قطاع التسّلح العسكري البريطاني حيث يعمل في مشاريع الصفقات السعودية أكثر من ١٠ آلاف موظف وخبير.

وعبّر السعوديون عن إستيائهم من قيام مكتب التحقيقات الجنائية في قضايا الإحتيال والتزييف، بالتحقيق في إتهامات تتحدث عن قيام (بي أيه إي سيستمز) أكبر شركات صناعة الأسلحة في بريطانيا والتي قامت بتخصيص ميزانية أو صندوق للإنفاق على رشاوى وتغطية حياة ومعيشة أمراء سعوديين قادوا حياة ترف، ولدفع تكاليف مشترياتهم التي كانت بغير حساب خلال عطلهم وعدد كبير من السيارات الفارهة التي يستخدمونها ومن بينها سيارة رولز رويس ذهبية والشقق الفخمة التي يستأجرونها لهم ولحاشيتهم.

وبررت الشركة هذا الإجراء خوفاً من أن يضيع عقد اليمامة من البريطانيين ويذهب لدولة أخرى، خاصة أن العقد يؤمّن العمل للدفاع البريطاني لمدة عشرين عاماً. وكانت الشرطة البريطانية قد حققت واعتقلت خمسة أشخاص على الأقل على ذمة التحقيق من بينهم بيتر ويلسون مدير البرامج الدولية في بي أيه إي وتوني وينشيب المسؤول السابق في الشركة والذي أشرف على شركتين للسفر والخدمات زعم أنهما أستُخدمتا كقناة لتمرير أموال الرشاوى. واشارت الى أن التهديد السعودي حدث في شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، بعد أن تطور ملف التحقيق في القضية. ونقلت عن مصادر مقربة أن السعوديين طار عقلهم عندما قام مكتب التحقيقات الجنائي بإقناع مكتب قضائي سويسري لكي يكشف عن حسابات بنكية سرية.

وقال المصدر أن السعوديين عرفوا عن الأمر عندما اتصلوا بالبنك السويسري، والحسابات المصرفية تتعلق بعمولات ضخمة بين فريق ثالث من شركات الأوفشور قد تكون تلقت مبالغ ضخمة

على شكل عمولات سابقة سرية.

وأشارت الى أن مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير يسعى الآن للحصول على وثائق أخرى للتعرف على الجهات التي انتفعت من الحسابات المصرفية السرية في سويسرا والتي تردد بأنها تقود إلى العاصمة السعودية الرياض. وبناء عليه طلبت الحكومة السعودية من أحد دبلوماسييها البارزين في سفارتها بلندن، يعتقد أنه السفير نفسه، الأمير محمد بن نواف بن عبد العزيز، زيارة مكتب الحكومة في (١٠ داونينغ ستريت).

ونسبت الى مصادرها قائلة أن المسؤول السعودي قابل جوناثان باول مدير السياسات في مكتب رئيس الوزراء توني بلير، حيث سلمه رسالة من ١٢ صفحة كتبتها شركة محاماة سعودية تطالب بشرح تفصيلي لأسباب إستمرار التحقيق حول صفقة اليمامة بعد حصول السعوديين على تأكيد خلال لقاء مع بلير في تموز (يوليو) من العام الماضي بوقف التحقيق.

ويقول مصدر زعم أنه اطّلع على الرسالة أن السعوديين إتهموا الحكومة البريطانية بخرق وعودها وتعهداتها فيما يتعلق بصفقة اليمامة والحفاظ على سرية الصفقة. وبحسب التقرير فالسعوديون علّقوا مؤقتاً تسديد أموال صفقة تسلحية تم إبرامها في آب (أغسطس) الماضي لبيع الرياض ٢٤ من أصل ٧٢ مقاتلة من طراز (تايفون) والتي تعرف الآن باسم (يوروفايتر) بلغت قيمتها ١١ مليار جنيه إسترليني، وسعى داوننغ ستريت إلى إقناعهم بإبطال قرارهم غير أنهم أصرّوا على أنهم سينفذون تهديداتهم ما لم تتم الإستجابة إلى المطالب المدوّنة في رسالتهم.

ووقعت السعودية وبريطانيا صفقة اليمامة عام ١٩٨٥ تقوم بمقتضاها لندن ببيع الرياض ٧٢ مقاتلة من طراز تورنادو و٣٠ مقاتلة من طراز هوك وجرى تجديدها العام ١٩٩٣ حين طلب السعوديون بيعهم ٤٨ مقاتلة أخرى من طراز تورنادو، كما اتفق البلدان في المرحلة الثالثة من الصفقة التي تم توقيعها العام الماضي على قيام بريطانيا ببيع السعودية ٧٢ مقاتلة أخرى من طراز يوروفايتر.

وكانت الحكومة البريطانية وجدت نفسها في موقف حرج الشهر الماضي عندما تم نشر وثيقة عرضت في الأرشيف الوطني بالخطأ تكشف عن أن سعر الطائرات التي باعتها بريطانيا للسعودية من نوع تورنادو تم تضخيمه بشكل كبير وبقيمة ٦٠٠ مليون جنيه استرليني، وذلك ضمن صفقة اليمامة التي وقعت العام ١٩٨٥. وكانت الوثيقة التي أعدّها مسؤول وحدة المبيعات في وزارة الدفاع سير كولن تشاندلر وأرسلت من الرياض حيث كان موجوداً لكي يرتّب بيع ٧٢ طائرة تورنادو و ٣٠ طائرة من نوع هوك وذلك نيابة عن شركة أنظمة الدفاع البريطانية بي أيه إي ، وتظهر الوثيقة أن سعر الطائرات تم تضخيمه بنسبة الثلث وذلك من قبل الأمير سلطان. وأظهرت رسالة للسفير البريطاني في الرياض ويلي موريس أن هذا الأمير سلطان لديه إهتمامات فساد في كل العقود.

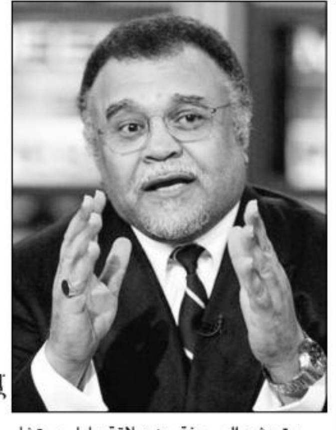
وكان مكتب الفساد والجريمة قد بدأ تحقيقا في عقود اليمامة ضد مسؤولين في شركة أنظمة الدفاع بي أيه إي، وتشير الأرقام أن كل طائرة تورنادو تم المبالغة في سعرها بنسبة ٢٣ بالمئة من ١٦ مليون جنيه الى ٢١ مليونا، مما يعني رقم ٦٠٠ مليون جنيه حسبما نشر في مطبوعة عربية تحدثت عن قيمة العمولات التي حصل عليها المسؤولون السعوديون ووسطاؤهم في لندن والرياض.

واشارت ان مكتب التحقيقات هذا يتعرض لضغوط من الشركة لإغلاق ملف التحقيق، خاصة بعد الكشف عن الحسابات المصرفية هذه في سويسرا. وقالت ان الشركة قامت باستشارة كبرى شركات المحاماة في لندن ألين أند أوفري من أجل حماية موقفها والدفاع عنه أمام تحقيق مكتب

دبلوماسي سعودي بارز سلّم حكومة بلير رسالة طالب فيها بوقف التحقيق أو قطع العلاقات مع بريطانيا ووقف التعاون في مجال مكافحة الارهاب

التحقيق في قضايا الإحتيال والتزييف. وتنفي الشركة البريطانية إرتكابها أية تجاوزات وتقول أنها تتعاون بالكامل مع المحققين. ويعتقد أن النائب العام لورد غولد سميث رفض التدخل في الموضوع، ويقول نواب في البرلمان أن أي تحرك قد يقوم به سيؤدي لجدل داخل البرلمان. وينفي السعوديون ارتكاب مخالفات.

ويعتقد أن مسؤولين سعوديين قاموا بمقابلة كبير مستشاري رئيس الوزراء توني بلير، جوناثان باول وسلّموه رسالة من ١٢ صفحة في ايلول (سبتمبر) حيث حملت الرسالة تهديداً بقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وإيقاف التعاون في مجال مكافحة الإرهاب. كما أن ما يعتقد انه خلاف سعودي ـ بريطاني له علاقة بالتحقيق قد يؤثر على التفاوض على المرحلة الثالثة في صفقة اليمامة ٣ التي تعتبر المرحلة الأخيرة من صفقة الأسلحة والتي تتضمن تسليم طائرات حربية وقد تتأثر بالكشف السويسري هذا.


بندر

وتحدثت الصحيفة عن علاقة باول مستشار بلير وعلاقته بالصفقة، حيث أن شقيقه تشارلس يعرف تاريخ الصفقة وتفاصيلها الدقيقة، كما أن نجله هيو، يترأس وحدة الأمن وسياساتها في الخارجية البريطانية.

وقلل المسؤولون البريطانيون من أهمية تهديدات السعودية، بقطع العلاقات الدبلوماسية أو إيقاف التعاون في مكافحة الإرهاب، حيث قالوا أن الحكومة السعودية تعتمد على تدفق التقارير الاستخباراتية من ام اي ٦ وحدة المخابرات الخارجية فيما يتعلق بايران. وقالوا أن قطع التعاون في المجال الأمني قد يؤثر على حرب السعودية ضد ناشطي القاعدة فيها.

وكانت الغارديان قد كشفت قبل ثلاثة اعوام عن وجود صندوق للصرف المالي الاضافي من اجل الترفيه ورشوة اعضاء في العائلة المالكة لهم علاقة بالصفقة حيث قامت بتسديد فواتير سفرهم، واستخدمت شركة الدفاع شركة واجهة اسمها ريد دايموند من أجل تأمين الدفعات السرية خارج بريطانيا. ويقول مصرفيون ان نجاح مكتب التحقيقات الجنائية في الاحتيالات الحصول على معلومات من المصارف السويسرية يعني أنه نجح في الحصول على معلومات عن حسابات داخل البنوك البريطانية وحسابات الشركة نفسها.

وتوسع التحقيق في العام الماضي ليشمل عملاء في دولة التشيك ورومانيا والتشيلي وتنزانيا وجنوب افريقيا.

وكانت صحيفة صندي تايمز كشفت في الثالث من ديسمبر عن أن السعودية هددت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ما لم تتدخل حكومة بلير لمنع تحقيق حول مزاعم رشاوى دفعتها شركة بريطانية لصناعة الأسلحة إلى أمراء سعوديين. ويعتقد أن الدبلوماسي الذي زار مقر الحكومة ربما كان السفير السعودي نفسه الأمير محمد بن نواف بن عبد العزيز.

سعيد والصفدي: سماسرة سلطان

سيرة وفيق سعيد الملياردير السوري الذي كان يتسكع في المقاهي لندن العربية تبدأ منذ قرر أن يفتح مطعماً في منطقة كينسغتون بلندن حيث تعرّف خلالها على أبناء ولي العهد سلطان الأميرين خالد وبندر ثم أصبح مقرّباً من الأخير بعد حادث غرق إبن وفيق سعيد في مسبح يملكه بندر، وتوثّقت علاقتهما ثم انفتح على الملياردير السعودي اللبناني الأصل الراحل رفيق الحريري عن طريق الأمير بندر.

إسم وفيق سعيد برز في قضية الرشاوى في صفقة اليمامة في بداية التسعينيات، ولكن القضية لم تأخذ طريقها الى مكتب التحقيق في الغش التجاري ولكن الوثائق (الفضيحة) التي أفرج عنها مؤخراً كانت كفيلة بفضح المرتشين والراشين. كتب ديفيد ليغ وروب إيفان في جريدة الجارديان في التاسع والعشرين من نوفمبر الماضي بأن عمولات سرية من ملايين الجنيهات من أكبر شركة للسلاح في بريطانيا وجدت في حسابات بنكية بسويسرا تابعة لوفيق سعيد، الملياردير وسمسار الأسلحة عن العائلة المالكة، بحسب مصادر قضائية.

وقد رفض وفيق سعيد التعليق على الاتهامات، ولكن الإكتشاف يقدّم أكبر إختراق تم الحصول عليه من خلال التحقيق الخطير الذي دام لمدة ثلاث سنوات من قبل مكتب التحقيق في الغش التجاري حول دعاوى بأن رشاوى غير قانونية قد تم دفعها الى أمراء سعوديين من قبل شركة بي أيه إي سيستمز البريطانية.

تفاصيل الحسابات ستساعد في التعرّف على ما اذا كان المال قد تم تحويله الى أعضاء في العائلة المالكة. وقد جاء هذا التطور وسط تهديدات من الشركة ومديرها التنفيذي، مايك تيرنر، بأن التحقيق المتواصل من مكتب التحقيق في الغش التجاري يهدد بتدمير الإقتصاد البريطاني. وزعم بأن العائلة المالكة قد تسحب عقد الستة بلايين جنيه إسترليني من بي أيه إي وتمنحها الى الفرنسيين. وتريد الشركة من المكتب وقف التحقيق قبل أن يسحب السعوديون صفقة الأسطول الجديد المؤلف من ٧٢ يوروفايتر تايفونز. وقد أدّت التوقّعات حول تقدّم التحقيق الى تراجع قيمة سهم الشركة.

ولكن يظهر بأن مكتب التحقيق مصمم على الكشف عن الحسابات وارتباطاتها بالسيد سعيد البالغ من العمر ٦٨ عاماً. الملياردير يعد صديقاً لبيتر ماندلسون وكان أحد المتبرعين لحزب المحافظين. ويقول سعيد، المقيم في موناكو، بأنه بنى منزلاً أثرياً فخماً في منطقة أكسفورد.

وبالرغم من أن سعيد لا يعتبر نفسه مستهدفاً في التحقيق، فإن بي أيه إي تقرّ بأن التحقيق يستهدف الشركة. السيد سعيد كان مدير أعمال أبناء ولي العهد الأمير سلطان.

وكان سعيد إعترف سابقاً بأنه كان وسيطاً في صفقات الأسلحة السعودية لأكثر من عشرين عاماً. وقد حظي بلعب دور مركزي في صفقة اليمامة العام ١٩٨٥، والتي جلبت ٤٣ مليار جنيه دخل لشركة بي أيه إي، والتي أصبحت مورد نظر مكتب التحقيق في الغش التجاري.

وينكر وفيق سعيد دائماً إستلامه رشاوى من بي أيه إي. وتقول مصادر قضائية بأن من المحتمل أن مكتب التحقيق في الغش التجاري يريد تفتيش حساباته لمعرفة ما إذا كانت تكشف عن عمولات بي أيه إي قد تم تمريرها الى أعضاء في العائلة المالكة السعودية، ومتى تم ذلك؟. وكان ينظر ضباط ما اذا كان أي من تلك العمولات قد تمت بعد العام ٢٠٠٢، حين جرى تمريرها بصورة غير قانونية.

مصادر بريطانية: لقد طار عقل السعوديين عندما قام مكتب التحقيقات الجنائي بإقناع مكتب قضائي سويسري لكي يكشف عن حسابات بنكية سرية

وبحسب مصادر في العاصمة البريطانية، فإن علاقة سعيد بالتحقيق برزت بعد المذكرة الرسمية لسمسار الأسلحة من قبل السلطات السويسرية وأن الأخيرة قامت بتعقّب الحسابات البنكية للشركة المسجّلة بإسم مجهول في بنما.

وكانت السلطات القضائية السويسرية في بيرن، ومدير مكتب التحقيق في الغش التجاري البريطاني روبرت واردل قد أبقوا على سرية تدابيرهم.

وقالت السلطات السويسرية بأن مكتب الادّعاء العام في سويسرا يؤكد مسؤوليته عن تحقيق طلب التعاون القضائي المشترك في القضايا الجنائية من قبل مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير البريطاني المتعلّق بالقضية. وقد رفض كل من مكتب الإدعاء العام السويسري ومكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير البريطاني إعطاء أية تفاصيل أخرى عن الموضوع. ولكن بعد أن حذّرت سويسرا توفيق سعيد وأصحاب حسابات بنكية آخرين، فإن سعيد كلّف شركة قانونية في العاصمة البريطانية - Clifford Chance لتمثيله.

وكانت سلسلة من الجرائد البريطانية قد ذكرت بأن العقد السعودي الأخير لشراء طائرات يوروفايترز كان في خطر وأن مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير يجب أن يدعم أو يصمت. وقد التزمت وزارة الدفاع البريطانية التي تفاوض بشأن صفقة بيع يوروفايترز الصمت.

إن الشخص الوحيد الذي يملك سلطة إيقاف التحقيقات البوليسية المؤلفة من مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير ووزارة الدفاع البريطانية هو المدّعي العام، اللورد جولدسميث. ولكن بريطانيا عضو في إتفاقية أو إي سي دي، حيث لا تسمح الإتفاقية للمصالح الاقتصادية الوطنية للوقوف في طريق الجهود للقضاء على الرشوة. لقد جرّمت بريطانيا الفساد خلف المحيطات في العام ٢٠٠٢، ولكن لم يتم جلبه للتحقيق.

اللورد جولدسميث كان متردداً في عدم ممارسة ضغط سياسي على المحققين، حسبما تذكر مصادر ويستمنستر، حيث مقر الحكومة. إن خطوة كهذه ستحدث زئيراً سياسياً. وقد قال ممثل الليبراليين الديمقراطيين نورمان لامب بأن (فكرة الضغط من حكومة أجنبية يمكنه تعطيل التحقيق الجنائي الخطير تعتبر ممقوتة).

بي أيه إي تقول بأن (بي أيه إي سيستمز لا تعيق التحقيق وستواصل تعاونها الكامل مع مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير). وحسب قول الناطق الرسمي بإسم الشركة: (لن نعلق على أية نقطة خاصة بالموضوع. ولا يمكن أن يؤخذ ذلك على أنه نوع من الإعتراف).

وفي الأول من يناير/كانون الثاني كتبت

صحيفة ديلي تيليجراف بعنوان (أوقفوا التحقيق أو سنلغي يوروفايترز) وهو لسان حال الحكومة السعودية. وكتب كريستوفر هوب بأن السعودية: أعطت بريطانيا مهلة ١٠ أيام لوقف التحقيق في الغش في تجارة الأسلحة أو خسارة ١٠ مليارات جنيه إسترليني، القيمة المقرر في صفقة يوروفايترز. وأشار هوب الى أن الصفقة تدعم ٥٠ ألف وظيفة في بريطانيا وأن ثمة مخاوف من انتقال الصفقة الى فرنسا.

الحكومة السعودية من جانبها على وشك إلغاء الصفقة ـ وهي امتداد لصفقة عقدت من قبل مارجريت ثاتشر قبل عشرين عام ـ بسبب تحقيق مكتب الغش التجاري الخطير بخصوص دعاوى لتمويل مشبوه لأعضاء في العائلة المالكة السعودية، بحسب مصادر مسؤولة.

وقد تم إبلاغ توني بلير، رئيس الوزراء البريطاني، بأن الصفقة تواجه خطر الإلغاء خلال عشرة أيام ما لم يتدخل لاغلاق ملف التحقيق الذي دام سنتين.

ينقل عن السعوديين أنهم (غاضبون) بسبب التحقيق في أنشطة الشركات المرتبطة بـ (بي أيه إي سيستمز). التحقيق يزعم بأن عمولات غير قانونية قد تمت لصالح أعضاء في العائلة المالكة وعملائهم. مستشارو الدولة السعودية أوضحوا عبر القنوات الدبلوماسية بأنه ما لم يتم إغلاق التحقيق فإن تجارة المملكة ـ السعودية ـ فيما يرتبط بالأسلحة ستؤخذ الى مكان آخر (أي فرنسا). وقد علم البريطانيون بأن السعوديين قد بدأوا مفاوضات مفتوحة مع الفرنسيين حول شراء ٣٦ طائرة رافال.

وعلمت صحيفة دايلي تيليجراف بأن الرئيس جاك شيراك كان في السعودية لمرتين في الشهور الأخيرة لتقديم عرض تعاون فرنسي فيما يرتبط بصفقة كهذه. ومنذاك، كانت هناك سلسلة من اللقاءات في باريس. وقد زار الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز، الأمين العام لمجلس الأمن الوطني، الرئيس الفرنسي في ٢٢ نوفمبر الماضي. وفي السابع والعشرين من نوفمبر، وصل مبعوث من الحكومة السعودية الى باريس للتثبت من تفاصيل صفقة جديدة محتملة.

وفي الرهان مستقبل صفقة اليمامة، أكبر صفقة عبر البحار في تاريخ بريطانيا. وقيل بأنها بتكلفة تصل الى ٤٠ مليار جنيه إسترليني لحساب بي أيه إي سيستمز على مدار عشرين عاماً.

محللون في الصناعة العسكرية يقدّرون بأن الحكومة ـ البريطانية، أفادت من ٢ بالمئة من رسوم تدبير الصفقة بمبلغ يصل الى ٨٠٠ مليون جنيه إسترليني.

وفي العام ٢٠٠١، تم سن قانون يمنع بموجبه الشركات البريطانية بتقديم رشاوى لطرف ثالث من أجل تأمين النشاطات التجارية.

السيد بلير وبتأثير الضغط المفروض عليه سيطلب من المحقق العام اللورد جولدسميث، للمسارعة في قضية مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير للحيولة دون خسارة العقود السعودية. ويعتقد أيضاً بأن وزيراً حكومياً بارزاً قد اتصل بالمحقق العام حول القضية.

اللورد جولدسميث قد تم تحذيره بأن تدفق المعلومات الاستخبارية الحيوية من قبل الحكومة السعودية للمؤسسات الأمنية البريطانية قد يتضرر عقب قطع الروابط بين الحكومتين بشأن العقود، وعليه تعريض الأمن الوطني للخطر، وخصوصاً خلال الحرب على الإرهاب.

وعلى أية حال، فإن أصدقاء اللورد جولدسميث يقول بأنه مازال يشعر بالانسجام حيال الطريقة التي تعرّض خلالها للضغط في العام ٢٠٠٣ لتغيير نصيحته للحكومة حول مشروعية حرب العراق.

ويقال بأنه مصمم على الاطمئنان بأن لا يتم فرض ضغط سياسي عليه حيال هذا الموضوع في تقرير ما اذا كان سيرفع دعاوى ضد أي من مدراء بي أيه إي سيستمز.

إن الضغط المتجدد على المدعّي العام يأتي فيما كانت وزارة الخارجية تحاول تليين العلاقات مع السعوديين، عبر لقاء السفير البريطاني في الرياض بممثلين عن العائلة المالكة السعودية في السادس والعشرين من نوفمبر الماضي. وكانت هناك مؤشرات مبكرة في نهاية نوفمبر الماضي حول عقد سلام، حيث تفيد مقترحات بأن الحكومة البريطانية طمأنت السعوديين بأن التحقيق سيتم (لفلفته) خلال شهور قلائل.

وترفض الحكومة البريطانية الغرق في هذا الشأن. فلا وزارة الدفاع، ولا مكتب الإدعاء العام، ولا شارع الحكومة في داوننج ستريت علّق على القضية.

وقال مصدر في الوايتهول (نحن حيث نحن. مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير يقوم بعمله. ولا نتوقع شيئاً جديداً في الثماني والأربعين ساعة القادمة).

وقد أنكرت بي أيه إي سيستمز بأنها لم تقم بأي شيء خاطىء. وقال الناطق الرسمي:(نحن كنا دائماً متعاونين بصورة كاملة مع التحقيق. ونحن واثقون بأننا لم نرتكب خطئاً ونتطلع لنهاية عاجلة).

وقد رفض المحافظون التعليق على الموضوع. وقال نورمان لامب، نائب، ورئيس فريق العمل التابع لقائد الليبراليين الديمقراطيين السير مينزيس كامبل، إذا كان هناك من يمارس ضغطاً على المحقق العام فإنه (مفضوح للغاية). وأضاف: (إذا أنت ستقوم بتمرير قانون ضد الفساد، فإن عليك، إذاً، العيش مع تداعياتها حين تكون صعبة).



الملك الخيبة

ليس بالإمكان أن تكون هناك مسألة التدخل في التحقيق الجنائي. إنها فكرة ممقوتة.

وتحت عنوان (السعودية توقف صفقة مقاتلات يوروفايتر مع بريطانيا) أفادت صحيفة فاينانشال تايمز في ٢٧ نوفمبر الماضي أن السعودية أوقفت المفاوضات التجارية مع بريطانيا حول صفقة قيمتها ١٠ مليارات جنيه إسترليني لشراء أسطول جديد من مقاتلات يوروفايتر والتي تُعرف أيضاً باسم (تايفون) في محاولة لإجبار مكتب جرائم الإحتيالات الخطيرة الحكومي على وقف التحقيق الذي يجريه منذ فترة طويلة بشأن عمليات فساد.

ونسبت الصحيفة إلى مايك تيرنر الرئيس التنفيذي لشركة (بي إيه إي سيستمز) أضخم شركات صناعة الأسلحة في بريطانيا وأكبر المنتفعين من الصفقة السعودية قوله (لا نستطيع التحدث بالنيابة عن الحكومتين البريطانية والسعودية، ولكن أعرف أننا لا نتحرك بإتجاه إتمام صفقة مقاتلات تايفون).

واضاف تيرنر (لم نرتكب أي خطأ ولا نريد التدخل في الإجراءات القضائية كما أن السياسيين لا يستطيعون التدخل أيضاً، لكننا نريد أن نرى نتيجة تحقيق مكتب الاحتيالات الخطيرة لأنه يضر بأعمالنا).

وأوضحت الصحيفة أن صفقة مقاتلات يوروفايتر يمكن أن تصل قيمتها إلى زهاء ٤٠ مليار جنيه إسترليني وستخلف عقود اليمامة التسلحية والتي زوّدت بمقتضاها شركة بي إيه إي السعودية بمقاتلات من طراز تورنادو إلى جانب معدات عسكرية أخرى، مشيرة إلى أن قرار مكتب الاحتيالات الخطيرة الحصول على معلومات عن حسابات مصرفية في سويسرا على علاقة بالتحقيق الذي يجريه بشأن صفقة اليمامة أثار

غضب الرياض وقاد إلى قيامها بتعليق المفاوضات التجارية.

ونقلت فاينانشال تايمز عن مسؤولين من وزارة الدفاع البريطانية وشركة بي إيه إي قولهم (إن صفقة يوروفايتر مهددة نتيجة توجه السعوديين لتوقيع صفقة مع الفرنسيين لشراء ٢٤ أو ٣٦ مقاتلة منافسة من طراز رافال)، مشيرة إلى أن مكتب الإحتيالات الخطيرة رفض التعليق، كما رفض مكتب النائب العام اللورد غولدسميث التعليق على التقارير التي ذكرت أن مسؤولين من وزارات أخرى طلبوا منه التدخل.

وكانت تقارير صحيفة كشفت في نهاية نوفمبر الماضي أن السعودية هدّدت بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ما لم تتدخل حكومة توني بلير لمنع تحقيق حول رشاوى دفعتها شركة بريطانية لصناعة الأسلحة إلى أمراء سعوديين.

الوزير السمسار محمد الصفدي

في تطوّر جديد كشفت الجارديان في ٢ ديسمبر عن شخصية سياسية لبنانية متورطة في ملف الرشاوى الخاص بصفقة اليمامة، هذه الشخصية هي محمد الصفدي وزير النقل والاشغال العامة في حكومة فؤاد السنيورة. وذكرت الصحيفة بأن مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير كشف عن إسم جديد كوسيط للسعوديين في التحقيق حول صفقات الاسلحة بحسب إفادة شهود. ويبحث مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير عن معلومات حول أي من الحسابات البنكية السويسرية خاصة بالوزير محمد الصفدي، السياسي اللبناني الذي يمثل مقرّبين للأمير سلطان ولي العهد السعودي.

الصفدي رفض التعليق على الاتهامات، وكانت شركاته قد تسلّمت عقوداً من شركة الأسلحة البريطانية بي أيه إي ولديه مصالح عقارية في لندن تقدّر بقيمة ٢٤٠ مليون دولار.

هذا التطور الجديد في التحقيق الدولي جاء عقب الاكتشافات التي سمحت بالتحقق من حسابات بنكية سويسرية تابعة لسمسار الأسلحة المقيم في بريطانيا وفيق سعيد الذي يعمل كممثل عن أبناء الأمير سلطان بندر وخالد.

وحتى الآن، ليس الصفدي أو سعيد أهدافاً في تحقيق الفساد الذي يجريه مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير، ولكن المحققين يريدون التحقق من هذه الحسابات لمعرفة ما إذا كانت شركة الأسلحة البريطانية قد مرّرت عمولات سرية عبرهم الى مسؤولين في الحكومة السعودية. وقد تكون هذه جريمة جنائية بحق مدراء شركة بي أيه إي.

ومنذ أن تقدّم مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير الى السلطات السويسرية بتفاصيل عن حسابات خارجية تريد التحقيق منها، فإن غضباً سياسياً قد انفجر في بريطانيا، فيما حذّر مدير شركة بي أيه إي مايك تيرنر بأن السعوديين قد يلغون صفقة الأسلحة الكبيرة مع بي أيه إي وإعطائها الى الفرنسيين مالم تتوقف التحقيقات البوليسية.



الطائرة البريطانية الحلوب!

المزاعم التي أفادت بأن السعوديين قد أعطوا توني بلير مهلة عشرة أيام من أجل وقف التحقيق في القضية لم تتأكد من أي طرف. وقالت السفارة السعودية بأن المزاعم كانت (قصة قديمة أعيد تركيبها). وفي باريس، حيث التقى بندر بن سلطان الرئيس جاك شيراك في ٢٢ نوفمبر بهدف إجراء محادثات خاصة، فإن الفرنسيين قالوا بأنهم لن يقنصوا صفقة الـ ٦ مليارات جنيه استرليني (١٢ مليار دولار) من البريطانيين لبيع ٧٢ طائرة يوروفايترز. مسؤول فرنسي قال بأن (ليس هناك مبادرة من وزارة الدفاع حول طائرة رافال. نحن نعمل أي شيء لبيع طائرة رافال للسعوديين. إنها صفقة بريطانية). ولكن مصادر صناعية ذكرت بأن فرنسا كانت تضغط من أجل صفقة منافسة وكانت منافساً طويل الأمد للبريطانيين.

وكان المحقق العام، اللورد جولدسميث قال بأنه ليس لديه نية التدخل في التحقيق، عقب محادثات مع مدير مكتب التحقيق في الغش التجاري، روبرت واردل. وقال الناطق الرسمي بأن (موقفه العام هو أنه لن يوقف التحقيق لأسباب سياسية بأية حال).

وقال مكتب التحقيق في الغش التجاري بأنه يمضي بالسرعة التي تسمح بها الظروف. ويقول محامون على إطلاع بحالات مماثلة بأن سبب التأخير الرئيسي عائد الى الإجراءات السويسرية الطويلة التي تسبق عملية فتح الحسابات البنكية، وهي من الناحية التقليدية سرية للغاية.

مصادر ويستمنستر تقول بأن بي أيه إي تعيق مجرى التحقيق لشهور عدة من خلال رفض الإفراج عن ملفات العمولات ومن خلال ممارسة ضغوط سياسية لوقف عمل مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير باستعمال سلطاتها الانتاجية الصارمة. وقال ناطق بإسم مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير (عملنا هو تسليط الضوء على التحقيق، والعمل على ذلك بصورة شاملة وبالسرعة التي تسمح بها الظروف. فإذا ما أشارت الأدلة الى أن ثمة قضية يجب الاجابة عنها سنقدّمها أمام المحكمة).

الناشطون في مناهضة تجارة الأسلحة وجّهوا إتّهاماً إلى شركة بي أيه إي للمبالغة في تهديد الفرص الوظيفية البريطانية، في حال خسرت العقد الحالي. نيكولاس جيلبي، من حملة مناهضة تجارة الاسلحة قال (تقرير يوروفايترز يقول بأن هناك في أحسن الحوال ١١,٥٠٠ وظيفة تعتمد على واردات السعودية في كل أوروبا ومن المحتمل أن تكون هناك ٤٥٠٠ وظيفة في المملكة المتحدة).

القضية بدأت لدى مكتب التحقيق في الغش التجاري حين حصلت صحيفة الجارديان العام ٢٠٠٣ على وثائق تفيد بأن بي أيه إي تدير صندوق مالي مختلط يشتمل على ٦٠ مليون جنيه استرليني كرشاوى لجنرالات سعوديين وتوسّع ليغطي عمولات سرية تدفعها بي أيه إي في أكثر من عشر بلدان ويصل اجمالي العمولات الى أكثر من مليار جنيه استرليني (٢ مليار دولار).

أحد الشهود المرشّحين الذي التقى معه رجال مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير قال لصحيفة الجارديان بأنه (سئل من قبلهم حول دور السيد الصفدي. قلت لهم بأن شركته في المملكة المتحدة، Jones Consultants قد دفعت شيكات الى الأمير تركي بن ناصر، قائد القوات الجوية السعودية).

وتقول بي أيه إي بأنها لن تعلّق على المعلومات التي نشرت مؤخراً، وتضيف (بي أيه سيستمر لن تعيق تحقيق مكتب التحقيق في الغش التجاري الخطير بأي حال وستستمر بالتعاون بصورة كاملة مع تحقيق المكتب).

ونشرت الديلي تليجراف في الرابع من ديسمبر مقالاً حول الضغوطات المتصاعدة من أجل وقف التحقيق في الغش التجاري فيما يرتبط بصفقات الأسلحة السعودية. وقال كريستوفر هوب بأن وجهة النظر السائدة هي أن بلير يجب أن يوقف التحقيق في القضية من أجل المصلحة الوطنية.

وقال بأن شركات الدفاع البريطانية وعدد من النواب قد نظّموا قواهم من أجل الضغط على الحكومة للقيام بعمل ما إزاء التحقيق في الغش التجاري والذي يهدد طلب شراء طائرات

يوروفايترز بقيمة ١٠ مليارات جنيه استرليني للسعودية وكذلك ٥٠ ألف وظيفة. لاعتقادهم بأن التحقيق سيؤدي الى إنهيار الصفقة مع السعوديين.

وقد جاءت هذه الاخبار بعد أن تحدثت أنباء عن دخول فرنسا على خط المراهنة للفوز بطلب الطائرات من بريطانيا حيث سيقوم الرئيس جاك شيراك بزيارة الرياض هذا الشهر (ديسمبر) لعقد عدة لقاءات مع المسؤولين السعوديين، وبالتأكيد سيكون من بينها صفقة رافال التي يطمح الفرنسيون للفوز بها، والتي تصل الى ٥ مليارات يورو.

وما أشعل فتيل المنافسة البريطانية الفرنسية هو تحقيق مكتب التحقيق في الغش التجاري في صندوق مالي مختلط بقيمة ٢٠ مليون جنيه مرتبط بصفقات أسلحة للسعودية وشركات تزّود أنظمة بي أيه إي، أكبر شركة للدفاع العسكري في بريطانيا.

وقد غضب السعوديون بعد أن حاول المحققون النفوذ الى حسابات بنكية في سويسرا. وجاء رد فعلهم عبر وقف المحادثات حول طلب بقيمة ١٠ مليارات جنيه استرليني وإعطاء الحكومة البريطانية مهلة عشرة أيام للقيام بعمل ما من أجل وقف التحقيق.

مجلس الصناعات الدفاعية الوطنية، والذي يرأسه جون روس، المدير التنفيذي لمصّنع مكائن الطائرات رولز رويس، كتب الى وزير الصناعة والتجارة اليستير دارلنج.

وتقول المصادر التي إطّلعت على الرسالة بأن مدراء الدفاع أرادوا التشديد على الأضرار التي قد يسببها تحقيق المكتب الطويل الأمد على روابط الصناعة الدفاعية البريطانية بالسعودية. وقال مصدر: (إنهم يريدون قراراً بشأن القضية. إن عدم الوضوح يؤدي الى نتائج عكسية).

وقال محللون بأن شركات دفاعية أخرى مثل في تي وسيميتز وكوبهام قد تتضرر بشدة إذا ما تم إلغاء الطلب.

النواب الذي يمثّلون آلاف من عمال يوروفايترز يعدّون خطة لتقديم أسئلة في مجلس العموم وتنظيم مناظرة برلمانية للتعبير عن قلقهم. بعضهم قال بأنه على استعداد لقيادة وفد الى مكتب رئيس الحكومة من أجل التشديد على الحاجة لعمل ما على رئيس الوزراء توني بلير.

النائب العمالي ليندساي هويل، والذي يمثل دائرة تشورلي التي تضم آلافاً من الناس الذين هم على علاقة ببرنامج يوروفايترز قال بأنه يريد التأكيد على أن التهديدات السعودية جادة وحقيقية.

وقال (بأن ذلك قد يكون له تداعيات خطيرة على القطاع الدفاعي في المملكة المتحدة وكذلك على شركة رولز رويس). وأضاف (سنقدّم أسئلة للوزير لمعرفة ما يدور وماذا يفعل الفرنسيون. واستناداً الى تلك الاجابات فإننا قد نطلب مناظرة حول هذه القضية).

وكانت أسئلة قد طرحت في مجلس العموم.

وقد سأل مايكل جاك، النائب المحافظ عن دائرة فيلدي والتي تضم ٣٠٠٠ عامل في يوروفايترز، سأل ما اذا سيقدّم المحقق العام اللورد جولدسميث تصريحاً (يشير فيه ما اذا كان سيقوم بتقديم مصادر معلومات جديدة للتحقيق من أجل إنهاء القضية وعليه وقفها من أن تترك بصماتها على المناقشات الهامة).

زعيم مجلس العموم السيد سترو، الذي تمثل دائرته بلاكبرن عمال يوروفايترز قال بأنه سيقدّم طلباً الى اللورد جولدسميث.

في غضون ذلك، يظهر أن فرنسا تبذل كل ما في وسعها لنزع الطلب من بريطانيا. الرئيس شيراك الذي قابل مسؤولين سعوديين في باريس الشهر الماضي قد حصل على دعوة متأخرة لزيارة السعودية. ولكن لا يعرف ما اذا كانت تلك الدعوة هي لمجرد الضغط على بريطانيا من أجل وقف

سلطان وأبناؤه اتهموا الحكومة البريطانية بخرق وعودها وتعهداتها بالحفاظ على سرية صفقة اليمامة، وبلير طمأنهم بـ (لفلفة) التحقيق قريباً

التحقيق في رشاوى أمرائنا الكرام أم للمضي في صفقة مع الفرنسيين.

وفي ٥ ديسمبر الحالي، ذكرت مصادر بريطانية أن شركتي الدفاع الأميركيتين Martin Lockheed وبوينغ تجريان منذ مدة محادثات مع السلطات السعودية بشأن تزويدها بمقاتلات جديدة.

واوضحت صحيفة الجارديان البريطانية التي نقلت الخبر، أن شركة بوينغ زوّدت القوات الجوية الملكية السعودية حتى الآن بنحو ٢٠٠ مقاتلة من طراز F15، وهناك مقترحات أن تنضم أميركا إلى فرنسا في السعي لتأمين بديل عن مقاتلات يوروفايترز إذا ألغى السعوديون صفقتهم مع شركة BAE Systems البريطانية.

ونقلت الصحيفة عن الخبراء استبعادهم أن تستبدل الرياض صفقة شراء اليوروفايتر لصالح شركة Dassault الفرنسية، التي اعترفت نهاية نوفمبر الماضي أن المحادثات بين الحكومتين الفرنسية والسعودية لم تحرز تقدماً كبيراً، إذ يعتقد بأن السعوديين حذرون إزاء الخطوات الفرنسية الإنتهازية لسد الفجوة ومن موقف الرئيس جاك شيراك الموالي بشكل علني للقضايا العربية.

وقال أحد المراقبين للصحيفة إنه رغم أن الشركتين الأميركيتين المذكورتين تجريان محادثات مع المملكة، إلا أنه من المستبعد أن تلجأ إلى إستغلال الأزمة السعودية البريطانية من خلال إستعراض عضلاتهما على صفقة، مضيفاً (لن تجد مندوبو مبيعات أميركيين يتجولون في الرياض وجدة في محاولة منهم لاستغلال هذه القضية).

ودعت المصادر البريطانية حكومة توني بلير إلى إعادة العلاقات مع السعودية وترميم جسر الثقة مع المملكة حتى تنجز صفقة يوروفايتر بسلاسة.

وفي سياق متصل، نقلت صحيفة التايمز البريطانية عن مصادر سعودية رفيعة المستوى تحذيرها من أن العلاقات التجارية بين بريطانيا والسعودية بالإضافة إلى التعاون في الحرب على الإرهاب يتعرضان للتهديد بسبب تصعيد الأزمة حول التحقيق الذي يجريه مكتب مكافحة الفساد البريطاني في صفقة اليمامة.

وأكد مصدر سعودي رفيع المستوى للصحيفة أن العائلة المالكة السعودية شعرت بخيبة الأمل، وهي منزعجة جداً من التسريبات التي قام بها أشخاص من داخل حكومة بريطانيا، مضيفاً (بدأنا نشعر أن هناك من يتعمّد إحراج المملكة، وعلى بريطانيا أن توضح هذا الأمر).

ونسب التقرير للمصادر السعودية بأن الإحراج والإحباط اللذين يشعران بهما آل سعود بسبب التحقيق هو بشأن ما يقال من أنه سيهدد ليس فقط صفقة اليوروفايترز التي تقدر بنحو ١٠ مليارات دولار، وإنما أيضاً الصفقات المربحة مع الشركات الصناعية وشركات الأسلحة البريطانية.

ونقلت الصحيفة عن أحد رجال الأعمال السعوديين، لم يذكر أسمه، قوله أن بريطانيا إرتكبت خطأً كبيراً بسبب استعداء العائلة المالكة التي تسيطر على عقود الدولة، موضحاً بأن المملكة لا تتخذ القرارات التجارية والدفاعية استناداً إلى رغبة المساهمين أو الناخبين، مضيفاً أنه شأن عائلي، وإذا أغضبت بريطانيا عضواً في العائلة، فإنهم ببساطة سيختارون ممولاً آخر.

وذكر مصدر بوزارة الدفاع البريطانية أن الأزمة الناتجة عن التحقيق بدأت تفسد العلاقات التجارية والدبلوماسية، (فصبر السعودية نفد كلياً، وهم يشعرون بأن الحكومة البريطانية خذلتهم ولم تحترم خصوصياتهم، إن الصفقة والعلاقة مع السعودية وحتى التعاون في مكافحة الإرهاب باتت جميعا على المحك).

تحذيرات من سوق الأسهم السعودية

انهيارات على جميع الأصعدة العلمية والمهنية والاجتماعية والأمنية

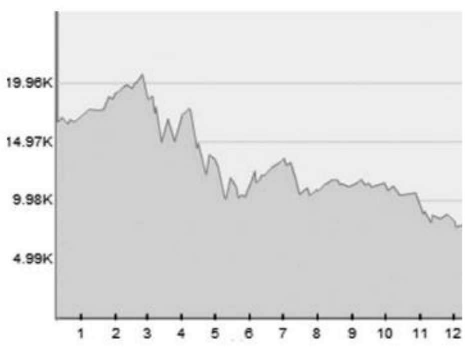
من مستوى يقترب من ٢٢ ألف نقطة الى مستوى ٧٥٠٠ نقطة انحدر مؤشر سوق الأسهم السعودية ليعصف بكل مدخرات المواطنين السعوديين. أكثر من ١.٨ تريليون ريال كانت الخسائر. باعت النساء ذهبهن، وسيّل المواطنون عقاراتهم (منازل وأراض بيعت) بغية الحصول على (الكاش) واستثماره في الأسهم، الأمر الذي جرّد معظم المواطنين من معظم مدخراتهم وأرصدتهم. قدّر بعض الباحثين أن نحو ٦٠٪ من المحافظ خسرت بين ٦٥٪ ـ ٨٠٪ من ممتلكاتهم.

الرقم مخيف بالطبع. والحقيقة فإن المواطنين لازالوا يعيشون حالة من الدوار، خاصة بعد أن حدث ما حدث خلال الشهر الماضي من انتكاسة بالغة لمؤشر سوق الإسهم، من نحو ١٣ ألف نقطة الى ما يزيد قليلاً عن سبعة آلاف نقطة. الذهول والضياع باتت مسيطرة على المواطنين عامّة، وحالة من اليأس الممزوجة بالغضب والسخط بدأت تقلق الأمراء السعوديين أنفسهم، خشية أن تتحول حالة اليأس والخسارة الفادحة للمواطنين والتي ستنعكس على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم الى انفجار باتجاه السلطة. لكن هؤلاء الأمراء لازالوا غير مدركين بشكل كاف للآثار العميقة السياسية والإجتماعية لـ (مذبحة الأسهم) وهم حتى الآن يعتقدون بأن انفجاراً ما لن يحدث، وأن يد الدولة طولى وقادرة على قمع الإنفعالات وبالتالي تنفيس الاحتقان الذاتي للأفراد في محيط الذات والدائرة الإجتماعية العائلية الضيقة المحيطة بها.

على الصعيد النفسي، كشف تقرير لـ يو بي آي في التاسع عشر من نوفمبر الماضي، واعتماداً على مصدر طبي سعودي، أن أكثر من ٣٧ ألف سعودي قاموا خلال الأشهر التسعة الأخيرة بمراجعة العيادات النفسية بسبب الخسائر الكبيرة في سوق الأسهم الذي يشارك فيه أكثر من ٤ ملايين سعودي. ونقلت صحيفة الوطن السعودية الصادرة في ٢٠٠٦/١١/٩ عن استشاري الطب النفسي الدكتور محمد شاوش قوله إن حالات الإصابة بالاكتئاب والأمراض النفسية في المملكة زادت زيارة ملحوظة خلال الأشهر التسعة الماضية، مشيرة الى أن السبب الرئيس في ذلك يعود الى خسائر سوق الأسهم.

وأضاف شاوش انه تم تكليف فريق خاص مكون من أطباء في الصحة النفسية وخبراء اجتماعيين لدراسة تلك الظاهرة وإيجاد حلول لمعالجتها وتلافيها. وحذر من أنه إذا استمر الحال على هذا النحو لسنوات عدة سوف يشهد المجتمع انهيارات على جميع الأصعدة العلمية والمهنية والاجتماعية والأمنية.

من جانبها، ذكرت استشارية الطب النفسي فاطمة محمد أن المراجعة لم تقتصر على الرجال فقط، حيث كانت هناك نسبة جيدة للنساء، مشيرة الى أنه من أصعب الحالات التي راجعتها



كانت لسيدات فقدن كل ثرواتهن في السوق وتعرضن الى تهديد من أزواجهن بالطلاق بسبب دخولهن سوق الأسهم بدون موافقتهم. وأشارت الى أن كثيرا من الحالات فقدت أموالها أو منازلها أو مجوهراتها بسبب سوق الأسهم وتعاني من متاعب نفسية هستيرية.

كان من المتوقع لدى أي محلل سياسي أن مثل هذا الإنحدار في سوق الأسهم السعودي سيفرز انعكاسات سياسية مباشرة، مثلما حدث في كثير من بلدان العالم، ولن تكون السعودية شاذة في هذا، وإن تأخر ظهور الإحتقان الشعبي على شكل عصيان سياسي.. مع العلم ان شرعية النظام السياسي اليوم هي أضعف مما كانت عليه في أي وقت مضى منذ عشرين عاماً على الأقل.

وكتب أندرو هاموند مراسل رويترز في الرياض أن تجدد هبوط سوق الأسهم السعودي رفع من وتيرة المخاوف من تصاعد وتغلغل ما أسماه الاستياء الشعبي بين ملايين السعوديين الذين شهدوا مدخراتهم تتبخر، حيث فقدت أكبر بورصة في العالم العربي (السعودية) ربع قيمتها في غضون عشرة أيام بعد الغاء جلسة التداول المسائية الرائجة اعتبارا من ٢٨ تشرين الاول (اكتوبر) مما فجر تدافعا محموما على البيع في سوق يقول بعض المحللين انها لاتزال مقدرة جزئيا بأكثر من قيمتها. ونشرت الصحف أنباء عن متعاملين أفراد خسروا ما يصل الى ٨٠ في المئة من حيازاتهم. وعكست غرف الدردشة على شبكة الانترنت الكثير من الغضب في بلد يضارب الملايين من سكانه في البورصة بتشجيع رسمي على أمل تحقيق مكاسب سريعة.

واضاف هاموند بأن ما حدث لم يكن جديداً. فقد خسرت البورصة نصف قيمتها السوقية في تراجع حاد من شباط (فبراير) الى ايار (مايو) عصف بملايين السعوديين الذين يضاربون في السوق بانتظام، لكنهم سقطوا لافتقارهم الى المعرفة بأساسيات السوق ضحية سهلة في يد مضاربين محترفين.

وقال محللون ان عددا أقل من السعوديين تأثر هذه المرة مما خفف مخاوف الحكومة من خروج السخط العام عن نطاق السيطرة. وتظاهر مستثمرون أمام مقر البورصة الكويتية في وقت سابق هذا العام وهو ما لن يكون مقبولا في السعودية. وفي نيسان (ابريل) بدا أن الحكومة تسعى لاحتواء استياء عام بسبب التراجع الحاد الاول للسوق انذاك عن طريق استبدال رئيس الهيئة المشرفة على البورصة وخفض أسعار الوقود.

وتوّجج مخاوف الحكومة حقيقة أن الدولة هي من شجع المواطنين على الاكتتاب في دفعة من الاصدارات العامة الاولية خلال العامين الماضيين بهدف تحقيق توزيع أفضل للثروة الناجمة عن طفرة أسعار النفط العالمية. وقال رشدي يونسي المحلل لدى اوراسيا غروب ان التهديد الاكبر للسلطات يأتي من التشدد الاسلامي. وشن متشددون على صلة بتنظيم القاعدة حملة في ٢٠٠٣ لاسقاط الاسرة الحاكمة في المملكة. وقال الخطر الوحيد يأتي حقيقة من الاسلاميين.. البعض منهم قد يستغل تلك الخسائر لتقويض الاسرة الحاكمة بزعم أنها تشجع أحد أشكال المقامرة.

بيان تضامني للإصلاحي علي الدميني:

أطالب بحقوقي وحقوق زملائي الإصلاحيين الذين يتعرضون لعسف السلطات

أصدر الإصلاحي الشاعر علي الدميني بياناً مفتوحاً لوسائل الإعلام حول واقع الإصلاحيين بعد اطلاق سراحهم، وذلك في منتصف شهر نوفمبر الماضي، اعتبره المراقبون بياناً توضيحياً لوجهات نظره من جهة، وتضامنياً مع زملائه الذين يتعرضون لكافة الضغوط من جهة أخرى. حيث أعلن الدميني تضامنه مع ما جاء في خطاب الدكتور متروك الفالح والناشطين الحقوقيين من زملائه من أجل الضغط على الحكومة السعودية كي توقف ضغوطاتها.

وقال الدميني: (يسرني أن أعلن عن تضامني التام مع ما جاء في هذا الخطاب الذي حرره شريك المطالب الإصلاحية البروفسور متروك الفالح، والذي رافقته مع الدكتور عبدالله الحامد لمدة عام ونصف في سجن (عليشة)، مثلما شاركتهما في احتمال تبعات الأحكام القاسية) وأضاف: (أناشد كافة الحقوقيين ونشطاء المجتمع المدني في كل مكان بالمساهمة في المطالبة بتمكيننا من ممارسة حقوقنا الطبيعية في السفر الى خارج البلاد، كيف لا وقد وقع علينا ظلم فادح ابتداء من اعتقالنا بدون أي جرم، وبدون أي سند قانوني أو شرعي، وما تبع ذلك من إيقاع أقسى العقوبات الجائرة علينا، بدون وجه حق، وذلك لأننا فقط قدمنا خطابات نطالب فيها القيادة السياسية بالإصلاح السياسي والدستوري في بلادنا، واتبعنا في ذلك كل الأساليب الحضارية والسلمية المتبعة في الدول التي تحترم حقوق الإنسان. وقد طال الاعتقال محامينا الكبير عبد الرحمن اللاحم، وأصدقاءنا المؤيدين للمطالب الإصلاحية أمثال: مهنا الفالح، عيسى الحامد، وأحمد القفاري، وخالد العمير، وما زالوا ممنوعين من السفر منذ إطلاق سراح بعضهم قبل العفو عنا أو بعده).

وتابع الدميني: (لقد بذلنا عقب خروجنا من السجن جهودا كبيرة مع الجهات ذات الصلة بموضوع منعنا من السفر، وبطريقة ودية، واتفقنا معا على أن تبقى كل اتصالاتنا بالمسؤولين بعيدة عن الأضواء الإعلامية والمنظمات الحقوقية، وكم اتصلت بنا منظمات حقوقية عديدة لمعرفة المضايقات التي نتعرض لها، ولكننا كنا نعتذر منهم بلطف، ظانين أن موضوعنا سينتهي قريبا).

وأنهى الدميني خطابه بالتعبير عن تأييده لما جاء في خطاب البروفيسور متروك الفالح، وأكد على مطالبته بما أسماه (حقي الطبيعي في تمكيني من حرية السفر الى خارج المملكة، إلا أنني أود الإيضاح بأنه فيما يخصني شخصياً، فإن المجال مفتوح أمامي للمساهمة بالكتابة في الصحافة المحلية والمشاركة في أنشطة الأندية الأدبية، وجمعيات الفنون بمساهمات إبداعية أو ثقافية ضمن سقف الحريات الممنوح لها، أما الأنشطة ذات الصبغة المطلبية التي تضمنتها خطاباتنا الجماعية من قبل، فإنها غير مباحة، ولا تنشرها وسائل الإعلام المحلية، بتعليمات رسمية).



THE OBSERVATORY

for the Protection of Human Rights Defenders

L'OBSERVATOIRE pour la Protection des Défenseurs des Droits de l'Homme

EL OBSERVATORIO para la Protección de los Defensores de Derechos Humanos

LA LIGNE D'URGENCE

THE EMERGENCY LINE

LA LINEA DE URGENCIA

E-mail: Appeals@fidh-omct.org

direct FIDH: Tel: 33 (0) 1 43 55 20 11 / Fax: 33 (0) 1 43 55 18 80

direct OMCT: Tel: 41 (0) 22 809 49 39 / Fax: 41 (0) 22 809 49 29

Open Letter to King Abdullah Bin Abdul Aziz Al-Saud
The Custodian of the two Holy Mosques
Office of His Majesty The King
Royal Court, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia

Geneva - Paris, November 18, 2006

Re: Ongoing acts of harassment against several human rights defenders

Your Excellency,

The World Organisation Against Torture (OMCT) and the International Federation for Human Rights (FIDH), in the framework of their joint programme, the Observatory for the Protection of Human Rights Defenders, express their deep concern over ongoing obstacles to the freedoms of expression and movement of several human rights defenders.

According to the information received, since 2004, several human rights defenders, who called themselves the "Saudi Reformers", have been banned from travelling abroad and expressing their views in the national press and international media. Among this group of human rights defenders, many are known for their long and active involvement in the promotion of democratic reforms in the country, including:

- Mr. **Abdullah Alhamed**, university lecturer
- Mr. **Matrook Al-Faleh**, university lecturer
- Mr. **Ali Al-Demainy**, writer
- Mr. **Abdulrahman Allahem**, lawyer
- Mr. **Mohammed Saeed Tayeb**, lawyer
- Mr. **Sheikh Sulaiman Alrushudi**, cleric, legal advisor and former judge
- Mr. **Najeeb Alqasir**, university lecturer

The Observatory recalls that on March 16, 2004, all these men had been detained for criticising the lack of independence of the newly established National Human Rights Committee and for submitting a request for the creation and registration of an independent human rights organisation.

Un programme de la FIDH et de l'OMCT - A FIDH and OMCT venture - Un programa de la FIDH y de la OMCT

fidh
International Federation of Human Rights
17, Passage de la Main d'Or
75011 Paris, France

OMCT
World Organisation Against Torture
Case postale 21 - 8 rue du Vieux-Billard
1211 Geneva 8, Switzerland

منظمتان دوليتان:
السعودية مطالبة برفع قيود السفر عن الإصلاحيين

نشرت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، واللتان تتخذان من باريس وجنيف مقراً لهما، نشرا في العاشر من نوفمبر الماضي رسالة مشتركة مفتوحة الى الملك عبدالله، ملك السعودية، عبرتا فيه عن عميق قلقهم على استمرار فرض الحكومة السعودية قيوداً على حرية التعبير وعلى تحركات المدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة.

وقالت الرسالة أن المنظمتين ومنذ عام ٢٠٠٤ تلقت معلومات عن منع المدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة والذين يسمون أنفسهم (الإصلاحيين السعوديين) منعهم من السفر والتعبير عن آرائهم في الصحافة المحلية وفي الإعلام الدولي، وأن من بين من مورست القيود بحقهم عدد من المعروفين بتاريخهم النضالي من أجل إصلاحات ديمقراطية في بلدهم مثل: عبد الله الحامد، ومتروك الفالح، وعلي الدميني، وعبدالرحمن اللاحم، ومحمد سعيد طيب، والشيخ سليمان الرشودي، ونجيب الخنيزي.

وذكرت المنظمتان الدوليتان بأن هؤلاء جميعاً قد اعتقلوا في السادس عشر من مارس ٢٠٠٤ لانتقادهم الهيئة الوطنية السعودية لحقوق الإنسان التي تشكلت حديثاً والتي لا تتمتع إلا بهامش ضئيل من الإستقلالية، وكذلك لتقديمهم عرائض تطالب بتشكيل منظمات حقوق إنسان مستقلة في المملكة.

كما أشارت المنظمتان الى الأحكام الجائرة التي صدرت بحق الإصلاحيين بعد اعتقالهم، عدا اولئك الذين اطلق سراحهم بعد أخذ التعهدات غير القانونية عليهم بأن لا يمارسوا أي نوع من العمل السياسي الإصلاحي. وبالرغم من أن الإصلاحيين المتبقين في السجون نالوا عفواً من الملك عبدالله في الثامن من أغسطس ٢٠٠٥، إلا أنهم ومنذ ذلك الحين منعوا من السفر، وأنهم طالبوا بعد الإفراج عنهم وفي رسالة جماعية الى محمد بن نايف مساعد وزير الداخلية، وكذلك لأبيه وزير الداخلية، ولتركي خالد السديري رئيس الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان مطالبين برفع القيود التي تضعها الحكومة على سفرهم. وقالت المنظمتان أن الإصلاحيين لم يتلقوا جواباً حتى الآن.

ونبهت المنظمتان الملك عبدالله بأن ما تقوم به السلطات السعودية يعد انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان، وللمواثيق الدولية، خاصة المادة الأولى من اعلان المدافعين عن حقوق الإنسان والذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٩ ديسمبر ١٩٩٨. وبناء عليه دعت المنظمتان السلطات السعودية لوضع نهاية لانتهاكاتها وأن تتقيد بالإعلان آنف الذكر في مادته الأولى وكذلك المادة ١٢.٢ والتي تفيد أن (الدولة ستقوم بكل الخطوات الضرورية للتأكد من حماية السلطات لكل شخص، فرداً أو بالإتفاق مع آخرين، من أي عنف أو تهديد أو رد فعل أو تمييز قائم كأمر واقع، او ضغط أو أي عمل اعتباطي كرد فعل على ممارسته حقاً شرعياً..).

وأخيراً، حثت المنظمتان الدوليتان السلطات السعودية على أن تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقاً للمقررات الدولية في هذا المجال والتي صادقت عليها الحكومة السعودية نفسها، خاصة وان الأخيرة انتخبت في التاسع من مايو الماضي عضواً مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

تشويه الروح في المدن المقدّسة

صراع الأمراء على مكة

طمس آثار الاسلام في مكة المكرمة تحت ضغائن الوهابية ليس سوى وجهاً لمحنة المدينة المقدّسة، وهناك وجه آخر لا يقل بشاعة، متمثلاً في التنافس المحموم بين أفراد العائلة المالكة كباراً وصغاراً من أجل وضع اليد على كل شبر في هذه المدينة المقدّسة، مهبط الوحي، ومصدر النور، شأنها شأن المدينة المنورة، مدينة المصطفى صلى الله عليه وسلم.

بلغ التنافس بين الأمراء الكبار حد التقاتل وأطلقوا قطعانهم يجوبون السهول والتلال والجبال في مكة المكرمة لاقتطاعها ووضعها تحت حيازة هذا الأمير وذاك. فقد أصبحت كل جبال مكة تحت سيطرة الأمراء تحيّناً لفرصة إستثمارية مستقبلية، حيث يتم تجيير مشاريع التمدين بما يخدم مصادرات الأراضي، من قبيل فتح شوارع جديدة في الضواحي والقرى القريبة من مكة المكرمة.

كثيرة هي قصص مصادرة الأراضي، وكثيرة هي مآسي أهالي مكة الذي فقدوا عقاراتهم بفعل قيام أزلام الأمراء بانتزاع الممتلكات عنوة بالترهيب والتهديد تارة والمكر والخداع تارة أخرى. لم يردع الأمراء قلة حيلة الفقراء والمالكين الأصليين، دع عنك الخوف من الله عز وجل وقدسية الأرض التي يقترفون عليها جريمة إنتهاك حقوق الله وحقوق العباد.

فمنذ أن شعر المالكون الاصليون في المدينة المقدّسة بأن عملية نزع ملكية عديد من العقارات المملوكة من قبل أهالي مكة قد بدأت، بحجة توسعة الطرق وإقامة مشاريع عمرانية، طالب كثير من سكان مكة أمانة العاصمة المقدسة بتوثيق بيوتهم والحصول على صكوك على منازلهم المملوكة بوثائق أسوة بأمانات المناطق الأخرى. الجدير بالذكر أن نسبة المنازل المملوكة بوثائق في مكة المكرمة كبيرة وهناك منازل بالمنطقة المركزية لا تزال مملوكة بوثائق حتى اللحظة مطالبين أهلها بوضع تنظيم جيد من خلال منح أصحاب هذه المنازل المملوكة بوثائق خصوصاً وأن تسوية وضع هذه المنازل بمنح ملاكها صكوكاً تعتبر مصيرية بالنسبة لكثير من الأسر الضعيفة والفقيرة. وكان أسامة فرغلي خبير عقاري أن معظم الأحياء العفوية تنقصها الخدمات بشكل واضح فهذه الاحياء تعتبر من الاحياء العشوائية لدى الامانة واستخراج صكوك لهذه المنازل يعني توفر الخدمات بشكل فوري. في المقابل، هناك ضغوطات يمارسها الأمراء على أمانة العاصمة المقدّسة من أجل وقف البت في هذه القضية الأمر الذي يسمح للأمراء بوضع اليد على أكبر قدر من البيوت والأراضي غير الحائزة على صكوك ملكية بحجة أن (نسبة عدد المنازل المملوكة بوثائق ضعيفة جداً بمكة ولا تصل لحد الظاهرة).

ومما يذكر في هذا المجال الواسع والمشحون بآلام وغصص ما حصل لأمين العاصمة المقدّسة السابق الدكتور خالد نحّاس، الذي قدّم استقالته قبل شهور قلائل. خلفية الاستقالة تبدأ من طلب تقدّم به الأمير متعب بن عبد العزيز وزير الشؤون البلدية والقروية لأمين العاصمة المقدّسة، والطلب عبارة عن مليوني متر مربع في مكة المكرمة، فردّ عليه الدكتور نحّاس بأنه لا يوجد أرض بهذه المساحة في كل أرجاء مكة، فطلب منه أن يبحث له

> **ظاهرة ناطحات السحاب في مكة المكرمة والمدينة المنورة أفضت الى تشويه متعمد لتراث الإسلام وآثار الصفوة الطاهرة**

عن عدة قطع من الأراضي بحيث يصل مجموع أمتارها مليوني متر مربعاً، فرفض الدكتور خالد نحّاس طلبه وقرر الإعتكاف ثم لمّا لم يجد سبيلاً للحيولة دون تنفيذ الأمير الوزير مأربه غير النبيل وغير الشرعي تقدّم بطلب الإستقالة من منصبه فتم قبول الطلب على الفور، وتم تعيين أمين جديد، وهو المهندس أحمد بن علي با يزيد.

لقد فتحت استقالة الدكتور نحّاس الطريق أمام الأمير متعب لأني يأتي بشخصية متسامحة مثل المهندس بايزيد ليحلّ مكان الأمين السابق للعاصمة المقدّسة، وليشرع في تنفيذ مشاريع تنسجم مع ما وضع الأمير وأخوته وأبناؤهم الأيدي عليه من أراضي وعقارات. منذ استقالة الدكتور نحّاس بدأت تسير سياسة أمانة العاصمة المقدسة على وقع تطلعات الأمراء.

لم يكن الملك عبد الله بعيداً عن حلبة التنافس المحموم بين الأمراء الكبار والصغار، فقد أصبح طرفاً ناشطاً وبات يمارس ذات الأدوات المستعملة لدى اللصوص الكبار، وهبط الى حيث هبطوا في مزاحمة الفقراء في أرزاقهم، والمعدمين في لقمة عيشهم، فقام مؤخراً بمنح إبن الأمير نواف بن عبد العزيز (رئيس الاستخبارات السابق) إحتكار التموين الغذائي للحجاج، ما يهدد حياة شريحة كبيرة من المطوّفين الحجازيين الذين لا مصدر رزق لهم طيلة العام سوى ما يجنونه خلال موسم الحج من تقديم خدمات الطواف وتوفير الطعام والشراب لحجاج بيت الله الحرام.

تجدر الاشارة الى أن الملك عبد الله الذي يراهن البعض على وقفته مع الفقراء والمحتاجين ينخرط في معارك الأمراء في الداخل بكل تفاصيلها، وقد دخل في سجالات عدة على مناصب في المدن المقدّسة كان آخرها، ما حصل بعد غياب أمير مكة، الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز، الذي أمضى عاماً خارج الإمارة بسبب مرضه بالسرطان، ولم يكن له نائب عنه أو وكيل عنه، فأراد الملك عبد الله تعيين أحد أبنائه خالد، ولكن السديريين عارضوا هذا الأمر بشدة، ومازالت القضية عالقة بين الملك والعصبة السديرية.

مما سبق يدعو للقول بأنه لم تعد صورة المدن المقدسة تحتفظ بزخمها الروحي الذي يفترض أن يضفي على الزائرين نفحة الإيمان وعبق التاريخ المقدّس للاسلام، فقد أقام الأمراء مشاريع بكسوة غربية فارهة تحيط بالأماكن المقدّسة التي انبعث منها نور الرسالة الاسلامية. فقد تشوّهت الروح المقدّسة في مكة والمدينة بفعل اندساس الجشع في ثنايا تلك الروح عبر سلسلة من القصور والعمارات الشاهقة التي بدت وكأنها إجتياح همجي يهدف الى طمس معالم تاريخ عريق، حيث يحيل الاحتياج تلك المعالم الى مجرد هياكل فارغة أو إدماجها في عالم الجشعين الجدد الذين لا حدود يحول بينهم وبين اقتراف المزيد من التمدد الفارط في جنوحه والمهدد بزوال ما بقي من آثار الاسلام طمعاً في جني المزيد من الربح، وإن تطلب ذلك الزحف على حدود المقدّسات.

مكة المكرمة، المدينة الأقدس في الإسلام، ومولد المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم والقبلة التي يتوجه اليها المسلمون في أنحاء العالم خمس مرات في اليوم، ويحجّ إليها نحو

مليوني مسلم فيما يزورها المعتمرون بعشرات الملايين كل عام، طلباً للمغفرة والرحمة من رب البيت الحرام.. هذه المدينة تشهد تشويهاً خطيراً لصورتها، وتاريخها، وهويتها، وتراثها. من جهة ثانية، فإن هذه التجربة الروحية تتعرض للتشويه من خلال بناء ناطحات سحاب على مسافة قريبة للغاية من باحة الحرم الشريف، ومنها برج زمزم بكلفة ٣٩٠ مليون دولار، الذي يلوح فوق بيت الله عز وجل.

لقد انتشرت ظاهرة ناطحات السحاب في مكة المكرمة والمدينة المنورة التي أحدثت إنقساماً بين المسلمين بفعل ما أصاب المدينتين من عمليات تشويه متعمدة لتراث الإسلام وآثار الصفوة الطاهرة التي قدّمت دماءها حفظاً لدين الإسلام، ودفاعاً عن وجوده واستمراره. تحت ذريعة توسعة الحرمين طمست نفائس التاريخ الاسلامي وآثاره الجليلة. لقد بنت مجموعة بن لادن، الشركة المعمارية التي أسسها محمد بن لادن، والد أسامة بن لادن، والتي تعمل كغطاء لمشاريع يعود ريعها للملك فهد وأبنائه وتحديداً الأمير عبد العزيز بن فهد وأمراء آخرين مثل الأمير نايف. وتدير مجموعة بن لادن برج زمزم التي تقدّم عرضاً عبارة عن سكن خمسة نجوم، ومركز تجاري، ومطاعم، وموقف للسيارات.

يقول البعض بأن ناطحات السحاب ودورة المال الكامنة تعمل ضد روح الحج، القائم على النقاء، والمساواة، والبساطة.

وتزعم السلطات السعودية بأنها ستستعمل الدخل المالي الأولي للحفاظ على الأماكن المقدّسة، ولكن ليس هناك شيء يمكن أن يحول أمام الملاّك بشأن بيع أو إعادة تأجير حصصهم على قاعدة الملكية لمدد زمنية محددة بأسعار متضخمة. ويقول عرفان أحمد العلوي، المؤرخ والرئيس المشارك لمؤسسة التراث الاسلامي، التي تدافع عن مواقع الآثار التاريخية والاسلامية في مكة بأن (السهم لمدة زمنية محددة هو إستثمار وبيع المدينة المقدسة).

إن العذر الذي تقدّمه الحكومة السعودية بأن ليس هناك مبان سكنية كافية، ولكن السؤال، كما يقول العلوي، هل أنت في واقع الأمر بحاجة لأن تكون بالقرب من المسجد الحرام وبيت الله؟ ففي برج زمزم تسهيلات غير ضرورية، مثل المركز التجاري، والمطاعم في فترة أداء الحج. إن أرضية المرمر وسكن الخمس نجوم لن يعزز الحج ولن يجعل منك مسلماً أفضل من غيرك. إن الفكرة هي أنه حين تصنع الربح يعتبر عملاً جنائياً. إن مثل هذه المخالفة وعدم الاحترام لم تكن واردة قبل ٣٠ عاماً.

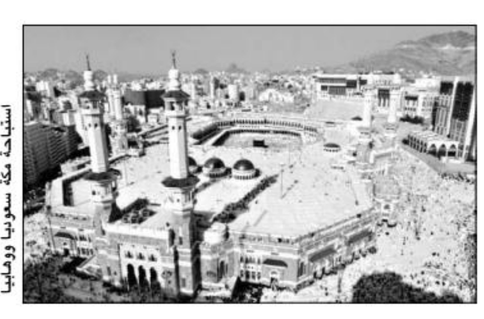
الملكية لمدة أسبوع على مساحة ٣٣ متر مربع إضافة الى شرفة تكلف ٣.٦٠٠ دولاراً أميركياً في غير الموسم. أما شقة مؤلّفة من غرفة واحدة مطلّة على بيت الله، والكعبة، فتكلف ٩٣.٥٠٠ دولاراً أميركياً خلال موسم الحج. وقد سمحت الحكومة السعودية ببناء الأبراج من أجل إستيعاب الشعبية المتزايدة لمكة المكرمة باعتبارها محطة إستقبال طيلة السنة. فهناك حوالي ٤ ملايين إنساناً يحج بيت الله الحرام و٣ ملايين زائراً خلال شهر رمضان، ولكن هناك عدد كبير من المسلمين يزور مكة المكرمة في الاوقات الهادئة خلال السنة. ولا تعارض الحكومة السعودية توسعة البناء في مكة المكرمة.

بناء زمزم، كأحد تجسيدات التشويه لروح وشخصية المدينة المقدسة، هو جزء من مجمّع أبراج البيت، وهو أحد أكبر المشاريع المعمارية في العالم، وتبلغ مساحة ١.٤ مليون متر مربع. هذا المجمع الذي يبلغ إرتفاعه ٤٨٠ متراً يشتمل، بالإضافة الى برج زمزم، على ست أبراج، وكذلك مهبطي طائرات هيلوكبتر ومركز تجاري بأربعة طوابق. وسيكون المجمع هو أطول بناء في السعودية، وسيكون بعد استكماله أحد أطول المباني في العالم.

الملك عبد الله الذي يراهن البعض على وقفته مع الفقراء والمحتاجين ينخرط في عمليات مصادرة الأملاك الخاصة وتهديد أرزاق الناس

وبحسب غرفة التجارة والصناعة بالرياض، لقد أصبحت مكة حدثاً عقارياً ساخناً. فالإستثمار خلال العقود الثلاثة الأخيرة بلغت ما يربو على مائة مليار دولار، وأن سعر المتر مربع من الأرض في مكة يصل الى نحو ٥٠ ألف دولار، أي أغلى بكثير من مانهاتان في نيويورك وماي فاير في لندن

طلال محمود مالك هو مدير تنفيذي لمكتب ألفا العقاري، والذي يقوم ببيع أسهماً عبارة عن تملك مدة زمنية لأكثر من ١٢٤٠ شقة صغيرة (سويت) للمسلمين في المملكة المتحدة وأوروبا. تقول نشرية المكتب للمشترين المحتملين بأن بإمكانهم توقّع معدل عائد إيجاز بين ١٠ الى ١٥ بالمئة سنوياً. ويقول: (بإمكانك أن ترى ذلك على أنه إستثماري مالي وسيكون هناك (كاوبويز) مهتمين بتحقيق ربح سريع. ولكن أكثر الناس ينظر إليه على أنه إستثمار روحي. وهناك تحديث هائل وبرنامج إعاد تأهيل في مكة، ولكن لن يكون غير المسلمين مهتمين بالإستثمار هنا. ليس بإمكانك عمل أي شيء سوى أن تصلي وإذا كنت غير مسلم فليس بإمكانك أن تدخل الى مكة بأي حال).


استباحة مكة سعودياً ووهابياً

وقال أيضاً بأن النشاط التجاري كان بطيئاً الى حد ما في البداية بسبب أن مفهوم (السهم الزمني) كان غريباً بالنسبة للمسلمين، ولكن التجارة تنامت خلال شهر رمضان. وأضاف (لقد دهشنا بعدد الشبابا الذين يشترون الاسهم الزمنية، ولكن كانت هناك مبيعات للمسلمين الكبار في السن، الذين يودون أن يتقاعدوا هناك).

أحد مالكي السهم الزمني، الذي لم يرغب في الكشف عن إسمه، قال (لدي عائلة كبيرة وإننا نذهب الى مكة مرة كل عدة سنوات. إنها تمنحني حافزاً على الذهاب بصورة متكررة. وبإمكاني أن أصنع مالاً من خلال تأجيرها، ولكن بالنسبة لي إنها ليست لهذا الغرض).

فرص الثراء في مكة المكرمة قد بلغ ذروته، كما يقول الدكتور علوي، فيما طمست كثير من المواقع التاريخية من الخارطة. ويقول بأن هناك أقل من ٢٠ موقعاً أثرياً بقي في مكة يعود تاريخها الى زمن المصطفى صلى الله عليه وسلم قبل ١٤٠٠ عام. ويضيف (إن الأمر المحزن هو أن مكة يضفى فيها الطابع التجاري على الجانب الروحي الذي ينطمس، ولكنني لم أسمع شكوى المسلمين).

وفيما ينزع الأمراء الكبار نحو تغيير ملامح وجه المدينة المقدّسة عبر إقامة مشاريع سكنية لأغراض تجارية على أراض مصادرة تعود ملكيتها لأسر ضعيفة، فإن الخوف من أن يعود المسلمون يوماً الى مكة وقد أصبح بيت الله الحرام موقعاً ضائعاً ومحاصراً بناطحات السحاب والمراكز التجارية بما يسلبه التأثير الروحي والقيمي الذي أراده الله لعباده.

قضية المرأة السعودية

بين أعراف الوهابية وضغوط السياسة

مسألة المرأة وقضاياها في السعودية لا علاقة لها بالدين بقدر ما لها علاقة بالأعراف.

الوهابية جعلت من الأعراف ديناً.

ولكن ما تعارف عليه مجتمع الوهابية النجدية يختلف عن مجتمعات المناطق الأخرى، وهذا يعني تعميم النموذج (العرفي) النجدي، والمؤدلج وهابياً ليشمل كل مناطق المملكة التي لها نظرات مختلفة تجاه المرأة، أكثر تسامحاً وأقرب الى متطلبات الدين، وأجدر بالأخذ لمصلحة الناس، والمرأة في مقدمتهم.

والمسائل ذات الإشكال الوهابي عديدة، وتشمل الكثير من القضايا بدأت بمعارضة الوهابيين مسألة تعليم المرأة، ثم تطور الأمر الى مشاكل في عملها، في نوعه وطريقته، وفي الضمن أُلزم المجتمع برؤية الوهابية فيما يتعلق بالحجاب حيث أخذ بأشد الفتاوى التي يعتقد بها مشايخ الوهابية، وتدخل الأخيرون في نوعية لباسها، بل في نوعية الحجاب نفسه بل وشكل (العباءة) هذا فضلاً عن الكثير من القضايا المتعلقة بسفر المرأة، وحقوقها الشرعية في الزواج، فصارت تطلق من زوجها بدون أن تعلم، وتزوج بآخر دون أن تعلم، ويتدخل المشايخ الوهابيون بأعرافهم البالية فيفصلون الزوج عن زوجته بحجة عدم الكفاءة النسبية، وكأننا في عصور الجاهلية الأولى قبل الإسلام.

وموضوع سواقة المرأة للسيارة واحدة من تلكم القضايا، ولن نتجاوز الأمر الى مسألة حقوقها المدنية الأخرى، كحق الإنتخاب.. ففي الإنتخابات البلدية الباهتة والفاشلة والأولى من نوعها، لم تُشرك المرأة فيها لا ناخبة ولا مُنتَخَبَة، في حين أصبح هذا الحقّ في كل الدول العربية والإسلامية مسألة لازمة، حتى بين دول الخليج، التي عيّنت وزيرات، وليس فقط عضوات في البرلمانات المنتخبة.

الأمير نايف، وزير الداخلية، والحليف الأساس للمتشددين الوهابيين، قال في مقابلة مع صحيفة الأنباء الكويتية في ٢٠٠٦/١١/١٦، أن المرأة السعودية (قد) تنتخب، ولكنها (لن) تقود السيارة! وللعلم فإن الرجال لم يحصلوا على حق انتخاب برلمانهم، فكيف بالنساء، اللاتي يتوقع نايف أنهن يمكن ان ينتخبن لا أن يقدن السيارة. وإذا كانت آمال الإنتخاب بعيدة كل البعد عن الرجال، فكيف بالنساء. والمعنى هنا أن شيئاً قريباً لن يتغير لا في مجال انتخاب المرأة ولا سواقتها للسيارة.

واستغرب نايف طرح موضوع سواقة المرأة من الأساس كما هي عادته، وقال انه من المؤسف ان الموضوع أصبح قضية وقال أنها لا تستحق ان تكون كذلك، ولا أن يطرح الموضوع مجرد طرح!

والمضحك أن نايف لم يمانع من أن (تمتلك) المرأة سيارة، ولكن عليها أن تجد من يقودها لها، أي استقدام سواق أجنبي، حيث يصل تعداد السواقين الأجانب في المملكة الى نحو ٨٠٠ ألف سائق. ومع أن الوهابية تتشدد في مسألة (الخلوة) بين الرجل والمرأة، إلا أنها هنا تغض الطرف عن ذاك، مع أن استقدام السواقين الأجانب فيه مفسدة أكبر من مفسدة سواقة المرأة (بمقاييس الوهابيين أنفسهم).

يقول نايف، الخبير في الأحكام الإسلامية!: (ملكية المرأة للسيارة، أو لأي شيء، من حقها، ويقر

> **الأمير نايف: المرأة السعودية (قد) تنتخب، ولكنها (لن) تقود السيارة! ويحق لها أن تشتري سيارة وتمتلكها لا أن تقودها!**

الاسلام ذلك لها.. لكن قيادتها للسيارة في مناطقنا ذات البيئة الصحراوية، والمسافات المتباعدة فيما بين حي وآخر، تعرض حياتها للخطر، وهو ما لا نقبله كولاة أمر). فهو هنا يقول بأن سواقة المرأة غير جائز، ولكن بصورة التفافية، وهو ما لا يقوله كل علماء المسلمين في الدنيا، وحتى في السعودية نفسها، عدا الوهابيين الذين يمثلون أقلية في المملكة ولكنهم يفرضون رأيهم ورؤاهم وفتاواهم بقوة السلطة السياسية التي يسيطر عليها النجديون، ومعتمدين على سيطرتهم غير الشرعية واحتكارهم للفتيا في المؤسسة الدينية التي لا يشارك الوهابيين فيها أحد من المذاهب الإسلامية الأخرى في البلاد.

أما عن الإنتخابات البلدية الفاشلة والتي لا تتمتع بأية صلاحيات كما هو واضح، والتي لم تنجز شيئاً حتى وإن كان تافهاً حتى الآن، حيث لا تعدو المجالس البلدية ديكورات فارغة بلا قرار أو سلطة حتى على تنظيف شارع.. عن الإنتخابات والتي لم يعدنا أحد من الأمراء انها ستقوم في الوقت القريب (ونقصد انتخابات المناطق ومجلس الشورى) يقول نايف: (سننظر في امكانية مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية خلال الفترة المقبلة.. وهو ما يعزز دورها الاجتماعي في القدرة على مناقشة مشاكلها وايجاد حلول لها من خلال مشاركتها في الانتخاب والترشيح لتمثل أخواتها في المجالس البلدية).



لا قيمة لهن عند الوهابية

يقول الأمير أنه (سينظر) وهذا لن يكون قبل الإنتخابات القادمة، أي بعد سنوات، وكأنه يتفضل على الشعب بشيء مفرغ من جوهره وقيمته. ومن المتوقع حين تحين الإنتخابات التي لن يشارك فيها سوى القليل جداً، أي أقل مما جرى في الماضي، حينها وبشكل شبه يقيني، لن يسمح للمرأة بأن تكون مرشحة ومنتخبة. الحجة في الانتخابات الماضية كانت (الوقت) الذي تذرع به آل سعود!، وفي المرة القادمة سيبحثون عن حجة أخرى، والأقرب انها ستأتي على خلفية دينية بحسب التفسير الوهابي.

تشتري السيارة ويقودها أجنبي

ومن سخرية الأقدار، وعلى ذات الصعيد الإجتماعي، وحق المرأة في مجرد (سواقة السيارة) أشارت وكالات الأنباء الى احصائيات حكومية نشرت مؤخراً تفيد بأن السلطات السعودية سمحت للمرأة بأن (تبيع) السيارة لبنات جنسها، بحيث أصبحت تعمل في محل يتم لبيع السيارات للنساء في معرض سيارات بالرياض!

انجاز عظيم للمرأة! وتسامح كبير من قبل الوهابية وآل سعود! الخبر يقول بأن الشركة مالكة معرض السيارات ذاك بدأت العمل منذ عام ٢٠٠١ بموظفتين فقط، وتطور العدد خلال السنوات

الماضية ليصل العدد الى سبع نساء! وهو قابل للزيادة!

في أي عصر نتحدث فيه وعنه وأمامنا توظيف سبع نساء في محل يبيع سيارات يعدّ من أكبر الإنجازات.. سبع نساء فقط، بعضهن يعملن في قسم الادارة والتسويق، وأخريات في قسم المبيعات، والائتمان، والتحصيل وخدمات العملاء. وتقول الشركة أن البداية كانت صعبة، بالرغم من أن القسم النسائي منفصل، وأن الحاجة ماسّة لتقديم الخدمات للنساء الراغبات في شراء سيارات لهن (دون أن يكون لهن حق قيادتها).

وصدرت منذ عامين دراسة أوضحت أن ٤٧٪ من السيدات السعوديات يملكن السيارات. وقالت إحدى العاملات في الشركة اليتيمة لبيع السيارات للنساء في الرياض، أن شهر يناير الحالي سيشهد افتتاحاً رسمياً للصالة النسائية لعرض السيارات موضحة أن الدافع وراء افتتاحها، هو أن تتوفر للمرأة الخصوصية التامة عند شرائها لسيارتها، وتعاملها مع موظفة امرأة مثلها، اضافة الى كسر الحاجز الاجتماعي بالنسبة للمرأة السعودية في عملية شراء السيارة، لأن المتعارف عليه أن من يشتري السيارة عمليا هو قريب للمرأة، بالرغم من أنها هي التي تدفع المال.

ووفق احصائية صادرة من ادارة المرور منذ عام ونصف أن عدد المركبات المسجلة بأسماء السيدات في السعودية بلغ ٩٨ ألف مركبة، وبلغ عدد السيدات اللاتي يمتلكن هذه المركبات نحو ٦٢ ألف سيدة. وكانت أول سيارة امتلكتها سيدة قبل حوالي ٢٦ عاما، وقدر استطلاع محلي متوسط حجم بيع السيارات للسيدات في الوكالات في الرياض بما يقارب ٢٥٪ من حجم المبيعات.

بطالة مرتفعة بين النساء

ونظراً للقيود الكثيرة على عمل المرأة السعودية، وحصرها بين مهنة التعليم والتطبيب، ووضع العقبات أمام استقلاليتها في إنشاء مؤسستها التجارية الخاصة بها، فإن البطالة بين النساء تصل الى ٧٠٪ من مجموع القوى النسائية العاملة، فحتى خريجات الجامعات لا يحصلن على وظائف، ويتساءلن: لماذا سمحتم لنا بالتعليم إن كنتم لا تريدون لنا العمل؟!

ودرجت الحكومة على إعطاء أرقام تضليلية بشأن حجم البطالة بين النساء، فمثلاً أعلنت مصلحة الإحصاءات العامة السعودية مؤخراً أن نسبة البطالة بين السعوديات والبالغ عددهن حوالي ثمانية ملايين سعودية بلغت اكثر من ٢٦ في المئة. وقالت نتائج بحث القوى العاملة الذي أجرته مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في شهر يوليو الماضي ونشر في منتصف الشهر الماضي أن نسبة البطالة بين المواطنين السعوديين بلغت ٩.١٪ للذكور و٢٦.٣٪ للإناث. وهي أرقام لا يثق بها رجال الأعمال والأكاديميون السعوديون، كما أنها تخالف تقديرات الأمم المتحدة، فضلاً عن أنها تتعارض مع احصاءات أخرى قدمتها مؤسسات حكومية في هذا الشأن.

القيود على سفر المرأة

معلوم أن المرأة في المملكة لا يسمح لها السفر بدون محرم، أخ أو زوج أو أب أو إبن، ما لم تبلغ السيدة ٥٠ عاماً من العمر، وقد كانت والى ما قبل فترة وجيزة ممنوعة حتى ولو كان عمرها مائة سنة! المرأة محجور عليها السفر، ونظرة الوهابيين بالخصوص وتبريراتهم في هذا الشأن بهيمية تخرج عن التفكير السوي، ولا علاقة للأمر بدين من قريب أو بعيد. هو تشدد وهابي نجدي يعمّم على كل المواطنين المخالفين لآراء الوهابية وعُقدها من كل شيء يمت الى (الأنثى).

هناك خبر طريف نُشر في ٢٠٠٦/١١/٢٢ يقول بأن الحكومة سمحت للمرأة وغير الراشدين بالسفر الى دول التعاون الخليجي ببطاقة الهوية.

فلسفة عجيبة يقدمها وزير الداخلية تقول: سواقة المرأة للسيارة فيه خطر على حياتها، وهو ما لن نقبله كولاة أمر!

السعودية ترفض استخدام بطاقة الهوية للتنقل بين مواطني دول الخليج بسبب العقد الأمنية المسيطرة على عقول آل سعود، والذين يعتبرون السفر وحرمان الآخرين منه والإعتداء على حقوق المواطنين في هذا المجال، أحد أهم وسائل الضبط، وهم لا يريدون تسريع وتسهيل التنقل، فقد يفرّ مطلوب سياسي الى إحدى دول الخليج المجاورة، مع أن هناك اتفاقات أمنية بين السعودية وكل دول الخليج تستطيع ضبط المطلوبين. لكن هوس آل سعود بالأمن، حيث لا يرون أي شيء إلا من منظار أمني، جعلهم يرفضون استخدام البطاقة الشخصية.

هذا دفع بدول الخليج ومنذ سنوات عديدة الى عقد اتفاقات بينها لتسهيل مرور مواطنيها، بحيث لا يشمل ذلك السعوديين!

التطور الجديد حسب اعلان داخلية آل سعود، سمح باستخدام البطاقة لغير الراشدين وللمرأة، لا تكريماً للمرأة وتسهيلاً لها، وإنما لاعتقاد آل سعود بأن المشكلة السياسية تأتي من الرجال!



الأفضل أن تركب جملاً!

والخبر كما نشرته الصحافة المحلية يقول بأن مصدراً بالمديرية العامة للجوازات أشار الى ان السلطات سمحت للمرأة السعودية وغير الراشدين بالسفر إلى دول مجلس التعاون الخليجي التي تم توقيع اتفاقيات تنقل بينها وبين المملكة ببطاقة الهوية وفق الضوابط المعمول بها بالمملكة، والتي تشترط الحصول على موافقة ولي الأمر أثناء رغبتهم في عبور المنافذ بين هذه الدول. أي أن المرأة والطفل لا يستطيعان السفر بدون أخذ إجازة رسمية من الأب أو ولي الأمر حيث تعبئ بطاقة خاصة بهذا الشأن وتختم من قبل مديرية الجوازات.

وقال المصدر إن الأسرة لا تستطيع السفر إلى هذه الدول باستخدام وثيقة بطاقة العائلة الحالية وإنما بواسطة جوازات السفر الخاصة بها باستثناء رب الأسرة أو أيا من أفرادها إذا كان حاصلا على بطاقة الهوية الوطنية (الجديدة) . واضاف المصدر، ان سجل الأسرة الذي اعتمدته وزارة الداخلية أخيرا ومن المتوقع أن يري النور قريبا عن طريق إدارات الأحوال المدنية هو البطاقة التي يمكن من خلالها سفر الأسرة دون استخدام جواز السفر.

وكانت السعودية قد وقعت أول اتفاقية للتنقل بالبطاقة الشخصية مع سلطنة عمان وينتظر توقيع اتفاقية مماثلة مع دولة الإمارات العربية المتحدة الشهر المقبل بعد ان حلت المشاكل التقنية التي أخرت موعد توقيع هذه الاتفاقية منذ عامين تقريبا، في حين يتم انتقال المواطنين بين السعودية ودولة البحرين حاليا بواسطة الجواز ومن دون ختمه.

ومن الواضح هنا أن الحكومة السعودية أجبرت وستجبر أكثر على الإنصياع لما اتخذته بقية دول الخليج، بدل أن تكون نافرة في رؤاها الأمنية والسياسية، وفلسفتها التي لم تعد مقبولة او منطقية حتى.

إعادة ثمير (الوديعة) الطائفية في لبنان

إنزلاق سعودي نحو (المحورية)

حين تساءل رئيس تحرير جريدة (الأخبار) البيروتية جوزف سماحة في ٢٨ سبتمبر الماضي عن الدور السعودي في الداخل اللبناني بعد عودة رئيس تيار المستقبل من المملكة، كانت الساحة اللبنانية تتهيأ لإطلاق حزمة من الشكوك حول نشاطات الدبلوماسية السعودية، ما أوصل كثير من المراقبين والمنشغلين بالموضوع اللبناني الى قناعة بأن الرياض باتت على وشك أن تحسم أمرها لدفع لبنان نحو أزمة عبر الإنزلاق الى لعبة الاصطفافات الداخلية، والإنخراط في معركة داخلية تديرها أطراف دولية أميركية وفرنسية على لبنان.

كان الاعتقاد، أو بكلمة أصح، الأمل بأن تتدارك الحكومة السعودية الخطأ التاريخي بوقوفها بجانب المعسكر الاميركي ـ الاسرائيلي خلال العدوان على لبنان منذ ١٢ يوليو الى ١٤ أغسطس، خصوصاً بعد أن جاءت نتائج الحرب على خلاف رغبة كل المراهنين على هزيمة المقاومة اللبنانية، واللياقة الأدبية العالية التي أبدتها قيادة المقاومة في طي صفحة الحرب مادامت القيادة السعودية مؤهلة لأن تبدي رغبة في التوبة عن خطأها الفادح، حين بررت ببيانها الصادر في اليوم الأول للدولة العبرية شن عدوانها الهجمي على لبنان.

تحرّك السفير السعودي في بيروت عبد العزيز خوجه بقدر من الإرتياح بعد اطمئنان لمرونة قيادات المقاومة، ولم يكن مطلوباً من السفير خوجه تحقيق إختراق سياسي حين دخل على خط التجاذبات الداخلية، لجهة تسوية الخلاف الناشب بين قوى السلطة وقوى المعارضة، فقد نظرت الأخيرة الى الرياض بادىء الأمر باعتبارها (وسيط خير)، بعد أن خفّض السلوك السعودي خلال العدوان من توقعات قوى المعارضة من أن تلعب دور (الراعي). وقد أوحت تحرّكات السفير خوجه بأن ثمة إنتباهة إستثنائية قد حانت لتعديل مسار الدبلوماسية السعودية، حيث جاءت جولات السفير السعودي على القوى السياسية اللبنانية سلطة ومعارضة، لتمنح فرصة متكافئة لكل الأفرقاء للإفصاح عن وجهات نظرهم بما يعين على صوغ فهم وموقف متوازنين. وكان لقاء السفير السعودي خوجه بالسيد حسن نصر الله أمين عام حزب الله في نهاية أكتوبر الماضي مؤشراً إيجابياً على أن صفحة جديدة على وشك أن تفتح في العلاقة بين الجانبين، وهو ما دعا البعض للاعتقاد بقرب انفراج الأزمة السياسية اللبنانية، وسيكون الانفراج حلاً استثنائياً بعد أن عجزت طاولتا الحوار والتشاور عن التوصّل الى صيغة حل مقبولة.

صحيح أن الحكومة السعودية لم ترغب في أن تهبط من عليائها بعد توقف الأعمال العدائية واعتراف الجانب الاسرائيلي بالهزيمة، وصحيح أيضاً أنها أوحت لجحفل الصحافيين والكتّاب بـ (تبهيت) وهج الانتصار، وصد تموجاتها على الداخل والجوار العربي، حتى لا تعقبها عقوبات شعبية، ولكن ما هو غير صحيح أن تنقلب تارة أخرى على عقبها بعد أن أمضى السفير الخوجة وقتاً طويلاً وبذل جهداً مضنياً من أجل طلاء الصورة القبيحة للحكومة السعودية، وإعادة تسويقها بوصفها، زعماً، راعياً للبنان وليست طرفاً في صراعاته.

السعودية تخشى التدويل وتنزلق نحو الطائفية دون حساب عواقبها المستقبلية عليها، راكنة الى تطمينات أميركية وفرنسية غير مأمونة

لقد بدا وكأن اللبنانيين أقدر على تجاوز اقترافات الدبلوماسية السعودية أكثر من المسؤولين السعوديين أنفسهم، وهم الذين اكتووا بنار مواقفها خلال العدوان. فقد قرر رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري أن يزور الرياض خلال شهر رمضان ولقاء كبار المسؤولين بمن فيهم الملك عبد الله لوضعه في مناخ مرحلتي (الحوار) و(التشاور) بموضوعاتها المتشابكة بدءً من المحكمة الدولية، ورئاسة الجمهورية، وسلاح المقاومة، وتالياً حكومة الوحدة الوطنية، وقانون انتخابي جديد.

كان بري يدرك سلفاً بأن حسم الخيارات على طاولة التشاور يتطلب اتصالات بالخارج، ولا شك أن السعودية هي جزء أساسي من ذلك (الخارج)، فلم يعد خافياً أن سعد الحريري حليف سعودي بامتياز، تماماً كما أن وليد جنبلاط حليف أميركي بامتياز، ولقوى السلطة أن تقول الشيء ذاته عن قوى المعارضة بتحالفها مع سوريا وايران.



هل تريد السعودية مواجهة هؤلاء؟

وقد تعمّد بري في زيارته للرياض أن يقدم مطالعة مطوّلة للملك عبد الله عن الوضع اللبناني من أجل صنع ذاكرة سياسية وتاريخية عن لبنان، خصوصاً وأن الملك عبد الله لم يكن في السابق معنياً كثيراً بالملف اللبناني فقد كان الملك فهد وعصبة السديريين منغمسين فيه ومحتكرين له.

أبلغ نبيه بري مضيفه رسالة واضحة تتعلق بنذر الفتنة المذهبية ومخاطر الإنزلاق اليها، لدفع السعودية كيما تلعب دوراً إيجابياً من أجل وأد الفتنة، في إشارة واضحة الى أنها وحلفائها على الساحة اللبنانية ينوون استعمال ورقة (التجييش الطائفي) وقد لوّحوا بها مؤخراً وجرّبوه في حدود ضيقة.

على أية حال، عاد بري من زيارته الى الرياض، مبشّراً بمناخ إيجابي عكسه رد الفعل السعودي الإيجابي، وكل ذلك مازال في حدود الزعم، وكان ذلك خير معين للسفير خوجة من أجل استكمال تحرّكه الرعائي على الساحة اللبنانية. ولكن الخلاف السعودي السوري والسعودي الايراني غير المبررين والذي بلغ في تدهوره مستوى خطيراً جعله عامل تعويق لأية تسوية سياسية هادئة في لبنان بل وفي المنطقة عموماً.

كان لبنان بحاجة الى أكثر من (نخوة عربية) يضفيها عادة الملوك السعوديون على أدوارهم وردود فعلهم حين يطلب منهم التدخل في قضايا هم طرف فيها، وإن كانت تلك النخوة تصلح أحياناً لتسوية مشكلات إستثنائية ولا ترتبط بالمواقف

الاستراتيجية. فقد تدخل الحكومة السعودية في صراعات قذرة كالتي يديرها حلفاؤها في لبنان وتجيّش لهذه الصراعات أصوات وأقلام تبدي (عبقرية) فريدة في إشعال حرائق الفتنة الطائفية.

منذ سقوط بعض الضحايا في الرمل العالي قرب مطار بيروت على يد أجهزة الأمن التابعة لقوى ١٤ شباط وتحت إدارة الوزير المثير للجدل أحمد فتفت، كانت الرسالة واضحة بأن السلطة مستعدة نفسياً وتسليحياً لخوض مواجهات مسلّحة مع المعارضة وإن أدى ذلك الى عودة الحرب الأهلية، وتأكد ذلك بعد اكتشاف مجموعات عسكرية تتدرب على السلاح في منطقة كسروان ومن ثم انتشار السلاح بين أحزاب لبنانية متحالفة مع السلطة، وصولاً الى سقوط قتيل وعدد من الجرحى خلال الإعتصامات.

حين تقرر الرياض، وقد قررت، أن تضفي طابعاً مذهبياً على رؤيتها وسلوكها السياسي من الوضع اللبناني المتأزم، تقرر أيضاً أن تخسر قيادة سياسية بحجم نبيه بري، الذي ينظر اليه كل القوى السياسية اللبنانية بوصفه ضمانة الإستقرار في لبنان، وإن كان ذلك لا يخلو من استبطان، فهناك أكثرية لبنانية تتمسك بدور حسن نصر الله بوصفه صمام أمان أمام الحرب الأهلية وتضييع فرصة استدراج اللبنانيين الى المواجهة المسلّحة.

على أية حال، فإن الحكومة السعودية بانزلاقها نحو تطييف التجاذب السياسي بل والدخول فيه كطرف على قاعدة مذهبية قد أدى الى تقزيمها لبنانياً ويعيدها مجدداً الى الإطار الذي حبستها فيه الإدارة الاميركية حين صنّفته على أنه قطب في معسكر الإعتدال في مواجهة معسكر الممانعة في الشرق الاوسط.


السفير خوجه: كفاءة دبلوماسية مخطوفة

لبنانياً، وعربياً لاحقاً، كانت الخطة الأميركية المؤلّفة من خمسة بنود لمواجهة أي تطوّر يؤدي الى تأليف حكومة وطنية تقضي في بندها الثاني الطلب من السعودية التحرك سياسياً ودبلوماسياً ضد نظام الرئيس بشار الأسد، بالتزامن مع الخلاف بين الرياض ودمشق حول دور الاخيرة في لبنان، سعياً الى عزل سوريا عن أي دعم عربي. لم يكن يتطلب إختبار صدقية وجدوائية هذا البند طويلاً، فالتأطير الأميركي للسعودية كفيل بأن يوصلها الى ذات النتيجة التي حصلت عليها بعد انتصار المقاومة اللبنانية، وكذلك بعد سلسلة الإخفاقات التي واجهتها الإدارة الأميركية في العراق وفي الشرق الأوسط عموماً.

مشكلة السعودية أنها تريد معاقبة دمشق على خلفية اغتيال الحريري، وهجوم بشار الاسد على القيادات السياسية العربية التي وقفت بجانب الدولة العبرية خلال عدوانها على لبنان الصيف الماضي ووصفها بـ (أشباه الرجال). المعاقبة السعودية لسوريا ينظر اليها بأنها تتم عن طريق استعمال أدوات مشبوهة، أميركية واسرائيلية، وهذا ما يكبّدها خسائر متوالية بعضها من صنع يدها وبعضها الآخر من صنع حلفائها سواء في لبنان أو الساحة العربية أو الولايات المتحدة أو الغرب عموماً.

رغم خبرتها الطويلة في الشأن اللبناني، أثبتت الدبلوماسية السعودية أنها لا تقوم على تراكم الخبرة وإنما على التجارب المقطوعة والعقلية المذهبية

الحكومة السعودية، شأن أطراف السلطة في لبنان، تبدّل مواقفها بحسب إيقاع التجاذبات الداخلية والاقليمية والدولية، فبعد أن أعلن السفير السعودي عبد العزيز خوجة، كما هو الحال بالنسبة لسفير مصر في لبنان حسين ضرار، دعم مبادرة بري، التي تقوم على مبدأ البحث في تأليف حكومة وحدة وطنية عبر توسيع أو تبديل بعض الحقائب الوزارية، وهو ما بعث أجواء ارتياح وسط قوى المعارضة، ودفع بالسفير خوجة لتقديم دعوة لرئيس التيار الوطني الحر الجنرال ميشيل عون لزيارة الرياض، وهو دعوة مالبثت أن سحبت من التداول سريعاً بعد أن تحرّكت قوى الاكثرية في السلطة اللبنانية لتحفيز الادارة الاميركية للدخول على الخط وتخريب المبادرة السعودية، الأمر الذي زاد من درجة سخونة الأزمة فرطت معها الطبخة السعودية، وتقطّعت أواصر مازالت طرّية، وحصلت القطيعة بين الأطراف جميعاً ولم يعد سوى الشارع خياراً نهائياً ووحيداً للحسم السياسي.

التحوّل في الموقف السعودي إنعكس سريعاً على سلوكها والمساحة التي تتمسرح عليها سياسياً في لبنان، بل وانعكس أيضاً على لهجتها في التعبير عن موقفها الجديد، فبعد أن كان الوشم الوحدوي واضحاً على سلوكها السابق، تدفق المخزون المذهبي مجددا ليصبغ موقفها، وإعلامها، وبياناتها، ونداءاتها وتصريحاتها. وتحرّكت الكتيبة الطائفية في الإعلام السعودي لتعمل بأقصى طاقتها لتغرق الساحة الاسلامية بفيض من الكتابات المشحونة بلغة طائفية قميئة.


الشيخ قباني: عاد من الرياض بوجه آخر

كان مثيراً عودة المحور المصري السعودي الأردني مجدداً للواجهة بعد تصاعد نشاط قوى المعارضة في لبنان لإسقاط حكومة السنيورة وإقامة حكومة وحدة وطنية، مستعيناً، هذا المحور، بالتراث المذهبي السجالي وتحويل التجاذب السياسي على أنه صراع سني شيعي، فيما يدرك الجميع بأنه أكبر من مذهبية السعودية وأصغر من مشروع الشرق الأوسط الجديد، فهو تجاذب يدور حول الشراكة السياسية على قاعدة توافقية.

أميركا وفرنسا وقوى في الرابع عشر من شباط يهددون بالتدويل، ومصر والسعودية والاردن وتيار المستقبل يهددون بالمذهبية، وكلها تجتمع على هدف إبقاء الوضع المختّل في لبنان حتى تحقيق أهداف الادارة الاميركية وفريق في لبنان. السعودية التي تخشى التدويل تنزلق بطائفية محضة نحو الإنخراط فيه دون حساب عواقبه المستقبلية عليها، راكنة الى تطمينات أميركية وفرنسية غير مأمونة.

السعودية تكرر الخطأ في العراق، وتجنح الى الاصطفاف الطائفي، فبعد أن صمتت دهراً عما كان يجري في العراق منذ الاحتلال الاميركي له في ٢٠٠٣ عادت ودخلت إليه من الباب الخاطىء، وهي الآن تكرر الخطأ ذاته في لبنان بعد أن لاذت بالصمت منذ وقف الأعمال العدائية في الرابع عشر من أغسطس الماضي، عادت الى لبنان على جناح الطائفية والمذهبية.

ثمة تأكيد على خيار (الحوار) .. هذا ما ينطق به فؤاد السنيورة، ويردده الثلاثي القيادي النكدي: مبارك وعبد الله وعبد الله الثاني، فيما يغيب الخيار نفسه في أوطانهم، وكانت وثيقة (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) التي بعثها التيار الوطني بكافة أطيافه الى عبد الله حين كان ولياً للعهد في يناير ٢٠٠٣ لمعالجة المشكلات الكبرى في الدولة، ولكنه أحال من الحوار مجرد مناسبة كرتونية تخاطب الحكومة نفسها، وتعالج فيها مشكلاتها مع الخارج وليس الداخل.

السعودية لم تعد وسيطاً نزيهاً في نظر

اللبنانيين، بعد ان جنحت في تأييد فريق السلطة على حساب الفريق المعارض الذي يضم طيفاً سياسياً وشعبياً واسعاً ومتنوعاً. وأن السفير الخوجة الذي كان بارعاً في نشاطه وانقاذياً في دبلوماسيته أوهنته ملزمة الأوامر القادمة في الرياض، فقد حرقت الاخيرة جهوده المخلصة.

الشحن الطائفي الذي انطلق من السعودية ووسائل إعلامها وصحافتها لم يعد خافياً، فيما ينبعث السؤال: لماذا يذهب مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ قباني معتدلاً ويعود ملتهباً، ولماذا يهدد بعض أقطاب السلطة بورقة الطائفية والتجييش المذهبي ولماذا يعاد تشغيل ذات الاسطوانة الطائفية التي كانت تعمل خلال حرب تموز الاخيرة.

السفير السعودي عبد العزيز الخوجة الذي كان يتحرك كوسيط خير بين الأفرقاء اللبنانيين، فجأة وفي ٢٤ نوفمبر الماضي وصلت الأوامر من الرياض بدعم حكومة السنيورة، فأطلق تصريحاً مثيراً يدعو فيه الوزراء المستقيلين بالعودة عن استقالتهم والانضمام مجدداً الى حكومة السنيورة.

وفيما كان رئيس مجلس النواب نبيه بري يحاول في زيارته الى الرياض تحييد الدور السعودي كيما يتحول الى راعي وليس الى طرف، قررت الحكومة السعودية أن تكرر الخطأ العراقي فتتحول الى محور غير محايد، وأن تقود معركة السلطة ضد الأغلبية الشعبية، وبدا بعد أسبوع من الاعتصامات الشعبية في وسط بيروت أن السعودية أصبحت تغذي الماكينة الطائفية والمذهبية بحيث باتت معروفة للجميع، حتى أن قطباً بارزاً في المعارضة تحدث عن المحور السعودي الطائفي. وبات قادة المعارضة لا يخشون من التصريح بالموقف السلبي الذي تلعبه الحكومة السعودية في التجاذب السياسي اللبناني.

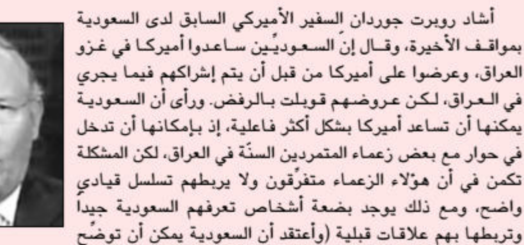
لم يكن من قبيل المصادفة أن يقول الملك عبد الله بأن يصف الاعتصامات أو التظاهرات في بيروت هي اختراقات أمنية!! وهو تصريح ردّده الرئيس المصري حسني مبارك بطريقة أخرى حين قال بأن التظاهرات هي الدمار الحتمي!!. ولم نكن نسمع مثل تلك التصريحات خلال المظاهرات التي خرجت في عهد حكومة الرئيس عمر كرامي أو حتى خلال حكومة السنيورة. فضلا عن ذلك، فإن الملك عبد الله يسقط وضع بلاده على لبنان، فيما يكفل الدستور اللبناني حق التظاهر وحرية التعبير للأفرد، فيما يحرم النظام الأساسي وخصوصاً التعميم الأخير الموقع من قبل الملك عبد الله حق التعبير في وسائل الاعلام بما يخالف السياسات العامة للدولة.

الحكومة السعودية، بالرغم من خبرتها الطويلة في الشأن اللبناني أخفقت في التعاطي معه بحسب الطبيعة المجتمعية والسياسية والدستورية اللبنانية. وهذا يكشف عن أن الدبلوماسية السياسية السعودية لا تقوم على تراكم الخبرة وإنما على التجارب المقطوعة والظرفية، ويضاف اليها العقلية المذهبية التي تحكم مواقفها وسلوكها السياسي في الخارج كما في الداخل.

سفير أميركا في الرياض:

السعودية ساعدت أميركا في غزو العراق





أشاد روبرت جوردان السفير الأميركي السابق لدى السعودية بمواقف الأخيرة، وقال إنَ السعوديِّين ساعدوا أميركا في غزو العراق، وعرضوا على أميركا من قبل أن يتم إشراكهم فيما يجري في العراق، لكن عروضهم قوبلت بالرفض. ورأى أن السعودية يمكنها أن تساعد أميركا بشكل أكثر فاعلية، إذ بإمكانها أن تدخل في حوار مع بعض زعماء المتمردين السنّة في العراق، لكن المشكلة تكمن في أن هؤلاء الزعماء متفرّقون ولا يربطهم تسلسل قيادي واضح، ومع ذلك يوجد بضعة أشخاص تعرفهم السعودية جيداً وتربطها بهم علاقات قبلية (وأعتقد أن السعودية يمكن أن توضّح لهؤلاء الزعماء العراقيِّين أنهم لن يحصلوا على صفقة أفضل ولا حصة أفضل من عائدات النفط إذا استمروا في التصعيد، كما عليهم أن يقبلوا حقيقة أنّهم أقلية في العراق ويتعلّموا أن يتعايشوا مع هذا الوضع).

وقال إن الأمر الثاني الذي يمكن أن تساعد به السعودية أميركا هو حشد بقية دول الجوار؛ الأردن ومصر ودول الخليج الأخرى، من أجل تقديم الدعم المالي واستخدام اتصالاتها لمحاولة تهدئة هذا النزاع المتصاعد.

وأضاف أنه يثق في أنَ السعوديين مستعدون لفعل هذين الأمرين، (وفي الواقع، لقد أخبروني بأنهم كانوا يأملون في أن يتم إشراكهم فيما يجري في العراق، وأنهم عرضوا في الماضي تقديم المساعدة لكن عروضهم لم يتم قبولها لسبب ما، والآن هم يشعرون بمدى خطورة الوضع وأجروا محادثات مع نائب الرئيس الأميركي ديك تشيني، بعد يومين من وجودي هناك، وأعتقد أنهم سيواصلون طرح مسألة إشراكهم فيما يجري داخل العراق بشكل عاجل).

وتابع جوردان أنَ السعوديِّين على المستوى الحكومي أصدقاء لأميركا، وهم حلفاء مقربون لها، (ولقد ساعدونا، ساعدونا حتى في غزو العراق، لكن على المستوى الثقافي يوجد اختلاف كبير بين السعودية وأميركا، ثقافتنا مناقضة تماماً لثقافتهم، ولا يوجد قدر كبير من التسامح والتفاهم إزاء العالم الغربي، وأعتقد أنَ هذا الأمر يجب أن يتحسّن، وما زال هناك بعض الدعم الإيديولوجي للتطرّف، وهذا الدعم يجب السيطرة عليه).

مثقفون يطالبون الحكومة بعدم التضييق على المنتديات

دعا مثقفون وناشطون سعوديون السلطات السعودية الى عدم التضييق على المنتديات الثقافية في المملكة والسماح لها بان تنشط بحرية بعيدا عن الضغوط والمضايقات. وجاء في بيان اصدره حوالى ١٠٠ من المثقفين والناشطين الاصلاحيين السعوديين من بينهم نساء، (تابعنا ما تتعرض له بعض هذه المنتديات من تعهدات باغلاقها) او (الطلب منها التوقف عن القيام باي نشاط ثقافي الا بعد الحصول على ترخيص رسمي من الجهات الامنية).

واضاف البيان: (ان هذه الإجراءات تعتبر تجاوزا واضحا على حرية التعبير للأفراد وعلى الحريات العامة للمواطنين حسب الاعراف والتقاليد والانظمة المعمول بها وحسب ما كفلته مواثيق حقوق الإنسان). وأكد (لا يوجد اي مستند قانوني يسوغ لبعض الموظفين في المؤسسات الحكومية منع الأفراد من القيام بأنشطة عامة تهدف إلى تعزيز التلاحم والتواصل بين المثقفين وتساهم في تقريب وجهات نظرهم ورؤاهم). وناشد الموقعون على البيان (المسؤولين جميعا وفي كل المواقع افساح المجال امام هذه المنتديات لتعمل بحرية بعيدا عن الضغوط والمضايقات التي ستؤدي الى قمع الحريات وتقليص فاعلية الاصوات الوطنية الحرة والصادقة).

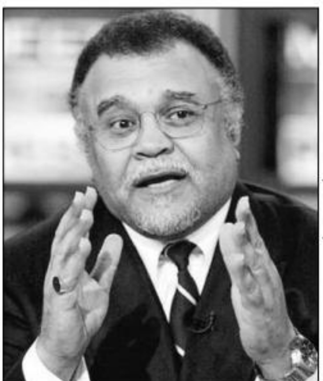
الرياض ترفض استقبال هنيّة

السعودية تقود رهان السلام الاسرائيلي

تبدو الحكومة السعودية كلاعب رئيسي في المحادثات لتسويق إتفاقية سلام شاملة بين العرب والدولة العبرية.

وبحسب مصادر إسرائيلية عالية المستوى، فإن إيهود أولمرت، رئيس وزراء إسرائيل، سيلتقي قريباً مسؤولين سعوديين رفيعي المستوى لاستكتشاف تشكيل مجموعة من البلدان العربية المعتدلة للتفاوض مع تل أبيب حول مستقبل الشرق الأوسط.

ويذكر أوزي ماهنائيمي من تل أبيب في مقالته لصحيفة الصنداي تايمز في الثالث من ديسمبر، بأن لقاءً أوّلياً بين ايهود اولمرت وممثلاً سعودياً بارزاً قد تم في عمان، العاصمة الأردنية في نهاية سبتمبر الماضي. وبحسب مصادر إسرائيلية، فإن الممثل السعودي كان بندر بن سلطان، السفير السابق في واشنطن وأحد المستشارين المقرّبين من الملك عبد الله، حاكم السعودية.



أقرب الى أولمرت منه الى مشعل

ويعتقد بأن أولمرت يقدّر المبادرة السعودية، التي أيّدتها القمة العربية قبل أربع سنوات، بوصفها أساساً لتسوية سلمية، وتشمل المبادرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقد تقود الى إتفاقية سلام رسمية بين إسرائيل وسبع دول عربية: السعودية، البحرين، قطر، عمان، الامارات، المغرب، تونس.

وذكرت الصحيفة بأن أولمرت وعد الفلسطينيين بدولة خاصة، ولكن مصادر إسرائيلية قالت بأن الحقيقة هي أن مبادرة أولمرت هي إملاء أعطي إليه الشهر الماضي حين قابل جورج بوش وكونداليزا رايس في واشنطن.

مصدر عربي قال: (أراد السعوديون رؤية أولمرت يلتزم علنياً بما وعد به الأمير بندر خلال لقاء سري في عمان).

وبحسب مسؤولين إسرائيليين، فإن السعودية تضطلع تدريجياً بدور سمسار السلام المبدئي الذي كانت تلعبه مصر في السابق.

وتقول الصحيفة بأن النفوذ السعودي ينظر اليه بالثمين، خصوصاً كبلد يقدّم أموالاً لعدد كبير من القضايا العربية. حماس، الحركة المسّلحة التي فازت بالانتخابات الفلسطينية في يناير الماضي، قد تأسست على المال السعودي، وأن السلطة الفلسطينية كانت ستنهار منذ زمن طويل بدون التمويل السعودي.

أولمرت، الذي انهارت سمعته في حرب هذا الصيف في لبنان، يبحث عن مبادرة دراماتيكية لاستعادة صورته في الداخل.

في السياق ذاته، أشاد وزير الدفاع الاسرائيلي عمير بيريتس في العاشر من ديسمبر بـ ´خطة السلام السعودية» وقال إنها يمكن أن تصلح ´اساسا للتفاوض» بين اسرائيل والأطراف العربية المعنية. وأضاف بيريتس للاذاعة الاسرائيلية العامة ´ينبغي اعتبار المبادرة السعودية كأساس للتفاوض».

وكان الوزير الاسرائيلي أدلى بتصريحات مماثلة في تشرين الأول/اكتوبر واشار عندئذ الى أن هذا الموقف لا يعني ´وقوفه الى جانب هذه الخطة» وخطة السلام التي عرضتها السعودية تبنتها القمة العربية التي عقدت في بيروت في اذار/مارس ٢٠٠٢.

يشار إلى أن أوساطا إسرائيلية انتقدت التقرير الذي قدمته لجنة بيكر هاملتون لأنه لم يتطرق الى المبادرة السعودية التي كال رئيس الوزراء اولمرت المديح لها، والتي من الممكن أن تشكل اساسا للتوصل الى اتفاق سلام بين الدول العربية وإسرائيل بحسب هذه الأوساط.



هل يتغلب على الحصار السعودي؟

من جهة ثانية، ذكرت صحيفة (دنيا الوطن) الفلسطينية في العاشر من ديسمبر نقلاً عن مصادر فلسطينية وثيقة الإطلاع أن المملكة العربية السعودية رفضت إستقبال إسماعيل هنية رئيس وزراء الحكومة الفلسطينية المنتخبة والذي كان مقرراً أن يقوم بزيارة رسمية لها في إطار جولته العربية والإسلامية الحالية. ولم توضّح المصادر الفلسطينية أسباب رفض الرياض إستقبال السيد إسماعيل هنيّة.

تجدر الاشارة الى أن حصاراً شاملاً مفروضاً على الحكومة الفلسطينية برئاسة هنيّة منذ نحو عام تقوده الى جانب الحكومة الاسرائيلية، الادارة الاميركية والاتحاد الأوروبي وعدد من الحكومات العربية وخصوصاً مصر والاردن والسعودية، في سياق الضغط على الحكومة الفلسطينية بقيادة حركة حماس للقبول بمبدأ الإعتراف بالدولة العبرية والتخلي عن مبدأ العودة، وهو ما رفضت حكومة هنيّة المساومة عليهما، بالرغم من الضغوطات الشديدة التي فرضتها عدد من العواصم العربية.

السعودية والمنظار الطائفي للأزمات الإقليمية

صفاء الصالح (*)

خلال أقل من إسبوع صدرت إشارتان سلبيتان من الخليج، وتحديداً من الدولة الخليجة الأبرز، المملكة العربية السعودية، لتعكس هاتان الإشارتان (هامش) الحركة الذي تنشط فيه السياسة الخارجية السعودية التي تحمل مقوّمات دينية وإقتصادية وتحالفات دولية ترفد دورها الإقليمي.

الإشارة الأولى، حين أوعز الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز رئيس مجلس الأمن الوطني إلى المستشار الأمني نواف عبيد ليكتب مقالاً يسبق زيارة الرئيس بوش للأردن ولقائه القادة العراقيين، وكذلك يتزامن مع زيارة نائب الرئيس ديك تشيني للرياض ولقائه العاهل السعودي لبحث الوضع في العراق، كانت خلاصة المقال الذي نشرته (واشنطن بوست) الامريكية في عددها الصادر يوم الاربعاء ٢٩-١١-٢٠٠٦ أن السعودية سوف تستخدم سلاح النفط لدعم (الميليشيا السنية) المتمردة في العراق، لتقويض هيمنة (الشيعة) هناك. وكان المقال عبارة عن أجندة أفكار أعدّها مستشارو بندر للعاهل السعودي تقضي بمحاصرة النفوذ الإيراني المتمدد في المنطقة وخاصة في العراق ولبنان، وضرب عناصر النفوذ الإيراني، وتمتين تحالف دولي دعت له وزيرة الخارجية الأمريكية رايس يجمع دول الخليج العربية الست بالاضافة لمصر والاردن، وقوى ١٤ آذار اللبنانية للتصدي للنفوذ الايراني — السوري في المنطقة، قبل أن تتسرب من تحت الباب أفكار أخرى للجنة بيكر — هاملتون تدعو لاستخدام أسلوب أكثر راديكالية وبراغماتية، للحوار مع إيران وسوريا، بل ومنحهما دوراً في المنطقة مقابل التعاون لإيجاد مخرج للورطة الأمريكية في العراق.

السعودية، أرسلت إشارة سلبية لجارتها الإقليمية بأنها غير مستعدة أن تنظر لها إلا من خلال المنظار (الطائفي) وهو نفسه الخيار الذي جرّبته المملكة حين دعمت الرئيس العراقي السابق في حربه ضد إيران، (الشيعية) وأثبت فشله، وهو ذات الخيار الذي دفع القادة في الرياض للطلب من إدارة العسكريين الأمريكيين رفع الحصار عن الحرس الجمهوري العراقي لينقض على المتمردين في جنوب العراق الذين انتفضوا على حكم الرئيس العراقي بعد هزيمته في الكويت، نيسان ١٩٩١ ، وفشلت السعودية بسبب رؤيتها (الطائفية) في استيعاب أكثر من ٥٠ الف من اللاجئين العراقيين وكان بينهم ضباط كبار وأكاديميون ومثقفون، الذين نزحوا للسعودية، وتم احتجازهم في معسكرات اعتقال في صحراء رفحا والارطاوية.

فيما بعد حاولت الرياض التملص من تقرير مستشارها الأمني نواف عبيد، وتسريب أنباء أنه تم استبعاده من العمل الحكومي، ولكن عبيد ومعه عدد من الأمنيين يرتبط بعضهم بمجلس الأمن الوطني الذي يديره بندر بن سلطان وهو المسؤول عن رسم سياسة الحكومة السعودية تجاه الحرب الاسرائيلية على لبنان، أو أمنيين آخرين مرتبطين بوزارة الداخلية أو بالاستخبارات يوظفون عدداً من الكتاب الصحفيين السعوديين، وغير السعوديين، لترويج مقالات تدافع عن السياسة السعودية وتبثّ أفكاراً طائفية ضد خصومها، كان آخر تلك المقالات، مقال نشرته (الشرق الاوسط) (الثلاثاء ٥ كانون ١ ٢٠٠٦) لمشاري الذايدي يسبغ فيه على رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة قداسة الصحابة، حيث يستعيد من التاريخ موقف الثوار الذين داهموا منزل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه ثم تسوروا بيته وقتلوه. كان المقال يشير بتقليديته السعودية المعتادة، إلى أن الثوار الشيعة اليوم يحاصرون الصحابي البرئ (السني) طبعاً، فؤاد السنيورة، فالتاريخ يجري هنا استدعاءه لإلباس المشهد الراهن قداسة وهيبة، وكاتب المقال، هو واحد من بضعة سعوديين كانوا وقوداً لتيارات الاسلام السياسي وانخرطوا بداية التسعينات في أعمال سياسية معادية لحكومتهم قبل أن يجري (إعدادهم) في السجون وتأهيليهم لمواجهة التيارات الإسلاموية ذاتها، والدفاع عن (إسلامية) السلطة.. وتم (تهريبهم) من البلاد ليزرع بعضهم في لندن والبعض الآخر في بيروت أو دبي أو الشارقة.

التاريخ كان على الدوام في الرؤية الحنبلية شيئاً مقدساً، والصحابة الذين اختلفوا وتقاتلوا ينظر لهم كـ(كتلة واحدة) لا يجوز مجرد الخوض في صراعاتهم أو تفكيك أسبابها، حتى لا يرغم الباحث لاتخاذ موقف من تلك الأحداث، ولذلك فمشهد محاصرة الخليفة عثمان هو مشهد مقدس، يجري استدعاؤه اليوم ليضفي هالة روحية على ما يجري في بيروت، لكن ما يجري في السراي الحكومي ليس صراعاً دينياً أو مذهبياً، إنه سياسي بامتياز، وهو ما لا يفهمه العقل الطائفي، أو ما لا يريد أن يفهمه، فالقول أن الخليفة السني محاصر من الرعاع الشيعة يستثير حميات وعصبيات أكثر من كونه فعلاً سياسياً.

هذه الاشارة الثانية الموجهة نحو الواقع اللبناني، تدعمها ما سرّبه وزير الرياضة والشباب في حكومة السنيورة أحمد فتفت إلى صحيفتي (غلوب آند ميل) الكندية و(لوس أنجلس تايمز) والحديث عن مساعي سعودية لتمويل قوات أمن (سنية) لمواجهة النفوذ الشيعي، الوزير استخدم كلمة (ميليشيا) قبل أن يرجع ويسحبها، في الوقت الذي تصر الصحيفة الكندية على ايرادها.

أي هامش للحركة تستطيع السياسة السعودية أن تسير فيه، وهي تعيق نفسها بمثل هذه المبادئ، التي تقوم على تغليب العصبيات على المصالح. الأيديولوجيا التي تعتنقها الحكومة ليس فقط تحد من حركتها، بل وتجعلها منبوذة ومعاقة وغير قادرة على الانجاز.

السعودية كانت تستطيع أن تسترجع دورها كحاضن للوفاق اللبناني بالشكل الذي برز أثناء اتفاق الطائف، لكنها حين استمعت الى آراء خبرائها وبينهم لبنانيون محازبون لتيارات سياسية، فقدت هذا الدور، وبدت غير قادرة على أخذ موقف إزاء الحرب الاسرائيلية المدمرة على لبنان.

الحكومة السعودية، تعرف قبل غيرها قدر الطبقة السياسية الحاكمة اليوم، والعديد من الأمراء والمسؤولين يتحدثون بخفة عن أعضاء وسياسيين في حكومة السنيورة والقوى التي تمثلها، يتحدثون أن دولاً أخذت على عاتقها دعم السنيورة ورفاقه في استوكهولم لم توافق أي منها على إعطائه دولاراً في رصيد حكومته وأصرّت هي ودول أخرى كالامارات وقطر على أن تصرف بنفسها على الإعمار، لانعدام الثقة في هذه الحكومة.

يتحدث مسؤولون سعوديون عن الخفّة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع أصدقائها في قوى ١٤ آذار وكيف أنها رفضت منحهم أي منجز سياسي ولو شكلي يواجهون به نفوذ حزب الله أو سوريا او ايران.

ردّتهم بدون خرائط ألغام، بدون أسرى، بدون شبر من الأرض، وبدون وقف الطلعات الاسرائيلية، بل أنها تمادت في إحراجهم حين استدعتهم عشية الحرب وتحت القصف لوجبة غداء في عوكر لكي ترجمهم الأعين في بلادهم وكل العالم. وزادت في إحراجهم وإحراج حلفائها في أنحاء العالم حين سلطت اسرائيل لكي تدمر بوحشية وبربرية غير مسبوقة المنازل والبنى التحتية على طريقة التطهير العرقي الذي يسترضي نخباً في الخليج، ولكنها في الوقت نفسه دمّرت بوحشية بلداً يمثل طليعة الحداثة والديمقراطية في العالم العربي.

اليوم تعود التحالفات، والوجوه كما هي في حرب تموز، المغامرون ينزلون للشارع، وموالاة أمريكا تتخندق في القصور، ودول النفط تستثير أحقاد التاريخ، وتسلط أقلامها لاستفراغ الكراهية، ولكن على الارض، لا يمكن لسياسة كسيحة ومقيدة أن تحقق تقدماً.

نخشى على السعودية التي نتمنى أن تستعيد دورها العربي والإقليمي والدولي، من أن تصبح (أرشيفاً) للتاريخ، في حين ينطلق اللاعبون الرئيسيون على كل الأصعدة لإحداث اختراق في منظومة الأمن القومي العربي.

* طبيبة سعودية

العنف يتواصل في المملكة والاعتقالات بالمئات

حوادث العنف السياسي لم تتوقف في السعودية منذ أربع سنوات. وكلما قيل أن أجهزة الحكومة الأمنية سيطرت على الموقف، انفجرت حوادث عنف تؤكد عدم سيطرتها على الأوضاع. في الأسابيع القليلة الماضية عاد العنف والتوتر الأمني من جديد، فقد طعن بريطاني مقيم في السعودية بسكين في مدينة الجبيل شرق السعودية، وذلك أثناء تسوقه في أحد المحلات داخل محطة للوقود. وقال مسؤول سعودي أن البريطاني تلقى طعنة بسكين في الرقبة وأن حالته الصحية مستقرة، وأن أجهزة الأمن ألقت القبض على الجاني.

على صعيد آخر أعلنت الحكومة السعودية تعزيز اجراءاتها الأمنية حول المنشآت النفطية. وقال وزير الداخلية للصحافة المحلية في ١٠ نوفمبر الماضي بأن الحكومة تطور اجراءاتها لمواجهة أي حدث، وقبلها سبق أن أعلنت الحكومة السعودية أنها ستنفق نحو ١٢ مليار دولار لبناء سور بين السعودية والعراق بطول ٩٠٠ كيلومتراً لمنع التسلل وتهريب الأسلحة، وقد أثار المبلغ اندهاش الخبراء والمواطنين على حد سواء، وتوقعوا أن المبلغ لا بدّ أنه متضخم عدّة مرات لتغطية رشاوى يستلمها أمراء كبار في العائلة المالكة.

وفي الثاني من ديسمبر ٢٠٠٦ صرح مصدر مسؤول بوزارة الداخلية بأن قوات الأمن تمكنت من رصد ومتابعة العديد من التحركات المشبوهة لمن قالت أنهم (متأثرين بالفكر الضال) من الذين (اتخذوا من تكفير المسلمين وسيلة لاستباحة الدماء والاموال، وعملوا على تأجيج الفتنة والتغرير بحدثاء الاسنان وتجنيدهم للخروج للمناطق المضطربة إضافة الى التستر على المطلوبين وتمويل عملياتهم).

وكشف البيان عن اعتقال ١٣٦ شخصاً، في سبع مداهمات منفصلة وفي أوقات مختلفة. لقد اعتقل ٣١ شخصاً في مدينة الرياض، بينهم أربعة مقيمين غير سعوديين، قال البيان أن أعضاء الشبكة كانوا ينوون اختطاف اشخاص والمساومة عليهم ومهاجمة بنوك، وأن من بينهم من سجّل وصيته استعداداً للقيام بعمليات انتحارية. ومن بين المعتقلين ستة مواطنين في منطقة الجوف شمال المملكة، وهم يشكلون خلية تقوم بتهريب مطلوبين للخارج، وكذلك تم القبض على خمسة أشخاص من جنسيات مختلفة بينهم سعودي يشكلون خلية منظمة مرتبطة بمطلوب لجهاز الأمن سبق أن قتل في يوليو الماضي في عملية مواجهة في الدمام.

وقال المسؤول الأمني أنه تم القبض أيضاً على ١٦ شخصاً بينهم مقيمان والبقية سعوديون في مناطق شملت مكة والرياض وجازان والجوف حيث كانوا على ارتباط بوسطاء بالخارج لتأهيل وتدريب الافراد ثم تأمين عودتهم للعمل في الداخل. وقبض ايضاً على ٤٤ عنصراً سعودياً في مناطق متعددة من المملكة في الشرقية وحائل فضلاً عن العاصمة، قال البيان أنهم شكلوا (تنظيما يعتنق اعضاؤه الفكر التكفيري وقد عملوا على نشره والترويج له وتمجيد الفئة الضالة) وأنهم قاموا بتأسيس لجان مالية وشرعية واعلامية لتنفيذ مخططاتهم في داخل المملكة والتحريض على سفر أفراد الى ما أسماه البيان (المناطق المضطربة) في اشارة ربما الى العراق.


وزير القمع

وتحدث البيان عن عملية جرت في حائل ألقي القبض خلالها على خلية من ١٤ شخصاً بينهم مقيم، واتهمت الخلية بأنها تنشر الفكر التكفيري عبر الإنترنت وتمول نشاطات قال البيان الحكومي أنها (ضالّة). وأيضاً قبض على خلية من ٨ أشخاص في القصيم كانت تحرض (على تسهيل سفر الأفراد للمناطق المضطربة). وأخيراً تم القاء القبض في المدينة المنورة على ١٢ عنصراً كانوا ضمن خلية تجند الأفراد وتسهل خروجهم للتدريب على السلاح في (أماكن الفتن)!

ويعد الإعلان عن مجموعة الحوادث التي أدت الى اعتقال هذه الأعداد الكبيرة، ويعد اعلان الداخلية عن عزمها إصدار قائمة جديدة بالمطلوبين الجدد! تمت مهاجمة سجن الرويس بجدة، الأمر الذي أدّى الى مقتل عنصرين من رجال الأمن، وحدثت مواجهات شديدة في إحدى البنايات أدّت ـ كما تقول السلطات ـ الى استسلام شخصين من (الفئة الضالة) فيما أشارت معلومات على الإنترنت بأن أحداً لم يستسلم وأن السلطات لم تلق القبض على أحد!

أما الأمير نايف، الذي (صنع) لنفسه جائزة باسمه سماها (جائزة نايف بن عبد العزيز آل سعود العالمية للسنة النبوية) ووضع نفسه رئيس هيئتها، فإن الجائزة صارت من نصيب الملك! الذي رفض الحضور أصلاً.. الأمير نايف وصف المعتقلين بأنهم أعداء الإسلام وأنهم متآمرون، وأن الداخلية ستصدر قائمة مطلوبين جديدة. جاء ذلك في مؤتمر أثناء حفل جائزة نايف التي قال بأنها ـ أي الجائزة ـ تعطى لمن يستحقها، واضاف: (نحن قدمناها لأن خادم الحرمين الشريفين هو الذي يخدم السنة النبوية وهو الذي يحكمها في كل الأمور).

وحول نهاية شبكات العنف قال: (اننا انتهينا منهم. نعم فيه ـ والأجهزة المعنية تتابع ـ وان شاء الله سنستطيع على افشال أي عمل اجرامي ضد هذا البلد، لأن هذه المجموعات لسبع خلايا كانوا مخططين فعلا لتنفيذ أعمال، وكانوا على وشك أن ينفذوها). وحذر نايف أولياء الأمور بان لا يتستروا على أبنائهم، وأن يطلبوا منهم العودة أو الإتصال بممثليات الحكومة في الخارج: (نحن نقول ونعلن ونحن صادقون ونرحب بمن يعود الى الحق، وأحببنا أن نوجه رسالة واضحة لأسرهم أنه يجب أن يعيدوا أبناءهم الى جادة الصواب والى الحق ونبلغهم أنهم اذا عادوا سيكونوا إن شاء الله عائدين من الخطأ الى الصواب).

وعن عملية أخيرة حدثت في الرياض هل كانت (انتحارية) فأجاب نايف بأنها (محاولة اغتيال).

وفي المجمل فإن الداخلية فشلت في تجفيف منابع العنف فكرياً، وفشلت في توفير المناخ الذي يقاوم العنف، فلا يوجد اصلاح سياسي ولا حريات فكرية ولا مؤسسات مجتمع مدني، بل ولا وسائل ترفيه، فضلاً عن أوضاع اقتصادية مزرية وتدهور في الحالة الإجتماعية، وهذه كلها تصب في خانة تعزيز وديمومة العنف السياسي.

السعودية والعراق من جديد

أزمة وعي بالواقع أم عمى طائفي؟

مؤتمر لجوار العراق قد يخرج العراق من محنته فيكون حل اللحظة الأخيرة

كيف ترى السعودية العراق؟ هذا هو السؤال المحوري الذي تجب الإجابة عليه قبل الخوض في الإستراتيجية السعودية تجاه ما يجري في ذلك البلد.

بديهي أن قراءة واقع العراق كما هو على الأرض يشكل الخطوة الأولى لصانع القرار كي يبني عليها سياساته.. فإذا كانت قراءة الواقع مغلوطة أو متوهمة أو قائمة على معلومات الدراويش (على وزن: حدثني من أثق به!) فإن ما يُبتنى من سياسات تشطّ في معظم الحالات عن غاياتها.

مشكلة الحكومة السعودية قد تكون فريدة من نوعها، ليس فقط فيما يتعلق بقراءة الواقع العراقي كما هو على الأرض، بل الأعظم والأدهى هو قراءة الواقع السعودي نفسه. قد يكون هذا الكلام مستغرباً من أوجه عدّة: فهل يعقل أن لا يفهم صانع القرار ما يجري في بلده، فضلاً عما يجري حوله في دول الجوار، فيتخبط في قراراته بسبب قراءته المغلوطة؟

نعم هذا هو ما يحدث بالضبط. آل سعود القادمين من خلفية اجتماعية معيّنة يحكمون بلداً متعدد الثقافات والتاريخ والمذاهب، وهم إن وعوا ما يجري في المنطقة التي تشكل خلفيتهم الإجتماعية والسياسية (ونقصد بها نجد) فإنهم لا يفهمون الحجاز ولا الجنوب ولا الشمال أو الشرق. هم يرون بقية المواطنين غير النجديين بعينين: طائفيتين أولاً، وأمنيتين ثانياً. وكلتا النظرتين سطحيتين غير كاشفتين للواقع، وتحملان قدراً من العدوانية كونهما تتضمنان موقفاً عنفياً تحاملياً مسبقاً.

نعم آل سعود لا يفهمون المناطق الأخرى. لا يفهمون شعبهم (غير النجدي). لا يعرفون نبضه ولا يقيسون ردّ فعله. هم يدركون أن هناك شعباً محكوماً من قبلهم وينظرون اليه بدونية قبلية ومذهبية، ويدركون أن ما بيدهم من قوة أمنية قادرة على مواجهة أي تحد يأتي منه. وهذا هو الحدّ الأدنى من العلم! الذي يحتاجونه للإستمرار فيما هم عليه. وهذا ما أوقع السعوديين في مشاكل ولازالوا مع مختلف الشرائح الإجتماعية بسبب أخطائهم وتعدياتهم التي يعتقدون أنها صغيرة، بينما هي تلامس أوتاراً حساسة لدى تلك الشرائح الإجتماعية التي تتعرض للضغط والتمييز.

في موضوع العراق الذي نحن بصدد الحديث عنه، فإن معلومات الحكومة السعودية ناقصة وتعتمد على السماع من أشخاص أو أطراف معينة أو وجهة نظر واحدة.. لا يوجد مركز أبحاث يقوم بجمع المعلومات و(يفلترها) ثم يحللها ويقدم الصورة الصحيحة عن مراكز القوى السياسية والإجتماعية واللاعبين الأساس برؤية مستقبلية. وهذا ما يجعل الصورة مختلفة عند كل أمير، والحلول كذلك، وهي حلول اندفاعية وردود افعال على آخر معلومة أو خبر يصل الى ذهن صانع القرار أو بالأصح صنّاع القرار الكثر.

لا تقف السعودية على مسافة واحدة من الفرقاء العراقيين، وبالتالي فالصورة التي تقدم لهم نمطية واحدية الإتجاه لتحقيق غايات محددة. وحتى المعلومات المختلفة التي قد تأتي من هنا وهناك، تقوم العين الطائفية بفلترتها، وقد اكتشف السياسيون العراقيون وغير العراقيين منذ زمن (الذهنية السعودية الطائفية) فصاروا يقدمون المعلومات التي تتوافق مع تلك العقلية، ويستثيرونها لتحقيق أغراضهم الخاصة عبرها.. والمدهش ان هذا هو ما يجري في السعودية ذاتها فيما يتعلق بالمواطنين أنفسهم، فمن يبحث عن وظيفة أو ترقية أو مكسب ما، لا يمتنع أن يحدث المسؤول الطائفي باللغة التي تستثيرة حتى يحصل على ما يريد. الغريب أن العمال والموظفين غير المسلمين فهموا اللعبة أيضاً، وراحوا يمارسونها، فإذا وجد موظف زميلاً لا يعجبه أو يقف بوجهه أو يحول دون تحقيق مبتغاه، وإن كان مواطناً، فيكفي أن يثير حوله أنه: صوفي، أو شيعي، أو اسماعيلي.

لهذا فإن قراءة المسؤولين السعوديين للعراق، هي قراءة طائفية، وكان المنظار الطائفي حاضراً حتى في التعامل مع حكم صدام حسين الذي نصب السعوديون له العداء وشنوا عليه الحرب. ولذا فلا توجد استجابة سياسية سعودية حيال تلك الرؤية إلا أن تكون طائفية. ويمكن قراءة موقف السعودية من رفض غزو العراق مبكراً لهذا السبب بالتحديد، وكذلك موقفها من الحكومة العراقية الحالية، وأفضل ما يجسد هذه الرؤية: المقالة التي كتبها نواف عبيد مؤخراً للواشنطن بوست. فما كتبه عبيد يستشف منه أمران: جهل بما يجري في العراق، واستجابة سياسية سعودية خاطئة بسبب اعتمادها على المعلومات والقراءة المغلوطة.

الآن، وقد اشتعلت الحرب الأهلية بين العراقيين بفضل مقاتلي السعودية الوهابيين، وبفضل أموال النفط التي تحدث عنها تقرير بيكر ـ هاملتون، كيف يرى السعوديون الخروج من المأزق؟ حسب عبيد: إنه المزيد من الحرب الطائفية وصبّ الزيت على النار، وجعل الحرب الطائفية حرباً إقليمية أوسع.

ثم ماذا؟ وهل هذا سيفيد السعوديين، إن كانوا في الأساس قادرين على إشعال تلك الحرب؟

بسبب غياب الإستراتيجية والرؤية الواضحة، يأتينا من السعودية مواقف متقلبة ومتجددة كل يوم. وخلال شهر واحد، رأينا مواقف متعددة:

أولها ـ الموقف الذي كشف عنه عبيد، والذي يمثل خلاصة رؤية السعوديين، خاصة الجيل الثالث من الأمراء، وبالخصوص رأي تركي الفيصل السفير السعودي في واشنطن، وهو رأي قريب من صناع القرار السعودي أنفسهم. هذا الموقف الجديد يصل به التهور الى حدّ دخول السعودية في حرب العراق الطائفية مباشرة بالسلاح والمال وتشكيل ألوية عسكرية، ومواجهة إيران بشكل مفتوح عبر تخفيض أسعار النفط الى النصف.

وثانيها ـ ظهر في لحن قرارات مجلس الوزراء السعودي، فقد طالب بيان لمجلس الوزراء السعودي أميركا بأن تتصدى للتدخلات الخارجية في العراق. أي أن تقوم أميركا بإيقاف

التمدد الإيراني، ولم تطلب من أميركا المتدخل الأكبر في العراق الخروج أو تصحيح سياستها. هذا ما أشار اليه بيان مجلس الوزراء السعودي في ٢٠٠٦/١١/٢١.

وثالثها - زيادة على ذلك - وهو الأهم - إن السعودية تريد العودة بالعراق الى ما قبل العملية السياسية. أي أنها تريد الغاء العملية السياسية كاملة والبدء من الصفر، وكأن صدام حسين سقط للتوّ. ولا يقول بهذا، أو بإمكانيته، إلا جاهل مركب حقاً!

فلا أميركا تستطيع أن تعيد الوضع الى ما كان عليه، ولا القوى السياسية الحالية ستسمح به، ولا العراق يحتمل أن يكرر تجربة ما فعله بريمر بالجيش العراقي، ولا العالم يقبل بأن يلغى البناء السياسي والإنتخابات والدستور والذي وضع بمباركة شعبية وعلى مدى سنوات ثلاث، أن يلغى هكذا فيصبح العراق في فراغ سياسي جديد. إن مجرد الطلب السعودي هذا، يشير الى ان السعوديين فقدوا بشكل كامل بوصلتهم العراقية. ومع أنهم حرضوا كوفي عنان - الذي سيرحل قريباً - على الدعوة لمؤتمر دولي هدفه إلغاء العملية السياسية، فإنهم جوبهوا بمعارضة شديدة من الأميركيين أنفسهم، قبل العراقيين، لأنه طلب لا يدخل في خانة المعقول السياسي.

بيان مجلس الوزراء السعودي - آنف الذكر - وضع كل هذا تحت عنوان (التحذير من المساس بالتوازن الاجتماعي في العراق) والذي يقصد منه باللغة الطائفية السياسية: إعادة الحكم للأقلية السنيّة العربية. وكذلك تحت عنوان: (دعوة قوات الاحتلال الى القيام بمسؤولياتها الدولية تجاه حماية الحدود العراقية والتصدي للهيمنة الخارجية السياسية او الاستخباراتية او الامنية علي اجزاء من العراق).

الحل المعقول

الأزمة العراقية يتداخل فيها المحلي مع الإقليمي والدولي. الحل الدولي (الغربي - الأميركي) القائم على الإحتلال والعنف فشل كما هو واضح. والعراقيون فشلوا في إيجاد حل بأنفسهم يرضيهم جميعاً، فهناك من يريد العودة الى حقبة صدام، أو الى احتكار أقلية للحكم كما كان في الماضي، وهناك من يسعى للإستئثار بكامل الكعكة، وهناك من يتمنّى الإنفصال لو أسعفته الظروف الإقليمية، وهي لن تسعفه فيما يبدو في المدى المنظور.

الحل الإقليمي بديل للحلول الأميركية، ومساعد للحل الداخلي. فكل الدول المجاورة للعراق لها أيادي في الداخل العراقي وتساهم بصورة مباشرة في توتير الأوضاع لغايات مختلفة. لكن هذه الدول متفقة فيما يظهر على ثوابت واضحة:

أ - كل دول الجوار ترفض الوجود الأميركي في العراق، ومعظمها يخشى أن يتحول ذلك الوجود الى أداة لتغيير نظمها، خاصة في السعودية وايران وسوريا. وبهذا المعنى فإن هذه الدول تمنت وعملت لإفشال المشروع الأميركي هناك كل بطريقته، ولكن على حساب العراقيين، وعلى حساب قيام عراق مستقل، وعلى حساب نشوء نظام أقرب الى تمثيل العراقيين بمختلف شرائحهم ومصالحهم.

ب - كل دول الجوار لا تقبل بغير عراق موحّد. فتقسيم العراق خط أحمر لديها. لا تركيا ولا إيران ولا السعودية ولا سوريا ولا غيرها تريد رؤية دولة كردية وأخرى شيعية وثالثة سنيّة. لأن شرارة التقسيم ستصيبها بشكل مباشر وفي الصميم.

ج - كل دول الجوار تخشى من انتقال العنف الطائفي العراقي اليها وإن بدرجات متفاوتة. وجميعها تخشى من انتقال عدم الإستقرار في العراق الى أراضيها.

لكن هذه الدول المجاورة لها أولويات مختلفة ولكنها كلها قابلة للتحقق: فأولوية الإيراني والسوري: درء الخطر الأميركي الذي يستهدف نظامي الحكم فيهما. وأولوية التركي أن لا تقوم دولة كردية. وأولوية الكويت أن يهدأ الوضع السياسي في العراق وأن لا يأتيها خطر منه، وهذا يتم عبر قيام نظام يحترم المعاهدات والحدود. وأولوية السعودية أن لا يسيطر على العراق لون شيعي يقرر مصيره بمعزل عن الآخرين السنّة خاصة العرب منهم. وهذه الأمور تبدو من المتفقات بين جميع الجيران.

وبالرغم من أن الفسحة الزمنية أمام هذه الدول كي لا يتحول العراق الى مسرح حرب أهلية شاملة قليلة جداً، إلا أنه كان من المتوقع - على الأقل من السعودية - أن تطرح مبادرة يقرر فيها جيران العراق بصدق (ويضاف لأولئك الجيران مصر لثقلها الإقليمي) ضبط الأوضاع بديلاً عن الضبط الأميركي المستحيل. ان تبادر السعودية لمؤتمر من هذا النوع يستهدف تأطير اللعبة ضمن حدود معقولة بين المتحاربين، بحيث يستخدم كل طرف نفوذه في صالح قيام نظام وفق أسس معقولة تحترم مصالح شركائه في المواطنة.

هذا ما ينبغي أن تقوم به السعودية، لا ان تهدد بدخول الحرب الطائفية العراقية كما أفادنا عبيد، ولا أن تفتح جبهة حرب اقليمية مرة أخرى مع إيران، ولا أن تنتظر أن يقوم الأميركيون بدور بديل عنهم.

الإنتحاريون السعوديون.. والشكوى العراقية!

زادت وتيرة الشكوى العراقية في الفترة الأخيرة من سعوديين متشددين يقومون بتنفيذ عمليات انتحارية عبر تفجير أنفسهم في الأسواق أو وسط جمهور من الناس، أو شن عمليات إرهابية واسعة، تزهق فيها أرواح مدنيين أبرياء، أو عبر طرق تفجيرية مختلفة. وبحسب المعلومات المتوافرة، فإن السعوديين يتسللون إلى العراق عبر دول مجاورة، لكن كيف يتسللون ومن يساعدهم في ذلك؟ وأي الطرق يسلكون؟ فما زال غير واضح وهو أمر مخيف.

إن وجود السعوديين في العراق ليس مفاجئاً للمتابعين للوضع العراقي منذ سقوط نظام صدام حسين، لكن الأمر بات مقلقاً مرعباً، خصوصاً في ظل تزايد أعداد الذاهبين من المتشددين الذين يحملون فكراً متطرفاً وعقلاً مفتوناً بالعمل الإرهابي. السعوديون غالباً ما يعدُّون الآخرين منذ الوهلة الأولى، فلذلك باتوا معبدة سهلة لجماعات تتبنى الفكر التكفيري والتفجيري معاً، تدعوهم للاحتراق كما كان يحصل في أفغانستان والشيشان.

السعوديون باتوا القاسم المشترك والوقود الحاضر في العمليات الإرهابية التي تنفذ في العراق أو أفغانستان، جراء التغرير بهم واستقطابهم وتجنيدهم من قبل جماعات انتحارية، وهذا نتيجة الخواء الفكري والنفسي الذي يلزمون به أنفسهم لغيرهم، بعيداً عن إعمال العقل والمنطق للوصول إلى الحقيقة الواضحة. بات أشخاص سعوديون وقوداً لمحارق بشرية، تحركهم عقول سوداء خارجة على تعاليم الدين الإسلامي كما تحرك الدمى في مسرح العرائس، عقول تجيد فن الغواية وتزييف الحقائق، لدرجة أن اصحاب هذه العقول أصبحوا قادرين على منح صكوك الغفران للفوز بالآخرة، ودخول الجنة وحيازة نعيمها، كما كان يفعل قادة الكنيسة الكاثوليكية.

لا يزال الشباب السعودي يشكل صيداً ثميناً للمنظمات الإرهابية، ومورداً متجدداً لتزويد تلك الجماعات بالأجساد التفجيرية والانتحارية بفضل اصحاب الفكر المتطرف المؤيد للعنف الملتبس لـ (وجهين). لا بد ان يخشى السعوديون على بلادهم من عودة تلك القنابل البشرية، ومن توالد بويضات الإرهاب مرة أخرى، كما حدث مع بعض العائدين من أفغانستان، الذين فقدوا القدرة على البقاء في حضن الوطن بسلام من دون ضجيج وضوضاء إرهابية، إذ إن كثيرين ممن شاركوا في تلك الحروب هم الذين نفذوا العمليات الإرهابية، وقادوا عناصرها.

إستقالة سعود الفيصل

تركي الفيصل وزيراً للخارجية

فوجىء المراقبون في واشنطن في الحادي عشر من سبتمبر بمغادرة السفير السعودي في واشنطن الأمير تركي الفيصل الى الرياض بعد إبلاغه وزيرة الخارجية الاميركية كونداليزا رايس وطاقمها بأنه سيترك منصبه بعد أن أمضى فيه خمس عشرة شهراً، ولم تصدر الحكومة السعودية بياناً بهذا الخصوص في حينه.

وقد علقت صحيفة واشنطن بوست في الثاني عشر من سبتمبر على الخبر بالقول أن مغادرة الأمير غير المتوقعة تعتبر مفاجئة للغاية، وبشكل خاص لأن سلفه الأمير بندر بن سلطان أمضى ٢٢ عاماً في المنصب نفسه. ويعد منصب السفير السعودي واحداً من المناصب الدبلوماسية الأكثر تأثيراً في واشنطن، كما أنه المنصب الخارجي الأكثر أهمية بالنسبة لمملكة الصحراء الغنية بالنفط. الأمير تركي أخبر طاقمه بأنه يريد أن يمضي وقتاً مع عائلته، فيما تثير مصادر أخرى سؤالاً حول الهدف الحقيقي من عودته المفاجئة والى أين سيمضي الأمير تركي الفيصل بعد مغادرته منصبه كسفير، ومن هو المرشّح الجديد للمنصب الذي يعد واحداً من أهم الكراسي الدبلوماسية في جهاز وزارة الخارجية السعودية.

مصادر أخرى حاولت أن تضفي على عودة تركي الفيصل غمامة إعلامية من خلال الحديث عن خلافات بين تركي الفيصل والمسؤولين الاميركان مذكّرين باستقالة سابقة لتركي من لجنة الحوار الاستراتيجي المشترك بين واشنطن والرياض. ونشير هنا الى أن الأمير تركي أفشى لبعض مقرّبيه قبل عدة سنوات بأن الأميركيين هم وراء إنشاء حركة طالبان في أفغانستان بهدف مواجهة إيران، وقد اعتبر حينذاك موقفاً دفاعياً عن إتهامات أميركية للحكومة السعودية بخصوص دورها في تمويل الحركات المتطرفة في أفغانستان وفي مقدمها شبكة تنظيم القاعدة.

وكان تركي قد تولى منصب رئيس الاستخبارات العامة، خلفاً لخاله كمال أدهم، لنحو عقدين. وكان على علاقة وثيقة بموضوعات شديدة الحساسية مثل الجهاد الافغاني وشبكة تنظيم القاعدة وقائدها أسامة بن لادن، وكانت له تجارب غير ناجحة في القضية العراقية رغم علاقته بقيادات المعارضة العراقية حتى منتصف التسعينيات. وقد واجه تركي انتقادات واسعة في الصحافة الاميركية بسبب روابطه بتنظيم القاعدة. وقد اصبح الأمير تركي سفيراً للسعودية في لندن منذ العام ٢٠٠٢ ، وكان يعتبر من أكثر السفراء نشاطاً حيث اضطلع بمهمة إعادة ترميم صورة حكومته بعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر.

عودة تركي الفيصل الى الرياض بدون مراسم توديع التي عادة ما ترافق مغادرة المبعوثين الدبلوماسيين، تأتي في سياق أنباء شبه مؤكدة عن تدهور الحالة الصحية للأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية. وكان الأخير تولى منصبه في العام ١٩٧٥ بعد مقتل والده الملك فيصل، ومنذاك أصبح هذا المنصب بمثابة تكريم لعائلة الملك فيصل الذي كان أول وزير للخارجية منذ تأسيس الدولة السعودية الحديثة العام ١٩٣٢.

الحكومة السعودية التي اعتادت الصمت في مثل هذه القضايا ذات الحساسية الخاصة لم تعلق على خبر استقالة الامير تركي الفيصل بانتظار الاجراءات الرسمية الشكلية التي عادت ما يسبقها إعلان قبول استقالة أمير ما وتعيين آخر، خصوصاً وأن منصبين شاغرين سيكونان مورد تداول بين الملك وأخوته النافذين في عملية صناعة القرار، وهما السفير الجديد في واشنطن ووزير الخارجية الجديد.

سعود الفيصل الذي يعاني من رجفة في العنق لسنوات طويلة، كان قد سقط في حمام السباحة ما أدى الى كسر ذراعه، وقد خضع لعملية جراحية في أحد مستشفيات لوس أنجلس بعد حضوره جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي، وبقي في الولايات المتحدة الى ما قبل عيد الفصح.

تدهور الحالة الصحية للأمير سعود الفيصل دعّمت شائعات حول احتمال حلول الامير تركي الفيصل مكان أخيه في منصب وزير الخارجية. وبرغم أن هذا التبدّل لن يحدث تغييراً يذكر في السياسة الخارجية السعودية خصوصاً فيما يرتبط بالقضايا الاقليمية الراهنة وعلى رأسها التوتر في العراق، أو حتى في السياسة الاقتصادية والسياسية المشتركة في الشرق الاوسط، وخصوصاً بعد المحادثات التي أجراها نائب الرئيس الاميركي ديك تشيني مع الملك عبد الله الشهر الماضي حول العراق وقضايا أخرى في المنطقة، الا أن تسلّم الامير تركي الفيصل حقيبة الخارجية قد يؤدي الى سحب بعض الصلاحيات من بعض الامير بندر بن سلطان، رئيس مجلس الأمن الوطني الذي كان يمارس دور وزير الخارجية خلال الشهور الفائتة. بكلمات أخرى، لا يبدو أن استقالة الأمير تركي الفيصل وحتى تسلّمه حقيبة الخارجية ستحدث تغييراً من أي نوع في السياسة الخارجية، ما لم تكن تنطوي عملية توزيع المناصب على مفاجئات غير مدركة وهو غير متوقع خصوصاً بعد أن تم حسم موقع الأمير بندر بن سلطان الذي أصبح قوياً بعد توليه منصب رئيس مجلس الأمن الوطني، والذي كانت شائعات كثيرة تحدثت بعد عودة بندر الى الرياض بأنه سيتولى حقيبة الخارجية، الا أن الأخيرة باتت محسومة بكونها جزءً من إلتزام العائلة المالكة الأدبي للملك فيصل.

تركي الذي تخرّج في جامعة جورج تاون العام ١٩٦٨ سيعود لفترة قصيرة في يناير القادم بعد موسم الحج، لتوديع زملائه وموظفي السفارة وبلا شك الاصدقاء في الادارة الأميركية.

بيان سلفي موتور
السعوديون يموّلون جماعات عنفية في العراق

رغم المساعي المبذولة من قبل قيادات سياسية ودينية عراقية وعربية وإسلامية من أجل لجم العنف وقطع الطريق أمام المحرّضين على الحرب الأهلية في العراق والتي يخشى من اتساع نطاقها لتشمل رقعة واسعة من الإقليم المجاور، يبدو هناك من يدفع نحو الحرب على قاعدة مذهبية، عبر إصدار بيانات تقف وراؤها شخصيات دينية سلفية معروفة بضلوعها في تعميم الفكر الديني المتطرف.

فقد أصدرت مجموعة من رجال دين سلفيين في السعودية بياناً نشره موقع (المسلم) على شبكة الانترنت في السادس عشر من ذي القعدة بياناً اتسم بلغة موتورة تجاوزت كل الحدود الأخلاقية والشرعية في التعاطي مع قضية

خطيرة يشهدها العراق والمنطقة بصورة عامة وتنذر بحرب شاملة على قاعدة مذهبية مفتعلة. فقد وقع ٣٨ من المشايخ السلفيين البيان الذي حمل عنوان (نداء لأهل السنة في العراق وما يجب على الأمة من نصرتهم)، حيث فتح البيان النار على الداخل والخارج. وبدلاً من الدعوة الى نبذ العنف وحقن الدماء، طالب الموقعون علماء المسلمين بالاصطفاف المذهبي تحت شعار فضح ما وصفوه بـ (المخططات الرافضية) على قاعدة أن العراق يتعرض لما اعتبروه (تآمر صليبي صفوي رافضي) وأن الاستيلاء على العراق يهدف تحقيق (شراكة بين الصليبيين والرافضة الصفويين)، وأعاد البيان التأكيد على مخطط الهلال الشيعي الذي تحدث عنه الملك الاردني عبد الله الثاني قبل سنتين.

لغة البيان عكست الرؤية التاريخية والعقدية السلفية، ولم تخرج عن سياق الموقف التقليدي الذي وجد أصحابه في ما يجري على الساحة العراقية مبرراً لإعادة انتاجه وتعميمه بصورة موتورة، بحيث تجاوز أصحاب البيان الواقعة العراقية ليفتحوا الصراع على أفق واسع يهدد التعايش المشترك بين المسلمين ومبدأ التسامح الديني بين المذاهب الاسلامية كافة في بقية الدولة بما فيها المملكة السعودية.

انشغل البيان طويلاً بإحياء الخلافات التاريخية والمذهبية، ولم يخرج عن وظيفة شحن النفوس وتعبئة مشاعر الخصومة لدى الأتباع، تحت لافتة الدفاع عن أهل السنة في العراق. يقول البيان في أحد فقراته الموتورة (ولم تترك أحداث العراق للرافضة الإثني عشرية وأشياعهم من سائر فرق الباطنية من سربال ولا ستر ولا تقية، فقد أظهر الله سرهم علانية، وفضحهم على رؤوس الأشهاد؛ لمن كان له قلب وسلم من الهوى؛ فقد سارعوا في هوى الصليبيين واحتضنوهم وحموا ظهورهم، وتخندقوا جميعاً في حرب العراق وتقسيمه. لقد أثبتوا بصورة عملية كل ما كان مسطورًا عندهم في كتبهم مما كانوا يخادعون المسلمين بعكسه تقية، ففي نشوة النصر لم يتمالكوا أنفسهم، فظهرت أخلاقهم المرذولة، وعقائدهم البغيضة، فقالوا وفعلوا ما يشهد لهم بأنهم أمة واحدة مع تعدد مذاهبهم وبلدانهم وأجناسهم، وأن مايفعلونه في ديار أهل السنة من بيعة وطاعة ومهادنة، ماهو إلا مداراة ومصانعة حتى تتهيأ لهم الظروف)، وهنا تبدو النقطة المثيرة للانتباه، حيث وضع أصحاب البيان كل الشيعة في خانة الخصوم، متناسين أن على مقربة منهم شيعة يتعايشون بسلام منذ قرون مع نظرائهم السنة سواء في داخل السعودية أو دول الخليج الأخرى، فمالذي يدفع أصحاب البيان الى تجاهل هذه الحقيقة وتعميم المشهد العراقي من أجل تشويه حقائق أخرى تهدد قواعد العيش المشترك وتهديد السلم الأهلي، وفوق ذلك كيف سمحت الحكومة السعودية لمثل هؤلاء الموتورين أن يفصحوا عما يجيش في نفوسهم من مشاعر منفلتة تهدد الوحدة الداخلية وتنذر بشر مستطير.

من اللافت أن البيان وبعد مقدّمة طائفية مطوّلة يناشد (من يحمل همّ الأمة أن يتقوا الله في أمتهم، وأن لايكونوا معول هدم فيها، وأن يعملوا جاهدين على أن لاتكون العراق ساحة لتجذير الخلاف والفرقة والتناحر)، ما لم يكن أصحاب البيان قد أخرجوا طائفة كبيرة من المسلمين من هذه الأمة!! خصوصاً وأن ما جاء في فقرات لاحقة من البيان تؤكد ذلك حيث رسم الموقعون خارطة طريقة لـ (معاشر المسلمين) تشتمل على (توعية عموم المسلمين بخطر الرافضة) و(فضح ممارسات الرافضة على كل المستويات واستخدام كافة المنابر والمحافل والمناسبات، بل وإقامة لقاءات خاصة بهذه القضية..) و(الوقوف المباشر مع إخواننا أهل السنة في العراق، ودعمهم بكل أساليب الدعم المدروسة المناسبة، حتى تنجلي عنهم هذه المحنة..).

تجدر الاشارة الى أن جميع المشايخ الذين أصدروا البيان هم موظفون حكوميون. ويأتي بيانهم عقب موقف نشره مستشار أمني للسفير المستقبل الامير تركي الفيصل في صحيفة الواشنطن بوست يحث فيها السعوديين على تقديم المساعدة لدعم السنة في العراق، وبعد الموقف السعودي الذي نشرته صحيفة نيويورك تايمز في الثالث عشر من ديسمبر حيث ذكرت بأن الملك عبد الله أبلغ نائب الرئيس الاميركي ديك تشيكي خلال زيارته الرياض بأن (السعودية ستقوم بتميل سنة العراق في حربهم ضد الشيعة عقب إنسحاب القوات الاميركية)، ثم التهويل من الوضع الأمني في العراق، كما جاء على لسان الملك عبد الله من أن المنطقة على برميل بارود يوشك أن ينفجر، وخلو البيان الختامي للقمة الخليجية في الرياض من دعوة لحقن الدماء ودعم جهود المصالحة العراقية.

من جهة ثانية، ذكرت وكالة الأسوشيتد برس في الثامن من ديسمبر بأن مواطنين سعوديين يدفعون ملايين الدولايات لناشطين سنة في العراق وأن الكثير من المال يتم إستعماله لشراء الأسلحة ويشمل صواريخ مضادة للطائرات محمولة على الكتف، بحسب مسؤولين عراقيين وآخرين مطلعين على تدفق الاحوال السعودية الى العراق.

وقد نفى مسؤولون سعودين بأن يكون أي من المال قد أرسل الى العراق لمحاربة الحكومة والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة.

ولكن تقرير مجموعة دراسة العراق الأميركية ذكر بأن السعوديين هم مصدر تمويل المقاومين العرب السنة. وبحسب مقابلات أجرتها وكالة أسوشيتد برس مع سائقي شاحنات وصفوا الصناديق التي يحملونها من المال النقدي من السعودية الى العراق بأنها موجّهة الى المتمردين.

وأخبر مسؤولان عراقيان رفيعا المستوى رفضا الكشف عن إسميهما بسبب حساسية القضية، بأن معظم المال السعودي يأتي من تبرّعات خاصة، أي الزكاة. وعلّقت الوكالة بأن بعض السعوديين يعرفون بأن المال يرسل الى المقاومين العراقين، ولكن هناك سعوديين يعطون الزكاة الى العلماء الذين يقومون بدورهم بتحويلها الى العراق.

وذكر مسؤول عراقي بأن ٢٥ مليون دولاراً من الأموال السعودية تم تحويلها الى عالم سني كبير في العراق وقد جرى استعمالها لشراء الاسلحة، من بينها صواريخ ستريلا المضادة للطائرات، وقد تم شراء هذه الصواريخ من شخص ما في رومانيا عبر السوق السوداء.

يقول المسؤولون العراقيون بأن الأموال تتدفق على العراق من السعودية منذ غزو العراق من قبل قوات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. وقد نفى مسؤولون سعوديون بأن تكون بلادهم مصدراً رئيسياً للدعم المالي للمقاومين في العراق، وقالوا بأن ليس هناك أي تمويل إرهابي منظم، ولن نسمح بمثل هذه الأعمال غير المنظمة، على حد قول منصور التركي الناطق بإسم وزارة الداخلية السعودية.

ولكن مجموعة دراسة العراق قالت بأن تمويل المقاومة السنية تأتي من أفراد داخل السعودية ودول الخليج الاخرى. وأكد ذلك مسؤولون عراقيون بقولهم أن التمويل يذهب الى القيادة السياسية السنية في العراق التي تقوم بتوزيعه. قسم آخر من الأموال، حسب قولهم، يحوّل الى المقاومين. وتشمل شبكة التوزيع سائقي الشاحنات والباصات.

وبحسب عدد من السائقين الذين قابلتهم وكالة اسوشيتد برس في عدد من العواصم الشرق أوسطية قالوا بأن السعوديين يستغلون المناسبات الدينية مثل الحج والعمرة كغطاء لتحويل الأموال، وأن بعض الأموال التي يتم تحويلها الى العراق يجري تحميلها في الباصات بعد عودة الحجاج. ويقول هؤلاء السائقون بأن السعوديين يرسلون صناديق مملوءة بالدولارات ويطلبون منهم إيصالها الى عناوين محددة في العراق، وقد تعرّض بعضهم للتهديد بالقتل في حال رفض إيصال تلك الأموال لشخصيات محددة داخل العراق.



(شعار حماية السنة في العراق)

خيارات التدخل السعودي في العراق

د. مضاوي الرشيد

لكل تدخل عسكري صريح ومفضوح شعار يغطي صراحته ويضلل اهدافه الحقيقية. ومن هذا الباب جاءت تصريحات مستشاري الأمن السعوديين عن الدور المستقبلي الذي ستلعبه السعودية في حال انسحاب القوات الامريكية المحتلة للعراق. ترفع السعودية اليوم شعار (حماية اهل السنة في العراق)، وهو شعار خلاب جذاب، تحشد خلفه النفوس، وتؤجج اكثر المشاعر بدائية وهمجية. وهي مشاعر تعد بتأجيج نار فتنة هي بالفعل قد بدأت والتهبت. رفع هذا الشعار في لحظة خاصة يمر بها النظام السعودي، ولها علاقة بالداخل السعودي نفسه، وليس بالوضع السنّي العراقي.

اكثر من اي وقت مضى يشعر النظام السعودي انه بحاجة الى موقف ينتشله من حالة التشرذم الداخلي، وتململ رعيته ذات الاكثرية السنية من سياساته الداخلية والاقليمية والعالمية. داخليا، يمر النظام السعودي بمرحلة تشكك فيها اطياف كثيرة في مواقفه السياسية، بدءا بقبوله ضمنيا بخطة الولايات المتحدة لاحتلال العراق، مرورا بقبوله بالموقف المتفرج على مذابح الفلسطينيين السنّة، التي تقوم بها اسرائيل بمباركة امريكية، وصولا الى تقويض دعائم المجتمع اللبناني في مرحلة ما بعد حرب اسرائيل الصيفية.

التململ السعودي الشعبي الداخلي يظهر بوضوح لكل متابع للسياسة المحلية وتطورها، حيث ان هذه السياسة تطل برأسها بشكل ملتو ومعوج من خلال انشطار المجتمع السعودي بدعم النظام ذاته الى فصيلين يتحاربان ويتعاركان في المنتديات الثقافية والأدبية والحوارات المسماة وطنية. يعلم النظام ان تصدع الداخل السعودي لن يحله سوى الانخراط في حرب الشعارات، ونصرة سنّة العراق جزء من استراتيجية نظام يقف حائرا امام بروز تيارات لم يعد باستطاعته كبح جماحها في الداخل ذاته.

وبما ان كل السياسة محلية، جاءت مقالات المستشار الامني، او ما يسمى كذلك، لتعد الشعب السعودي بنصرة سنّة العراق من باب انتشال النظام من مأزقه الحالي. هذا الخطاب يروق ايضا لقراء الواشنطن بوست، والذي يرسم لهم مأزق العراق وكأنه سيكون أسوأ بكثير عندما تنسحب القوات الامريكية، حيث ستدخل السعودية الى حلبة المصارعة بكل ثقلها النفطي وليس العسكري، اذ لا عسكر لها كما ثبت تاريخيا، ستطفح بئر النفط وتفيض بمحتوياتها لتغرق السوق وتكسر الاسعار، وهذا طبعا يروق لمستوردي النفط، وستضرب عدو امريكا الأول ايران حتى ترتدع، ويتم تحجيمها بعد ان عانت من تضخم الأنا، ومقابل هذا التضخم ستقوم دولة الخيلاء السعودية بواجبها الديني تجاه السنّة، تماما كما حددته الولايات المتحدة.

يذكرنا هذا الموقف بموقف سعودي عمره اكثر من نصف قرن، عندما كانت بريطانيا تتفاوض مع الاردن لسحب جيشها وانهاء وجودها العسكري في الاردن، حينها هدد ملك السعودية بأنه سيعود ويطالب بمعان والكرك في حال انهاء هذا الوجود البريطاني.

واليوم تهدد السعودية بالتدخل في العراق في حال خروج الجيش الامريكي لحماية السنّة، وكأنها تطرح نفسها بديلا لاحتلال لم يحم السنّة، بل أشعل نار الفتنة بين اطياف المجتمع العراقي.

ما يهمنا اليوم هو الخيارات السعودية المتاحة لتفعيل التدخل السريع في العراق تحت شعار (حماية السنّة) ونصرتهم. لا يوجد في السعودية قوات تدخل سريعة، ولكن فيها من السيولة كما هو معروف لتدخل عن طريق الـProxy - رابط تحركه من الرياض بعد ان يتحرك رابط واشنطن - الرياض.

اي رابط ستستعمل السعودية في غياب التدخل المباشر؟ فالعمل العسكري السعودي منذ ايام الكابتن وليام شكسبير ووصولا الى الجنرال شوارتزكوف يظل رهينة هذه الشخصيات، والتي قد تطغى على فرسان الصحراء في ساحة الوغى، رغم ان هؤلاء الفرسان يظهرون في الفروسية الاسطورية ما يملأ مجلدات وموسوعات كبيرة.

هل سيكون الرابط المهيء والمنفذ

للتدخل السعودي شيخ العشيرة الذي يستضاف في الرياض، ويعطر ويبخر ويكسي بالثياب التقليدية، ويؤتى من الأتاوات ما يجعل باستطاعته تجييش عشيرته؟ ام هو البعثي المرتد والذي يأتي معطرا مبخرا جاهزا لحلقات اعلامية وترويج منظم على شاشات الفضائيات السعودية، والذي يحسب على أهل السنّة والجماعة، من مبدأ البراغماتية، رغم انه يجمع بين التشيّع والعلمانية، ام هو الشيوعي سابقا و(المتلبرل) حاليا بعد دروس في اللبرالية درسها بعد احتلال العراق في مراكز الابحاث الامريكية الحرة، او المسماة هكذا؟ ام هو عالم دين يصاغ في قالب اشبه ما يكون بقالب هيئة كبار العلماء السعودية؟ ام انه ناشط اسلامي يستقطب وينتقى من جوقة حكومة المنطقة الخضراء العراقية، كما يحصل حاليا للتيارات الحركية السعودية، والتي ترى كفرا بواحا في كل مكان خارج السعودية، وتغض البصر عن مثله داخل هذه الحدود؟ واخيرا هل الرابط سيكون أبو حمزة و أبو ذر المهاجرين اللذين قطعا الأمل في أمّة الاسلام السعودية، بعد ان خدرها النفط وضللها النظام السعودي؟

سيكون الإختيار صعبا امام هذا الموزاييك المعقد والمتشابك في مرحلة حصل فيها من التقاطع والتصادم والتشرذم ما يجعل النظام السعودي في حيرة من أمره.

ليس هناك من شك ان المستشارين سيختارون الأكثر تهيؤا لقبول التدخل السعودي الموعود، خاصة بعد ان تتم دراستهم من قبل الدارسين الامريكيين المعروفين. وسيبرز الرابط المختار قريبا، بل ربما يعلن عنه بشكل مباشر.

ينذر التدخل السعودي الموعود بتفجير المنطقة، ليس العراقية فقط بل العربية، كلها. ستكون حربا عشوائية لن تستطيع السعودية ذاتها ان تحمي نفسها منها بجدار او ما شابه ذلك. تعلم السعودية جيدا ان تداعيات تدخلاتها في دول الجوار بدأت بافغانستان، حيث لم تستطع ان تستوعب تداعيات المرحلة الافغانية، ولكنها لا تتعلم دروسا من تاريخها، اما بسبب قصر النظر، واما بسبب تبنيها للمصلحة الضيقة والتي تحصر ببقاء الملوك على العروش وتحت حماية ووصاية خارجية، حتى ولو كان هذا البقاء على حساب شعب كامل يعاني من مشاكل اجتماعية وسياسية وحتى نفسية من كثر التناقضات التي يعيشها.

لن ينتشل شعار نصرة (سنّة العراق) وتحجيم المد الايراني الشيعي، النظام السعودي من مأزقه الحالي، ولربما يستطيع الشعار ان يحل الأزمة في المرحلة الحالية، ولكن في المدى البعيد ستكون عاقبة تمويل الحرب الاهلية العراقية وخيمة قد تطيح بأكثر العروش حماية، تماما كما حصل لملوك اوروبا عندما دخلوا في صراع مرير، ومولوا حروبا دينية راح ضحيتها من الكاثوليك والبروتستانت ما جعل هؤلاء ينفضون عنهم الوصاية الملكية التي أججت صراعاتهم العقدية، وغذت حروبا طويلة، خرجت منها اوروبا بتركيبة تختلف تماما عن نمطها السياسي الذي عهدته خلال عصورها السابقة.

يقتتل اليوم السني والشيعي في الساحة العراقية وفي ساحات الانترنت بتغذية ملوك العرب ورؤسائهم، بمعاونة الجيران القريبين والبعيدين. تدخل السعودية الصريح في حرب العراق لن يمر بسلام ولن تخرج منه القيادة السعودية منتصرة، اذا كنا نقرأ التاريخ لنستفيد من دروسه وليس لنمجده ونعيش على اطلاله. سينغمسون في المستنقع العراقي كما انغمس غيرهم، وسيخرجون بهزيمة واضحة وصريحة. كذلك لن ينتصر رابطهم مهما احسنوا الاختيار، اذ ان معطيات الوضع العراقي وافرازات الاحتلال الامريكي ليست بمستوعبة بعد على صعيد الداخل السعودي والعربي الاقليمي. افرزت هذه الساحة عنفا معولما من جهة ومخصخصا من جهة اخرى. تفيض المنطقة بالسلاح الشارد والذي يجد طريقه الى زنود المغامر والمقامر والمأجور والوطني الصادق.

المنطقة اليوم انتقلت من مرحلة العنف المركزي والذي تحتكره الاجهزة العسكرية والاستخباراتية، الى مرحلة العنف اللامركزي والذي يعبر عن نفسه بطرق مختلفة منها حركات مقاومة واخرى مرتزقة مأجورة. وبينما يظل العنف المركزي مدعوما الا انه اثبت عدم جدواه في استيعاب انماط مختلفة من العنف المخصخص والمستشري في بنية المجتمعات العربية من محيطها الى خليجها. بعض هذا العنف يدعم، بل يخلق، من قبل الانظمة ذاتها ليحارب نيابة عنها. هذا الوضع لا يسهل استيعابه مهما استورد من طائرات واجهزة قمعية، اذ انه يجد المخبأ الآمن في خلايا المجتمع بتركيبته المعقدة القبلية والدينية والاثنية. خصخصة هذا العنف افراز مباشر لسياسة القمع المتبعة من قبل الانظمة بما فيها السعودي، ووعد السعودية الجديد ما هو الا امتداد لسياسة عمياء وجبانة، ترفض ان تعترف بهزيمة ليس فقط سياستها الداخلية بل ايضا سياستها الاقليمية.

تتلون السعودية في مواقفها السياسية حسب الظروف، ولكن لها ثابتا واحدا متفقا عليه، الا وهو المضي في المشروع الامريكي من نيكاراغوا الى افغانستان مرورا بالعراق ولبنان. نتمنى ان يعي سنّة العراق مخاطر الانزلاق في المخطط السعودي الجديد، فيقرروا ان عدو عدوي ليس دوما صديقي.

عن القدس العربي، ٢٠٠٦/١٢/٦

الملك ينسجم مع طبيعته



بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
ديوان رئاسة مجلس الوزراء

برقيـــة

" تعميم "

صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام
نسخة لكل وزارة ومصلحة حكومية
وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها
نسخة للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات

نُشير إلى قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٤ وتاريخ ١٤٢٥/٧/٢٨هـ المبلّغ ببرقية سمو رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ٤٢٩٧٤ وتاريخ ١٤٢٥/٨/٢١هـ الذي نص على التأكيد على الجهات المعنية باتخاذ ما يلزم لتطبيق النصوص النظامية ذات الصلة، في حق أي موظف يخل بواجب الحياد والولاء للوظيفة العامة مهما كانت طبيعتها (مدنية أم عسكرية)، وذلك بمناهضته لسياسات الدولة أو برامجها من خلال المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في إعداد أي بيان أو مذكرة أو خطاب بشكل جماعي أو التوقيع على أي من ذلك، أو من خلال المشاركة في أي حوار عبر وسائل الإعلام أو الاتصال الداخلية أو الخارجية، أو المشاركة في أي اجتماعات، أو التستر على هذه المشاركة هدفها مناهضة تلك السياسات أو البرامج.

ونرغب إليكم التأكيد على الجهات المختصة بالعمل وفقاً لما قضى به قرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه.. فأكملوا ما يلزم بموجبه.،،،



عبدالله بن عبدالعزيز
رئيس مجلس الوزراء

مهر الملك عبد الله تعميماً كان قد صدر قبل سنتين يشي بالتزامه بنهج سلفه في التعامل مع الحريات العامة، بالرغم من الحديث عن رزمة إصلاحات قام بها منذ إعتلائه العرش في الثلاثين من أغسطس العام ٢٠٠٥. لا يمثل التعميم إقلاعاً عن خط التقاليد السياسية التي جبلت عليها العائلة المالكة، فهو يعيد الملك الى وضعه الطبيعي، بكونه سليل أسرة ألفت العيش مع واحدية صارمة تكفل لها سلطة موحدة، متماسكة، وجبروتية. وقبل الاسترسال في قراءة خلفيات التعميم، نضعه أمام القارىء:

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
ديوان رئاسة مجلس الوزراء
رقم الصادر: ٧٥١٥/م ب
تاريخ الاصدار: ١٤٢٧/١٠/٢١
برقية

تعميم

صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام
نسخة لكل وزارة ومصلحة حكومية وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها
نسخة للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات

نشير إلى قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٤ وتاريخ ١٤٢٥/٧/٢٨هـ المبلغ ببرقية سمو رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ٤٢٩٧٤ وتاريخ ١٤٢٥/٨/١٢هـ الذي نصّ على التأكيد على الجهات المعنية باتخاذ ما يلزم لتطبيق النصوص النظامية ذات الصلة، في حق أي موظف يخل بواجب الحياد والولاء للوظيفة العامة مهما كانت طبيعتها (مدنية أم عسرية)، وذلك بمناهضته لسياسات الدولة أو برامجها من خلال المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في إعداد أي بيان أو مذكرة أوخطاب بشكل جماعي أو التوقيع على أي من ذلك، أو من خلال المشاركة في أي حوار عبر وسائل الإعلام أو الاتصال الداخلية أو الخارجية أو المشاركة في أي اجتماعات، أو التستر على هذه المشاركة هدفها مناهضة تلك السياسات أو البرامج.

ونرغب إليكم التأكيد على الجهات المختصة بالعمل وفقاً لما قضى به قرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه..فأكملوا ما يلزم بموجبه.،،،

عبد الله بن عبد العزيز
رئيس مجلس الوزراء

ليس في التعميم جديد، ومورد الجدّة فيه أنه حسم أمراً خلافياً لدى بعض المتفائلين والمراهنين على الملك عبد الله لإدارة دفة الاصلاح السياسي، وإرساء أساس المجتمع المدني وإطلاق الحريات العامة. كان واضحاً منذ إعتلائه دفة الملك أن مسيرة التغيير تعطّلت حتى في بعدها الشكلي، خصوصاً بعد سلسلة التسويات السياسية التي نجحت الحكومة السعودية في التوصّل اليها مع حلفائها الدوليين وخصوصاً الولايات المتحدة والغرب عموماً، وهو ما أرادته العائلة المالكة من الحوار الوطني، وتصحيح المناهج، وتعديل بعض التشريعات الخاصة بالاستثمارات الاجنبية وصولاً الى قبول السعودية تبني مبادرة سلام مع الدولة العبرية.

المراهنون على الملك عبد الله حمّلوه ما لاطاقة له عليه، وألزموه بما لم يلزم به نفسه، وأسبغوا عليه من النعوت ما لا ينسجم وقدراته الذهنية والنفسية.. أرادوه إصلاحياً، فلم يكن للإصلاح نصيب من نهجه سوى كلمات أعجمية لا يتقن لفظها، وأرادوه قومياً فخرج عليهم بزي أميركي يكاد يتفجّر قبر سلفه، فهد، لفرط ما أوغل عبد الله في أميركية شوهاء، فقد بارك المشروع الأميركي بنكهته الاسرائيلية وصار قطب الاعتدال في معسكر رايس.

كان الاعتقاد بأن صورة الملك عبد الله في الخارج ستكون صالحة للاستثمار في مشاريع سياسية قومية ودولية، فجاءت النتائج وخيمة، فمنذ وصل الى العرش توترت علاقات دولته مع أغلب دول الجوار: العراق، سوريا، ايران، قطر، عمان، فيما اقتصرت علاقاته الدبلوماسية على حكومتين عربيتين مثيرتي للجدل وهما مصر والاردن جمعته بهما مصلحة أميركية وإسرائيلية.

داخلياً، لم يفلح الملك عبد الله في تسويق نفسه بين القوى السياسية الوطنية، ومع انهيار الاوضاع المعيشية على وقع الانهيار المريع في سوق الأسهم خسر الملك بقية الرهان على صنع كاريزمية وهمية، تستمد مقوماتها من قدرته على الاقتراب من توقعات الناس ومعاناتهم. الاصلاحيون الذين أوهمهم بأنه سند قوي لمطالبهم، وقعوا في قبضة أجهزة الأمن برضى منه، وحين تم الافراج عنهم لاحقاً أكرهوا على توقيع تعهدات بالصمت، فيما حرموا من السفر للخارج، فخرجوا من السجن الصغير الى السجن الكبير، بعد أن ضيّقت عليهم وزارة الداخلية الآفاق في أرزاقهم واعمالهم وحريتهم في الحركة والتعبير والعيش الكريم.

بقي عادياً في تعاطيه مع مطالب الغالبية الساحقة من الأفراد، وأصبح أقل من عادي حين دخل في أتون قضايا مصيرية داخلية وخارجية، وكأن هناك من أراد استدراجه الى نقاط تميّزه كيما يحرقوها الواحدة تلو الأخرى، منها ما راج عنه انحيازه الى القضايا القومية ومناوئته للأغراض الغربية في بلاد العرب، فأصبح خصماً لكل ما هو عربي، كما ظهر بجلاء خلال العدوان الاسرائيلي على لبنان بل جرى تأهيله للعب دور السمسار لعملية سلام مع الدولة العبرية.

الرجل أخفق في تحقيق أدنى هدف يتناسب وحجم الأوهام التي أحيطت به، ونجح الفريق المحيط به من دبلوماسيين وأمراء في إخضاعه بصورة شبه كاملة تحت تأثير الجوقة المهيمنة على العملية السياسية أي الأمراء السديريين وحلفائهم. وبرغم ما ينطوي عليه هذا الرأي من تبرئة للضمير السياسي لدى الملك، الا أن الأخير لا يبدو أنه راغب في الأصل بمخالفة الخط التقليدي الذي تسير عليه العائلة المالكة وتعضده الادارة الاميركية وحلفائها الأوروبيين.

آخر أنجازات الملك عبد الله في مجال الحريات العامة، التضييق على المنتديات الثقافية كما جاء في بيان أصدره حوالى ١٠٠ من المثقفين والناشطين الإصلاحيين السعوديين من بينهم نساء في العاشر من ديسمبر حيث جاء في البيان (تابعنا ما تتعرض له بعض هذه المنتديات من تعهدات بإغلاقها) أو (الطلب منها التوقف عن القيام بأي نشاط ثقافي الا بعد الحصول على ترخيص رسمي من الجهات الأمنية).

أعلام الحجاز

يماني

(١) سعيد بن محمد بن أحمد بن عبد الله، المدعو عبده بن صالح بن عبدالله بن سعيد ابن القاسم بن شرف بن الحسن بن ناصر بن قائد. والشيخ سعيد المكي الشهير بيماني بدون أل (١٢٦٥هـ - ١٣٥٢هـ). ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، والتحق بحلقات علماء المسجد الحرام فتلقى عن السيد أحمد دحلان، والسيد بكري شطا، وأخذ عنهما، كما أخذ عن السيد أحمد بن حسن العطاس والسيد حسين بن محمد الحبشي المكي، والسيد علي بن محمد الحبشي والشيخ سعيد بن علي المرجي الأزهري، والشيخ رحمة الله العثماني الهندي، مؤسس المدرسة الصولتية. وأجيز بالتدريس فتصدر له بالمسجد الحرام، وأخذ عنه عدد كبير من طلاب العلم، ومنهم أولاده صالح وحسن ومحمد، والشيخ أحمد ابن يوسف قستي، وزبير بن الحاج أحمد اسماعيل الفلفلائي، والشيخ صالح بن محمد الشهير بابن إدريس الكلنتي وغيرهم.

رحل الى زبيد في سبيل طلب العلم والى المدينة المنورة، وأخذ عن علمائها، ولازم الشيخ رحمة الله العثماني، والسيد أحمد دحلان في رحلة العلماء التي سافرت الى المدينة المنورة. كان مشهوراً بالورع والتقوى والزهد في الدنيا، وكثيراً ما رُشح للقضاء فاعتذر واصرّ وتهرب خشية من أن يشغله عن عبادة الله، ونشر دينه بين طلاب العلم. وكانت له خلوة بالداودية يعتكف فيها أكثر الأوقات لا سيما في شهر رمضان. وكان رحمه الله يدخل المسجد الحرام الثلث الأخير من الليل فيقضيه في طواف وذكر وعبادة.

وكانت أغلب دروسه في التفسير والحديث والفقه، وكان مقروءه ابنه حسن، وكان يفسر لتلاميذه الآيات تفسيراً يلائم عقولهم، بتوضيح غامضها دون أن يتوسع في الموضوع حرصاً على الزمن ونفع طلابه، الذين منهم أبناؤه والسيد عبد الحميد الخطيب، والشيخ أحمد ناضرين والشيخ محمود زهدي، والشيخ غزالي ابن محمد يوسف خياط، والشيخ علي بنجر وغيرهم ممن نشروا العلم في وطنهم وفي الشرق الأقصى. وفي سنة ١٣٤٤هـ قام برحلة الى أندونيسيا يرافقه فيها أبناؤه، فكان لا ينزل بلداً إلا وتقام حفلات تكريم وتقدير من طلابه المنتشرين في تلك الجهات. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(١).

(٢) حسن بن سعيد بن محمد بن أحمد بن عبد الله يماني (١٣١٢ - ١٣٩١هـ). إمام الفقه الشافعي في عصره بلا منازع. ولد رحمه الله بمكة المكرمة ونشأ بها، وتلقى على والده ثم على نخبة من علماء المسجد الحرام، والتحق بالمدرسة الصولتية وتخرج منها، ولازم الشيخ عبدالرحمن الدهان ملازمة تامة وتخرج على يديه، وأجيز بالتدريس في المسجد الحرام سنة ١٣٣٠هـ، فتصدر للتدريس والتف حوله عدد من طلاب العلم من شتى الأقطار الإسلامية، وتخرج على يديه كثير من طلبة العلم في المسجد الحرام وفي منزله. عمل نائباً لرئيس هيئة التمييز الشرعي مع قيامه بالتدريس في المسجد الحرام. ثم رحل الى أندونيسيا وماليزيا واختير في ماليزيا لمنصب الإفتاء، وظل به الى أن عاد الى مكة المكرمة بعد الحرب العالمية الثانية، واستأنف التدريس في المسجد الحرام وفي منزله الى حين وفاته رحمه الله.

وممن تتلمذ عنه المرحوم السيد محمد بن السيد علوي مالكي، الذي ترجم له بقوله: (فضيلة مولانا الشيخ حسن يماني، هو إمام الفقه بلا منازع في عصره، وقد لازمته آخر حياته - بين ١٣٨٠ الى ١٣٩١ هـ - بأمر سيدي الوالد رحمه الله تعالى، وكان يخبرنا رحمه الله عن أحواله وتاريخ حياته، ويحدثنا عن شيوخه. وأخبرني بأنه لقي أئمة كبار في العلم وفي الطبقة، واستجازهم وروى عنهم، ومنهم العلامة المعمر الشيخ محمد حسب الله، وهو بروايته عنه يساوي السيد الدحلان. كما أخبرني أنه يروي عن الإمام العارف بالله المرشد الحبيب أحمد بن حسن العطاس، ومفتي مكة الإمام حسين الحبيشي، وفقيه الشافعية ومفتيهم السيد محمد سعيد بابصيل، ومنهم محدث الشام السيد محمد بدر الدين، ومنهم الشيخ المعمر السيد عثمان شطا. ولم ينقطع عن الدرس والتدريس والفتيا والإفادة مدة حياته، وحتى في أثناء مرضه وهو على فراشه كان يهتم بذلك ويفرح به ويستقبل الطلاب المستفيدين والمستفتين. وقد جمعتُ له ثبتاً بشيوخه ورواياته، وخرجت أسانيده الى كتب الحديث) (٢).

(١) عبد الجبار، عمر. سير وتراجم، ص ١٢٠. وكذلك با سلامة، محمد أبو بكر. في حياتهم. البلاد، في ٦/٧/١٤٠٤هـ، ص ١١.

(٢) مجلة التضامن الإسلامي، جـ٤،٥/١٠/١١/١٣٩١هـ، ص ٢٧. وكذلك باسلامة، محمد أبو بكر. في حياتهم، البلاد، في ٢٥/٨/١٤٠٤، ص ١٠-١١. وأيضا البلاد في ٦/٧/١٤٠٤، ص ٥.

غزوة اليمامة!!

الحمد لله الذي نَصَرَ عبده وأعزَّ جنده وهزم الليبراليين في اليمامة وحده، وصلى الله على نبي الحسبة والجهاد ورضي الله عن حفدة الصحابة الذين مزقوا أجساد الفسقة والعلمانيين بحراب الحسبة والجهاد.

فقد سألني أحد ألإخوة في الله عن أخبار غزوة اليمامة، وهل كتب الله لي شرف المشاركة فيها، فآليت السكوت خشية الرياء، ولما رأيته يلح في سؤاله، لم أجد بداً من البوح بشيء مما فتح الله به علينا وذكر من رزق الشهادة ومن أسر ومن جرح من المجاهدين.

فقد اجتمع أمراء الجهاد قبل الغزوة بليلة في دار أوس بن الأرقم (الاسم الحركي للشيخ سليمان الدويش) وحضر الشيخ محمد الفراج وأبا لجين إبراهيم الدوسري، فافتتح الشيخ محمد الجلسة بذكر شيء من فضائل الجهاد وسننه وأحكامه، ثم رفع أبا مالك سليمان الدويش يده وهو يصيح: (من يبايعني على الموت) فبايعناه، فسميت (بيعة اليمامة). ثم قال الشيخ سليمان حفظه الله: والله لقد أتيتهم بالذبح بين يدي اليمامة.

وبعد أن تمت البيعة انطلقنا واغتسلنا بماء وسدر، ولبسنا أكفاننا وحنوطنا، وودعنا أهلينا وولداننا، وأدينا ما علينا من أمانات وصدقات، وصلينا العشاء جماعةً أمّنا فيها الشيخ محمد وقنت ودعا لنا بالنصر والتمكين، ثم اجتمعت السرايا بالأجمسة (جمع جُمس) والجيوب والهايلكسات (جمع هايلكس) وتعانق المجاهدون وهم يرددون: (الموعد الجنة في أحضان الحور العين إن شاء الله).. وسالت الدموع، وعلت الشهقات، وصاح صائح لا يدرى ما هو:

خندقي قبري وقبري خندقي	وزنادي صامتٌ لم ينطقِ
فمتى ينطق رشاشي متى	لهباً يصبغ وجه الشفقِ
ومتى أخلعُ قيداً هدّني	وثياباً نسجت من قلقِ

ثم انطلقنا تظللنا سحائب الرحمة والمغفرة والرضوان، حتى أن إشارات المرور كلها مضيئة باللون الأخضر، وكأنها تمهد الطريق لجحافل الحق وعصبة الحسبة، أما الرادار فقد أعماه الله عنا حتى وصلنا إلى مفرق بن أم جدعان.. فاجتمعت الفيالق، ووقف الشيخ محمد بهم خطيباً وقال: ضحوا تقبل الله ضحايكم فإني مضح بمعجب الزهراني.. فإنه زعم أن الحداثة لا ريب فيها وأن العلمانية هي الحل، ما ينقم منا بنو (علمن)، إنْ هي إلا إحدى الحسنيين إما النصر وإما الشهادة. ثم عقد الشيخ لواء الميمنة لأوس بن الأرقم (سليمان الدويش) وعقد الميسرة للمغيرة بن المقوقس (الاسم الفني لمحمد الهبدان) وأمَّر على رماة النبل ربعي بن سَحْلَة السنوسي (الاسم الجهادي للشيخ أبا لجين الدوسري) ثم صرخ الشيخ محمد بالقوم: يا خيل الله اركبي، فانتفض القوم وهم يكبرون وامتطوا دوابهم وانطلقوا قبالة ميدان المعركة في كلية اليمامة.

وما أن تجاوزنا الكُبري المقابل لكلية اليمامة حتى هبت علينا نسائم باردة ما رأينا مثلها، معبوقة بدهن العود المعتق، حتى تلاعبت بلحانا، فمنّا آخذ بمشطه يمشطها، ومنا ممسك بها بيده يخللها، وعلا الهرش والحك والدعك، ورأينا ملائكة بيض تظللنا، وجيش عرمرم من طيور الخرنفع (طائر معروف) يحوم حولنا، وفي مناقيرها مناشير تسقط علينا فتاوى للشيخ صالح الفوزان عن (فضل الاحتساب).. وسمعنا صوتاً يأتي قبالة وادي لبن يقول: (ربح البيع أبا لجين).. فاقتحمنا مقرّ المسرحية من أعلاها ومن أسفلها، وأصدرنا أوامرنا أن يبقى رماة النبل في مواقعهم حتى يؤذن لهم، إلا أنهم هداهم الله استعجلوا لما رأوا فتح الله علينا، فنزلوا إلى الميدان وحصل هرجٌ وما تيسر من المرج، وعلت صيحات الشباب الغيور على دين الله: هل من جواري؟ هل من سبايا؟ وتوجهوا قبالة خدر النساء يريدون السبي لكن لم يكتب لهم منه شيء.

وقد روى لي الشيخ سليمان الدويش حفظه الله، أن أحد غلمان العلمانيين شج رأسه بالمكيروفون فأغمي عليه، ورأى في غيبوبته حورية كأنها (كميرون دياز) وقد لبست أجمل حلتها وزينتها فقال لها: ما خطبك يا جارية؟ فقالت: أنا حوريتك في الجنة بعد أن تستشهد في هذه المعركة، ثم غمزت له وقالت: (يخزي العين شو حلو، شو مرتب) فقام الشيخ وكأنه جحش هائج وصاح قائلا: ليس بيني وبين تلك الحورية إلا أن يقتلني هؤلاء! بخٍ بخ! حتى شج ثانية بكرسي على رأسه، فسال الدم على لحيته حتى امتزجت سعبولته بدمه، وقال: فزت ورب الكعبة، قالها ثلاثاً.

أما أبا لجين فتترس خلف مقعد، واخذ يزبد ويرعد من وراء جُدُر، فرآه الشيخ محمد فصرخ به: ما بالك تتولى يوم الزحف يا أبا لجين؟ فأخرج رأسه من تحت أحد الكراسي وقال: ما أنا إلا من مجاهدي النت، لا أقوى على عِراك الوغى ومقارعة الحِراب، فإليك عني يا شيخ، ثم بكى حتى ابتلت لحيته عفا الله عنه. أما الفيء، فقد أفاء الله علينا بغنائم كثيرة من ميكروفونات وسماعات وفُرُش نقلتها (هايلوكسات الصحوة) نحو بعض المراكز الصيفية والمخيمات فكان فيها خير كثير.

ثم أسر من أسر من المجاهدين وشُج من شُج، وعادت الجحافل غانمةً بفضل الله، وقد أخذ على بعض المجاهدين التعهدات وخرجوا من الأسر معززين مكرمين، وقد شُكلت لجنةٌ لمناصحتهم من المشائخ الفضلاء رأسها الشيخ/ محمد النجيمي، وأوصت بتزويجهم وصرف (جُعل مبارك) لهم، وقد أمِّنت لهم وظائف، ورد الله كيد (بني علمن) في نحورهم، نسأل الله أن يبقي لنا مجاهدينا، ويمد في غزواتنا، ويبقي لنا مشائخنا.

نقلاً عن منتديات سعودية



الحجاز - Microsoft Internet Explorer

File Edit View Favorites Tools Help

Address http://www.alhejazi.net/

الحجاز

هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفرُ الوجود ومعهدُ الآثار

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات

عزاؤنا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة

ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فزع وذعر كما أصابهم نبأ فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والعالم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحسني، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلّى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل

من نافلة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم النجديين الوهابيين من أن يفلت من بين أيديهم، فيخسروا مكانتهم الدينية، وتبقى دعوتهم المتطرفة في حدود صحرائها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، واللذان من خلالهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

زعيم الحجاز الديني: تشكيل مؤسسة غير وهابية

وإذا كانت أموال النفط قد أمدّت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرّفة بزخم غير عادي لم يتأتّى لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً الى الأبد مادامت سياسات النجديين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة.. فالنفط ومنطقته قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المغالي فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حدّ سواء، والذي يظهر وكأن الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصيري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية الفريدة الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة نجد. فقبل ظهور الدعوة الوهابية

القبّة الخضراء فضيّة وبلا هلال!

التطرّف الوهابي لا حدود له.

إنه مرضٌ حقيقي مختزن في صاحبه، قد يوجهه الى الآخر المختلف في الوجهة الدينية او المناطقية، لكنه لا يلغي حقيقة أن المريض بالتطرّف لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواطنين الآخرين غير الوهابيين، فساموهم العسف والظلم وهدر الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون

المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ

مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبلتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصبح عددها سبعة.

وهناك روايات حديثية لابن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في

My Computer

http://www.alhejazi.net الحجاز على الانترنت



لوحة للفنانة صفية بن زقر